التقرير الاستراتيجي السنوي العاشر 10

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

2024

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

الجزء الخامس

الحالة العامة

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي العاشر 10

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2024

الجزء الخامس

الحالة العامة

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (10)

تقرير عام 2024

الاصدار العاشر 2025

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن :

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي هي جمعية نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة في تركيا، وتأسست عام 2014 بهدف دعم التعليم والتفكير والتدريب والبحث العلمى والإبداعى والابتكارى والاستراتيجي وتطوير الخبرات والمواهب الفكرية والتعليمية والثقافية في الدراسات الجامعية والعليا ودراسات علوم المستقبل وإقامة النشاطات التعليمية والتدريبية والتأهيلية في المجالات الثقافية والعلمية بما يخدم تطوير وتنمية المجتمع وتقديم الأبحاث والاستشارات لإيجاد حلول سليمة للمشاكل والتحديات والتنبؤ بالمستقبل وتطوير التنسيق مع الجامعات والهيئات التعليمية ومراكز البحث ، وتوجيه الإنتاج المعرفي والتعليم الاستراتيجي وفقاً لذلك، وتنشئ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب في التعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل، وتطرح المبادرات وفقاً لهذا الغرض.

الرؤية :

مجموعة رائدة في التفكير والتعليم الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي من خلال التعليم الاستراتيجي وبناء القدرات، وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية، بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذا الإسهام في صناعة مستقبل أفضل.

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير ..
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة.
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة ..
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي.
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة .
- تطوير بروتوكولات العمل مع الجامعات
- فتح أقسام التعليم الاستراتيجي في الجامعات
- تطوير مقررات جديدة في التعليم الاستراتيجي
- استكمال منصة للمنح الدراسية
- إنشاء معهد شامل للتعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب في مجالات الوعي الاستراتيجي.

التقرير الاستراتيجي 2024

تقرير الحالة العامة
استقراء للعام 2024
واستشراف للعام 2025

الفهرس

م	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	9
2	تقرير شؤون الطاقة لدول الشرق الأوسط لعام 2024	باحث في العلاقات الدولية د.حسن الشاغل	11
3	تقرير الحالة العربية والإقليمية العسكرية 2024	المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية	43
4	تقرير تحليلي للحالة الاجتماعية العربية والإقليمية خلال العام 2024 التحديات والفرص	مجموعة التفكير الاستراتيجي د.كمال أصلان	109
5	اقتصاد الشرق الأوسط لعام 2024	منتدى الدراسات المستقبلية أ.عبدالحافظ الصاوي	141
6	الحركات السلفيّة المتشدّدة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» القاعدة	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ.فايز الجولاني	181
7	الحركات الإسلامية المعتدلة وتفاعُلها مع المتغيرات الإقليمية والدولية	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. فايز الجولاني	206
8	تقرير الحالة الإقليمية في العام 2024 وتوقّعات العام 2025	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. فايز الجولاني	235

مقدمة

الحمد لله رب العالمين.. «علم الإنسان ما لم يعلم».

كان العام 2024 عاصفاً بالمتغيرات، بل عامراً بالتحولات الإقليمية، التي يُرجّح أن يعقبَها تداعياتٌ وتأثيراتٌ مُهمَّة في رسم ملامح المنطقة للفترة القادمة.

حيث اتسمت التحالفات والاصطفافات الإقليمية بحالة عالية من السيولة، وتأثرت أوزان القوى الإقليمية الرئيسية، ارتفاعاً وانخفاضاً. وشهدت الحالة الإقليمية اهتزازات شديدة، وأبرزها: تواصل معركة طوفان الأقصى وتصاعدها طوال العام المنصرم..

وأعقبتها ارتدادات وتفاعلات قوية أفضت إلى تغيير جذريٍّ للواقع السياسي في سوريا.. وتغيير سياسي وعسكري مؤثر في لبنان...

وبرزت النزعة التوسعية للكيان الصهيوني باتجاه الجغرافيا السورية واللبنانية، خلال العام 2024، مستغلة تراجع النفوذ الإيراني، بفعل الضربات التي تعرضت لها أطراف محور المقاومة. فيما عزّزت تركيا حضورها الإقليمي، وبدأت تتبلور ملامح حالة إقليمية واصطفاف جديد، يسعى للتغيير وتحريك المياه الراكدة في المنطقة.

وخلافاً لتوجُّهات سياسية أمريكية اعتمدتها خلال السنوات الماضية، وتقوم على التهدئة وخفض التصعيد وعدم الانخراط في صراعات المنطقة؛ وجدت الولايات المتحدة نفسها غارقة في معركة طوفان الأقصى وتداعياتها حتى الأذنين، فيما انحسر النفوذ الروسي في الإقليم، بفعل استنزافه عسكرياً في أوكرانيا، وانشغاله -استتباعاً- عن قضايا المنطقة.

وكما أنه استمرّت دول خليجية في تأثيرها علي معادلات التوافق الإقليمي ومركزيتها في اداء ء دور مؤثر في سياسات المنطقة فقد استعادت المملكة العربية السعودية دورها في القضايا الاقليمية وكان لقطر دور مؤثر في مفاوضات صراع طوفان الاقصي وتحرير سوريا

لكن من جهة اخري مازالت الملفات الساخنة في المنطقة العربية في ليبيا وتونس والسودان واليمن جامدة بين الحل السياسي والاحتراب الداخلي

وشكلت تلك الحالة تراجعا كبيرا لحالة التماسك العربي وجذرت التشرذم امام الكيان الصهيوني والدول ذات المصالح في هذه المنطقة

مقدمة

وفيما استعاد التيار الإسلامي الجهادي دوره في إسقاط النظام السوري مما سيساهم في المزيد من عافية التيار الإسلامي العام خلال العام الماضي، وحقق تقدّما في العديد من المواقع، وبرز دور الكيانات والفواعل الإقليمية ما دون الدولة، ولعبت أدواراً مؤثرة فاقت في كثير من الأحيان أدوار الدول وتأثيرها في مجريات الأحداث في المنطقة.

فيما تذبذب حالة النمو والتعافي الاقتصادي للمنطقة العربية بشكل عام

يقف التقرير الاستراتيجي للعام العاشر (2024)، تواليا، على أبرز الملامح الإقليمية، وعلى المتغيّرات المؤثرة في تشكّلها، ويستشرف ملامح الحالة الإقليمية للعام 2025. كما يقف على المتغيرات القُطْرِيَّة والإقليمية والدولية... ويحلل تفاعلاتها.. ويستشرف مآلاتها.

ويسرنا في جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين، تقريرَنا الاستراتيجي العاشر؛ الذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي يسعى لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لدى قطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي، ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) - تقرير الحالة الإقليمية والدولية - تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين، والمتابعين، والقراء، والمؤسسات الأهلية والحكومية، أن يَستفيدوا أجمعون من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان، بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

تقرير شؤون الطاقة لدول الشرق الأوسط لعام 2024

أ. حسن الشاغل
باحث في العلاقات الدولية

تمهيد

يتناول هذا التقرير الدول التي تعيش تطورات وتحولات على مستوى أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فترة زمنية محددة وهي سنة 2024، إلا أن بعض التطورات والتحولات الطاقوية التي عاشتها الدول مرتبطة بمشاريع وأحداث سابقة كان لابد من التطرق لها في التقرير للتوضيح.

ويقدم التقرير مجموعة من المعطيات والأرقام والتحليلات المرتبطة بالدول التي تم العمل عليها، وحاول التقرير إبراز التحولات والمستجدات والتطورات الطاقوية التي تمر بها الدول والمسارات الجديدة التي من المتوقع أن تتوسع بها مستقبلاً.

أولاً، مؤشرات وتوجهات سياسات الطاقة

يتناول هذا القسم من التقرير التطورات والتحولات التي شهدتها دول منطقة الشرق الأوسط على مستوى أمن الطاقة، فبعض الدول مثل دولة الاحتلال إسرائيل وسوريا عاشوا تدهوراً في مستوى أمن الطاقة بمستويات مختلفة، وبعض الدول شهدت تحولات على مستوى متطور مثل تركيا والجزائر والإمارات والسعودية ومصر، ودول اخرى تحاول أن تجد استقراراً في مستوى أمن الطاقة.

1. تزعزع أمن الطاقة الإسرائيلي

تكبدت إسرائيل خسائر على مستوى أمن الطاقة توزعت على مستويين داخلي وخارجي، حيث انعكست عملية طوفان الاقصى وما تبعها من عمليات عسكرية بإيقاف عددٍ من مشاريع الطاقة الإسرائيلية. فعلى المستوى الداخلي، حاولت اسرائيل في العقد الأخير تطوير بنيتها التحتية لإنتاج الغاز المحلي بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير، وقد حققت ذلك فعلياً بعد تطوير حقل تمارا وليفياثان. إلا أن عملية طوفان الاقصى وما لحقها من عمليات القصف التي قامت بها كتائب القسام كبدت إسرائيل خسائر في قطاع الطاقة على المستوى الداخلي، فقد اتخذت الحكومة قرار تعليق إنتاج الغاز في حقل «تمارا» بشكل مؤقت، وهو أكبر حقول الغاز التي تستثمر فيها إلى جانب حقل «ليفياثان». ومن الخسائر التي ألحقت بإسرائيل جراء عملية طوفان الأقصى ارتفاع تكاليف العائد من استثمار شركات الطاقة الدولية في حقول الغاز. وبسبب عدم اليقين من الحالة الأمنية في إسرائيل قد تفرض شركات الطاقة عوائد أرباح مرتفعة لتفادي المخاطر التي قد تتعرض لها من الهجمات العسكرية، وبطبيعة الحال يترتب على هذا الوضع خسائر في قطاع الطاقة في إسرائيل بسبب ارتفاع عائد الربح الذي تطلبه شركات الطاقة. ومن أبرز الخسائر التي لحقت بإسرائيل على المستوى الداخلي توقف عمل ميناء «عسقلان»[1] لفترة طويلة بعد الرشقات الصاروخية لكتائب القسام التي استهدفت مدينة عسقلان. ويعد هذا

(1) إسرائيل توقف الإنتاج بحقل تمار وحديث عن إغلاق ميناء عسقلان، (2023) الجزيرة نت. Available at: https://2u.pw/J8UREjQ (Accessed: 01 November 2023).

الميناء مهم من منظور أمن الطاقة، وتعزو أهميته لاعتماد إسرائيل عليه بشكل كامل في استقبال شحنات النفط القادمة من الأسواق الدولية، واضطرت الحكومة الاسرائيلية إلى نقل استقبال شحنات النفط إلى ميناء حيفا، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن، اولاً لتغير مسار شحنات السفن، وثانياً بسبب ارتفاع تكاليف التأمين التي تفرضها شركات التأمين الدولية بعد عمليات القصف التي تتعرض لها مناطق تواجد القوات الإسرائيلية.

ومن المهم ذكره أن إسرائيل خسرت إمدادات النفط القادمة من إقليم كردستان العراق الذي كانت تصدر النفط عبر خط جيهان الذي يعبر الأراضي التركية ليصدر بعدها جزءا منه إلى إسرائيل عبر ناقلات النفط، وتوقف الخط بسبب خلافات بين تركيا والحكومة المركزية في بغداد[1]، وبين الأخيرة وحكومة كردستان، وقد عوضت إسرائيل جزءا من وارداتها من خلال مصادر أخرى كـ أذربيجان التي يصلها بميناء جيهان التركي خط أنابيب نفطي[2]، ونوضح في الخريطة رقم (1) خط أنابيب كركوك جيهان، وخط أنابيب باكو جيهان.

(1) Al Jazeera (2023) وقف العمليات في ميناء جيهان التركي وخط أنابيب كردستان العراق جراء الزلزال، أخبار | الجزيرة نت
.Available at: https://www.aljazeera.net/news/6/2/2023/ (Accessed: 29 October 2023).
(2) اقتصاد الشرق مع بلومبرغ (2023) من أين تحصل إسرائيل على 220 ألف برميل من النفط يومياً؟، اقتصاد الشرق مع بلومبرغ.
Available at: https://2u.pw/pcNAg1y (Accessed: 01 November 2023).

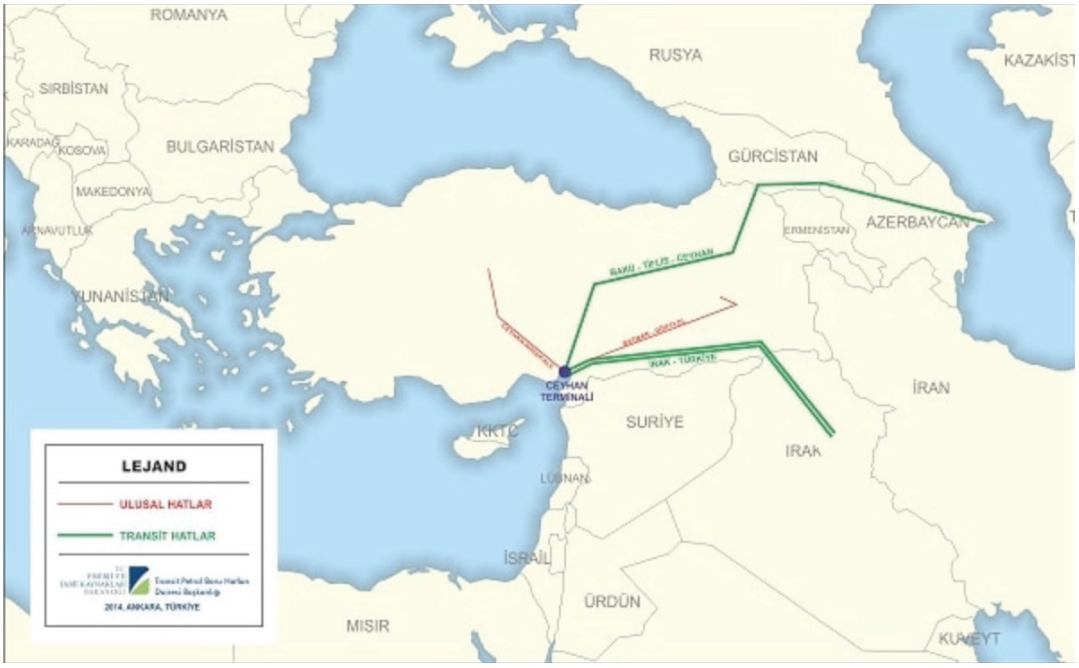

الخريطة رقم (1) خط أنابيب كركوك جيهان، وخط أنابيب باكو جيهان

وعلى المستوى الدولي، علقت إسرائيل انتاج الغاز في حقل تمارا وليفياثان وتوقف تصدير الغاز إلى الأسواق الدولية، فمن المعروف أن إسرائيل تصدر انتاجها عبر مصر من خلال خط أنابيب العريش، الذي يربط بين مواقع الإنتاج ومحطة تسييل دمياط ليتم بعدها تصديره إلى السوق الأوروبية[1]. وبعدما اوقفت إسرائيل ضخ الغاز الى مصر خسرت حصتها في الأسواق الدولية. وخسارتها لحصتها السوقية ليس بالأمر الهين لأنه من المتعارف عليه في اسواق الطاقة الدولية أن المُنتج عندما يخسر حصته في السوق يحتاج لوقت طويل لإعادة تأمين أسواق جديدة، إلا إذا حصل ارتفاع على الطلب، ونقص في المعروض. ومن أبرز الخسائر التي من الممكن أن تتكبدها إسرائيل على المستوى الدولي خسارتها لمشروع خط غاز شرق المتوسط. ففي الوقت الحالي تم تعليق العمل على فكرة المشروع بعد عملية طوفان الأقصى.

(1) حرب غزة توقف حقل تمار الإسرائيلي.. وتهدد خطط مصر لتصدير الغاز (2023) CNN الاقتصادية.
Available at: https://2u.pw/YflhyL3 (Accessed: 01 November 2023).

يعد مشروع أنابيب شرق المتوسط لإسرائيل بمثابة ربط جيواستراتيجي مع أوروبا، ولذي يلزم الأخيرة أكثر في أمن اسرائيل. فمنذ فترة بدأ المسؤولين الإسرائيليين بتوظيف شركات اللوبي في أمريكا والاتحاد الأوروبي للضغط عليهم سياسياً لقبول مشروع بناء خط الأنابيب الممتد من حقول الغاز الذي تسيطر عليها إسرائيل في شرق المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي. وقامت إسرائيل في الفترة الأخيرة بحملة أقناع كبيرة لدى قادة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مستغلة رغبتهم في تخفيض الاعتماد على الغاز الروسي، وأصبحت تصدر نفسها على أنها قادرة على تعويض جزء من الغاز الروسي.

رفضت دول الاتحاد الأوروبي سابقاً مشروع خط الأنابيب لأنه لا يحقق الجدوى الاقتصادية من بنائه التي قد تتجاوز 7 مليار دولار[1]، والسبب الرئيس أن احتياطيات الغاز الإسرائيلية منخفضة مقارنة بروسيا والجزائر والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية وهم أبرز موردي الغاز إلى أوروبا، لذلك يتطلب نجاح المشروع وجود دول منتجة للغاز إلى جانب إسرائيل يكون التعامل معهم ممكناً جغرافياً وسياسياً، وبحسب المعطيات الراهنة فإن الإمارات ومصر من الدول الأكثر ملاءمة ليكونوا جزءا من مشروع خط أنابيب شرق المتوسط، فالإمارات تمتلك سابع أكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي في العالم يقدر بحوالي 7 تريليون متر مكعب[2]، في السابق لم تكن الإمارات تهتم بتطوير إنتاج الغاز، إلا أنها أعلنت في وقت لاحق عن مشاريع ضخمة لتطوير وإنتاج الغاز ومن المتوقع أن تنتهي بحلول عام 2025. ومن المعروف ان الدول المنتجة للغاز لا تبادر إلى طرح مشاريع الانتاج أو زيادة الإنتاج إلا بعد توقيع صفقات بيع لاجزاء من الإنتاج المستقبلي، والإمارات لم توقع أو تلتزم بعد بصفقات دولية لبيع الغاز الذي سوف تنتجه في المستقبل، وقد يكون من مصلحتها مستقبلاً أن تصدر انتاجها عبر خط أنابيب يربطها بخط أنابيب عسقلان، وقد

(1) Staff, T. (2018) Israel, cyprus, Greece and Italy agree on $7B. EastMed gas pipeline to Europe, The Times of Israel. Available at: https://2u.pw/w4jKQwT4 (Accessed: 29 October 2023).

(2) U.S. Energy Information Administration - EIA - independent statistics and analysis,International - U.S. Energy Information Administration (EIA). Available at: https://2u.pw/IEEktTpU (Accessed: 29 October 2023).

يكون هذا الخط موازي لمشروع طريق الهند أوروبا عبر الشرق الأوسط الذي أعلن عنه منذ فترة قصيرة. و لغرض التوضيح يمكن الاطلاع على الخريطة رَقَم (2) خريطة خط الأنابيب المتوقع بين الإمارات وإسرائيل، وخط أنابيب شرق المتوسط. أما الدولة الثانية مصر فما زالت تتوالى اكتشافاتها في مياه شرق المتوسط، وفعلياً ترتبط مع اسرائيل بخط أنابيب العريش. وبهذه الحالة فقط وبحسب المعطيات الراهنة يحقق مشروع أنابيب شرق المتوسط الجدوى الاقتصادية، إلا أن تحقيق الجدوى الاقتصادية لا يعني اكتمال شروط تنفيذ خط الأنابيب لأنه يوجد عوائق فنية حول مرور الخط بدول شرق المتوسط التي لم تتفق بعد على ترسيم الحدود المائية الخالصة، وهناك نزاع حدودي عميق بين اليونان وقبرص الرومية من جهة وبين تركيا وقبرص التركية من جهة أخرى[1].

الخريطة رَقَم (2) خريطة خط الأنابيب المتوقع بين الإمارات وإسرائيل وخط أنابيب شرق المتوسط

(1) تركاوي، خالد (2021) سيناريوهات الصراع على الطاقة شرقيّ المتوسط، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية.
Available at: https://2u.pw/RWDIr8T (Accessed: 29 October 2023).

2. تركيا مقبلة على تدشين مركزاً إقليمياً لسوق الغاز

يتناول هذا القسم من التقرير جهود تركيا لان تكون مركزاً وسوقاً إقليمياً للغاز الطبيعي والمسال، إضافة لأن تكون بديلاً عن أوكرانيا لنقل الغاز الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي بعد اكتمال جاهزية البنية التحتية، مما يخولها لأن تكون فاعلاً مؤثراً في السوق الدولية للغاز. ومن المهم ذكره أن تركيا تمتلك عدداً من خطوط الأنابيب الدولية، حيث تحاول منذ فترة أن تشكل جسراً برياً وبحرياً يربط بين قارتي آسيا وأوروبا بين مناطق احتياطيات وإنتاج موارد الطاقة في دول الشرق الأوسط ووسط آسيا وبين دول الاتحاد الأوروبي إحدى أكبر مستهلكي موارد الطاقة في العالم. وترتبط تركيا بستة خطوط أنابيب غاز دولية وهي:

- **خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (TANAP)**

يعتبر هذا الخط أهم مشروع من الناحية الفنية والاقتصادية لتركيا، فهذا الخط قادر على توريد 31 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي، وتم الاتفاق بين أذربيجان وتركيا ودول الاتحاد الأوروبي على ضخ 16 مليار متر مكعب تتوزع في السوق التركية، و15 مليار متر مكعب إلى السوق الأوروبية عبر خط أنابيب TAP الذي يتصل بخط أنابيب TANAP عند الحدود التركية اليونانية. يمتد الخط من آبار الإنتاج في أذربيجان ومن ثم يجتاز الأراضي الجورجية ليعبر وسط تركيا ليتجه شمالاً إلى حدود اليونان ليرتبط بخط TAP[1]. وتصنف أذربيجان من الدول المنتجة للغاز الطبيعي إذ تمتلك احتياطي يقدر بـ2.5 ترليون متر مكعب، ويصل إنتاجها من الغاز سنوياً إلى 50 مليار متر مكعب بحسب معطيات عام2020 [2].

(1) الصفحة الرئيسية لمشروع تاناب https://www.tanap.com/

(2) حسن الشاغل، أوجه التنافس بين روسيا ودول الخليج العربي على سوق الطاقة الدولية، مركز إيام، 20 حزيران/ يونيو 2020، الرابط:

https://2u.pw/9ZiCBcJP

- **مشروع خط أنابيب الغاز ترك ستريم**

تم التوقيع على مشروع خط أنابيب ترك ستريم بين تركيا وروسيا في إسطنبول بتاريخ 10 أكتوبر 2016. وتبلغ السعة التصديرية للخط 31.5 مليار متر مكعب سنويًا لخطين متوازيين، حيث تبلغ طاقة كل منهما 15.75 مليار متر مكعب سنويًا[1].

- **خط أنابيب الغاز التيار الأزرق**

يتكون خط التيار الأزرق من خطين متوازيين يمتدّان من روسيا إلى تركيا عبر البحر الأسود. وقد بدأ تشغيل الخط في عام 2005، ويضخ سنوياً 16 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى تركيا[2].

- **خط أنابيب الغاز الطبيعي باكو - تبيليسي - أرضروم**

يمتد هذا الخط من مراكز إنتاج الغاز في أذربيجان ومن ثم يعبر الأراضي الجورجية ليصل إلى تركيا. وبدأت أعمال ضخ الغاز في هذا الخط عام 2006[3].

- **خط أنابيب الغاز الطبيعي التركي الروسي الغربي**

حيث ينطلق هذا الخط من روسيا ليعبر الأراضي الرومانية البلغارية وصولاً إلى تركيا، وتبلغ السعة القصوى لصادرات الخط 6 مليار متر مكعب سنوياً[4].

بالمحصلة لدى تركيا القدرة على استيراد ما يقارب من 48 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي سنوياً عبر خطي التيار الأزرق وترك ستريم، ومن المعروف أن تركيا تستهلك سنوياً متوسط 45 مليار متر مكعب، وتعتمد على روسيا بنسبة 33 % من مجموع استهلاك الغاز والذي يقدر بـ15 مليار متر مكعب سنوياً[5]، ومن إيران 18 بالمائة، ومن أذربيجان 21 بالمائة، ومن الجزائر 12 بالمائة، ومن قطر 6 بالمائة، وإذا ما طرحنا

(1) BLUE STREAM GAS PIPELINE، SAIPEM، https://2u.pw/aGVUdDhV
(2) Doğalgaz Boru Hatları، Türkiye Enerji Bakanlığı، https://enerji.gov.tr/bilgi-merkezi-dogal-gaz-boru-hatlari
(3) المصدر السابق
(4) Doğalgaz Boru Hatları، Türkiye Enerji Bakanlığı، https://enerji.gov.tr/bilgi-merkezi-dogal-gaz-boru-hatlari
(5) Eser Özdil، How Turkey benefits from global LNG glut، Atlantic council، 5 May 2024. https://2u.pw/DojAVvEG

استهلاك تركيا من مجموع ما تستطيع أن تستورده من روسيا عبر خطوط الأنابيب فقط يتضح لنا أن لدى أنقرة قدرة استيراد فائضة تقدر بـ 33 مليار متر مكعب سنوياً، يمكن أن تعيد تصديرها إلى السوق الأوروبية.

وإلى جانب خطوط الأنابيب أسست تركيا بنية تحتية لتسييل والتي تتكون من خمسة محطات: المحطة الأولى، تقع على بحر مرمرة بمحاذاة مدينة اسطنبول وتبلغ القدرة السنوية للتسييل: 5.6 مليون طن، أي ما يعادل 7.62 مليار متر مكعب. المحطة الثانية، جنوب بحر مرمرة، وتبلغ القدرة السنوية للتسييل 9.9 مليون طن ما يعادل 13.5 مليار متر مكعب. المحطة الثالثة، على ساحل بحر ازمير، وتبلغ قدرتها السنوية للتسييل 10.7 مليون طن، حوالي 14 مليار متر مكعب. المحطة الرابعة تقع أيضاً على سواحل بحر ازمير بقدرة تسييل سنوية 5.7 مليون طن، أي حوالي 7.8 مليار متر مكعب سنوياً. المحطة الخامسة تقع جنوب تركيا على ساحل البحر المتوسط بقدرة تسييل سنوية 7.5 مليون طن، حوالي 10 مليار متر مكعب[1]. هذه المحطات الخمسة تمكن تركيا من استيراد كميات ضخمة من الغاز المسال ومن مصادر متنوعة. ونستنتج من ذلك أن لدى تركيا القدرة على تسييل 45 مليار متر مكعب من الغاز المستورد، ولو افترضنا أن نصف الكمية الاجمالية ستكون استيراد والنصف الثاني تصدير سيكون لدى تركيا القدرة على تسييل 22 مليار متر مكعب من الغاز للتصدير، وهذه الكمية تستطيع تخزينها ومن ثم بيعها لدول الاتحادالأوروبي.

وبعد تناول البنية التحتية الخاصة بقطاع الغاز في تركيا بشكل مفصل نستنتج مما سبق، أن لدى تركيا القدرة على تصدير الغاز إلى أوروبا عبر طريقتين: الأولى عبر خط أنابيب TANAP الذي يرتبط مع اليونان بخط TAP والذي تبلغ سعته التصديرية 16 مليار متر مكعب، بالإضافة إلى خط ترك ستريم وقدرته الاستيعابية 31 مليار متر مكعب، والطريقة الثانية عبر تسييل الغاز، كما ذكرنا آنفاً أن تركيا تستطيع تصدير 22 مليار متر مكعب من الغاز المسال المستورد، وستكون السوق الأوروبية هى المستهدفة.

(1) موقع يغطي كافة معطيات الطاقة في العالم، الرابط: https://2u.pw/J1H6q1eY

ووقعت بالفعل تركيا اتفاقيات لتصدير الغاز الطبيعي مع 4 دول في أوروبا عام 2024: الاتفاقية الاولى، أبرمتها مع بلغاريا في يناير/كانون الثاني 2024 لتصدير الغاز الطبيعي، وتم الاتفاق على تصدير 1.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا إلى بلغاريا لمدة 13 عاما. الاتفاقية الثانية، وقعتها مع المجر في أغسطس/آب 2024 لتصدير الغاز الطبيعي لها. الاتفاقية الثالثة، وقعتها تركيا لتصدير الغاز إلى رومانيا، بكمية تصل إلى 4 ملايين متر مكعب يوميًا، وكان من المقرر أن تبدأ الشحنة في 1 أكتوبر وتنتهي في 31 مارس 2025. الاتفاقية الرابعة مع مولدوفا، والتي وقعت معها تركيا اتفاقية على تصدير مليوني متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميًا[1].

3. سوريا تقبع تحت أزمة كهرباء متفاقمة

مع بداية الحرب في سوريا عام 2012 لحقت بالبنية التحتية المتعلقة بإنتاج النفط والغاز أضرار بالغة، وأخص هنا مصافي النفط وأنابيب النقل، حيث تمتلك سوريا مصفاتين للنفط (بانياس، وحمص)، وتبلغ القدرة الإنتاجية لهما قبل عام 2012، 300 ألف برميل في اليوم، أما في الوقت الحالي فلا يتجاوز إنتاجهما بين 50 – 100 ألف برميل في اليوم (من الصعب إعطاء رقم دقيق) بالمقابل تحتاج سوريا يومياً ما لا يقل عن 400 ألف برميل وسطياً. التراجع في إنتاج المصافي جاء نتيجة أعطال متكررة، والحاجة للصيانة الدورية، والأهم من ذلك النقص الكبير في قطع الغيار، والحاجة للخبراء. وفي المقام الثاني، ترتبط مصافي النفط بمناطق الاستهلاك بمجموعة من خطوط الأنابيب الداخلية، فبعد تعرض العديد منها للتدمير أصبح توصيل المحروقات لمناطق الاستهلاك يسير بطريقة بطيئة.

وبعد تضرر الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج الكهرباء حاول المواطنون في مختلف المناطق السورية الاعتماد على الجهود الفردية لتأمين الكهرباء، كما تسعى الحكومة المؤقتة في مناطق المعارضة، والحكومة السورية في مناطق سيطرة النظام سابقا إلى

(1) Fuat Kabakcı، Türkiye gaz ihracat anlaşmalarıyla Avrupa›nın enerji arzında kilit rol oynamaya hazırlanıyor، 3 October 2023، https://2u.pw/ugEXrJxM

تبني وإطلاق مشاريع الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء. وحتى عام 2024، اعتمدت غالبية مناطق سوريا على الطاقة المتجددة الشمسية. وقبل سقوط النظام السوري طرح خطط لتبني مشاريع الطاقة الشمسية المتجددة[1]، وأطلق في عام 2021، قانوناً لاستحداث صندوقٍ لدعم إنتاج الطاقات المتجددة ورفع كفاءتها والتوسع في مشروعات الطاقة الشمسية لتوليد 2000 ميغاواط بحلول عام 2030[2]، إلا أن هذا الرقم كان بعيداً جداً عن إمكانيات الدولة السورية بحسب المعطيات.

وفيما يخص مناطق المعارضة سابقاً، فقد صدرت نموذج جيد من حيث توفير الكهرباء، فقد اعتمدت مناطق شمال غرب سوريا على الطاقة الكهربائية المستوردة من تركيا والتي تغطي أكثر من 60٪ من احتياجات المنطقة، بينما يُغطى القسم المتبقي من الاحتياجات من خلال الطاقة الشمسية

[3]. فقد اتجه غالبية السكان في المخيمات والابنية السكنية إلى تركيب الألواح الشمسية كل بحسب حاجته وقدرته المالية. وغالبية السكان جهزوا ألواح ثنائية وثلاثية على أسطح المباني السكنية وفوق الخيام، بما ينتج لهم طاقة كافية للاضاءة وتشغيل بعض الآلات الكهربائية مثل الثلاجة والتلفزيون. فيما اتجه التجار، والصناعيين، والمزارعين، إلى بناء شبكات من الطاقة الشمسية لتغطية جزء من الحاجة الاستهلاكية. وفي الفترة الأخيرة انتشرت تجارة بيع الكهرباء المنتجة من مزارع الألواح الشمسية بشكل واسع، والتي تغذي الشبكة العامة للكهرباء في الشمال، وتوفر العديد من فرص العمل.

ومن المتوقع أن تواجه الحكومة الانتقالية التي جاءت بعد سقوط حكم بشار الأسد، تحديات وصعوبات على مستوى تحقيق أمن الطاقة، فالبنية التحتية للبلاد تحتاج لصيانة،

(1) سامر أبو وردة، بطاريات الطاقة الشمسية في سوريا .. الأنواع والأسعار (تقرير)، منصة الطاقة، 30 مارس 2024، الرابط: https://2u.pw/2ZGTmDAs (آخر تسجيل دخول 8 تموز 2024).
(2) المصدر السابق
(3) عمل مقابلة مع محمد خليل متخصص في الاعمال الكهربائية في مناطق شمال غرب سوريا.

وشبكة الكهرباء متضررة بشكل كبير، وسيرتفع الضغط على الحكومة لتأمين المحروقات مع عودة ملايين السوريون إلى بلادهم.

ومن المهم التنويه له أن ما تعانيه سوريا من أزمة كهرباء وعدم توفر مشتقات النفط ينطبق تماما على الأوضاع في لبنان، حيث لجأ السكان بشكل كبير إلى الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء.

4. إيران مقبلة على زيادة انتاجها النفطي رغم العقوبات الدولية

تحاول أيران زيادة طاقة تكرير النفط إلى 3 ملايين برميل يوميًا، بما يؤمّن احتياجاتها المتزايدة من الطلب على الوقود، والتحايل على العقوبات الأميركية لتصدير المشتقات النفطية. وفي هذا الإطار، أعلنت طهران عن رفع طاقة تكرير النفط من 2.3 مليون إلى 3 ملايين برميل يوميًا، عبر بناء مصافٍ جديدة. وشهدت طاقة تكرير النفط الإيراني خلال السنة الحالية 2024 زيادة بنسبة 13%، تنفيذًا لإستراتيجية عدم بيع الخام، مقابل تحويله إلى قيمة مضافة. ويبلغ إنتاج البلاد من النفط 3.5 مليون برميل يوميًا، يصدر منه نحو 1.5 مليون يوميًا[1].

وتواجه إيران العقوبات الأميركية على صادرات النفط، والتي من المتوقع أن تشتد بعد مجيئ دونالد ترامب إلى البيت الأبيض مع بداية عام 2025، لا سيما بعد حالة الاشتباك الإيرانية مع إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم العقوبات الأمريكية الحالية على الصادرات الإيرانية من النفط المفروضة بسبب النشاط النووي لطهران، فإن شحنات النفط الإيراني زادت وسط زيادة الطلب على النفط من الصين، والتعاملات التي تجري على النفط الإيراني خارج نطاق النظام المالي الأميركي، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

(1) منصة الطاقة المتخصصة

ثانياً، تحولات سياسات الطاقة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يتناول هذا القسم كيف تساهم الطاقة المتجددة – الطاقة الشمسية والرياح– في سياسات تنويع الدول لمصادر استهلاك الطاقة وما هي ايجابيات التوسع في إنتاجها. والدول الرائدة في هذا المجال (تركيا، الجزائر، السعودية، الإمارات).

الجزائر

تعد الجزائر واحدة من أهم الدول التي تتوفر فيها مؤهلات لانتاج وتصدير الطاقة المتجددة، حيث تتربع الجزائر على مساحة تقدّر بأكثر من 2.3 مليون كيلومتر مربع، وتشكل الصحراء منها ما نسبته 85 بالمائة[1]، وهو ما يوفر للبلاد مخزوناً هائلاً من الطاقة الشمسية، ويجعلها في المراتب الأولى على مستوى العالم، ويمنح البلاد ميزة هامة في سوق الطاقة المتجددة العالمية. إذ تعتبر الطاقة الشمسية من أبرز مصادر الطاقة المتجددة لسهولة بناء مزارع الألواح الشمسية، ولا تتطلب مستويات متقدمة جداً من التطور التكنولوجي. كما يشكل امتداد الجزائر على سواحل طويلة ميزة لبناء عنفات الرياح. وتتوفر لدى الجزائر خبرة متقدمة في مجال صناعة الطاقة مما يضعها في متقدمة بخطوات في عملية تصنيع الطاقة المتجددة وتصديرها، فضلا عن امتلاك الدولة بنية تحتية ضخمة[2] تتمكن من خلالها إنتاج وتصدير الطاقة المتجددة.

تشكل الجزائر بحسب سياسة الطاقة الأوروبية مصدراً مهماً لتحقيق التنويع في مصادر الطاقة، بسبب قربها الجغرافي، إضافة إلى امتلاكها المقومات اللازمة لإنتاج الطاقة المتجددة من ظروف طبيعية وبنية تحتية. فعلى سبيل المثال سيحظى تصدير الهيدروجين من الجزائر إلى الدول الاوروبية بأهمية بالغة لوجود بنية تحتية تدعم مشاريع التصدير، إذ ترتبط الجزائر بخطوط أنابيب للغاز الطبيعي مع أوروبا تمت الإشارة إليها سابقاً، والتي

(1) لمحة عن الجزائر، موقع وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، الرابط: https://2u.pw/rY7kZD1y.

(2) الهام محمد، ماذا تعرف عن قطاع الغاز في الجزائر، الجزيرة نت، 17 تموز/ يوليو 2024، الرابط: https://2u.pw/FgWDcKeU.

يُمكن استعمالها وإعادة تهيئتها لنقل الهيدروجين الاخضر. وقد بدأت الحكومة الجزائرية بالفعل باتخاذ خطوات في هذا الاتجاه ضمن الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين التي صدرت في مارس/آذار 2023[1].

ووقعت الجزائر في عام 2024، عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع دول الاتحاد الأوروبي في مجال تصدير الطاقة المتجددة نبرزها على الشكل التالي:

- عقدت شركة سوناطراك الجزائرية في 22 يوليو/تموز 2024 اجتماعًا مع أربع شركات أوروبية وهي: في إن جي الالمانية، وسنام، وسي كوريدور الإيطالية، وفاربوند النمساوية، وذلك لوضع الخطوط العريضة لمشاريع تصدير الجزائر للهيدروجين إلى أوروبا عبر مشروع الممر الجنوبي لنقل الهيدروجين. وتوصّلت الشركات الخمس إلى توقيع مذكرة تفاهم في شهر سبتمبر/أيلول المقبل[2]. ويبلغ طول خط أنابيب ممر الهيدروجين الجنوبي 3300 كيلومتر[3]، وتهدف الشركات الخمس من تنفيذ المشروع إلى ربط مناطق إنتاج الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا ومنها الجزائر مع مناطق الاستهلاك في دول الاتحاد الأوروبي وخاصة إيطاليا وألمانيا أكبر مستهلكين للطاقة في أوروبا. ومن المتوقع أن يعمل مشروع الممر الجنوبي للهيدروجين بطاقته القصوى في عام 2030.
- في يناير/ 2023، وقعت الجزائر مع إيطاليا مذكرة تفاهم تتعلق بنقل الهيدروجين الأخضر من خلال إعادة إحياء خط أنابيب «غالسي للغاز» بين البلدين واستعماله في تصدير الهيدروجين إلى أوروبا.
- تحضر شركتي سوناطراك وسونلغاز الجزائريتين لإبرام عقود لتنفيذ خط كهربائي بحري يربط الجزائر بأوروبا، وسيسمح هذا الخط للجزائر بتصدير الكهرباء التقليدية

(1) وزارة الطاقة الجزائر، اخبار الطاقة، 18 أيار/ مايو 2023، الرابط: https://2u.pw/yi1mi7zm.
(2) مشروع نقل الهيدروجين الجزائر–أوروبا: توقيع مذكرة تفاهم لدراسات الجدوى شهر سبتمبر، الإذاعة الجزائرية، 22 تموز/ يوليو 2024، الرابط: https://2u.pw/d3l5b5c2.
(3) مسؤول: نقل الهيدروجين من الجزائر إلى أوروبا يدعم التنمية في منطقة المتوسط، منصة الطاقة، 6 حزيران/ يونيو 2024، الرابط: https://2u.pw/Rdk29sLj.

المولّدة من الغاز الطبيعي، وكذلك الكهرباء المولّدة من مصادر بديلة ومتجددة[1]. بمعنى أن الجزائر ستنتج الطاقة المتجددة وتوصلها بالخط الكهربائي البحري الواصل إلى دول الاتحاد الأوروبي، مما سيساعد دول الاتحاد الأوروبي على تحقيق تنويع في مصادر استهلاكها للكهرباء.

- في فبراير/شباط 2024، أقرّ مسؤولون في ألمانيا والجزائر إطار تعاون في مجال الهيدروجين الأخضر، يشمل دعم البنية التحتية للجزائر. وبموجب الاتفاق الأوّلي، تموّل ألمانيا إنشاء شركة سوناطراك لمحطة تجريبية للهيدروجين الأخضر في مدينة أرزيو بقدرة 50 ميغاواط، بدعم قدره 20 مليون يورو. وكشف وزير الاقتصاد والمناخ الألماني روبرت هابيك أن هناك اتجاهًا قويًا لدعم وتوسعة إنتاج الهيدروجين الأخضر في الجزائر، عبر ضخ الاستثمارات في مشروعات الرياح والطاقة الشمسية. وبحسب موقع Offshore Energy المتخصص في مجال الطاقة، افاد أن الجزائر تستهدف تلبية 10 % من طلب الاتحاد الأوروبي على الهيدروجين، بحلول عام 2040، وهي نسبة كبيرة.

- تسعى الحكومة الجزائرية حتى نهاية العام الجاري 2024 لتدشين مشروع لإنتاج الهيدروجين الاخضر بالشراكة مع شركات أمريكية، وعقدت معهم اتفاقاً مبدئياً وقعه وزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب مع سبعة شركات أمريكية في 23 يناير/كانون الثاني 2023.

- تعمل الجزائر على تدشين أربعة مشاريع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العام الحالي 2024 [2].

- طرحت الحكومة الجزائرية مشروعاً يهدف لتوليد 15 غيغاواط من الكهرباء المنتجة

(1) مشروع الخط الكهربائي البحري بين الجزائر وأوروبا: اتفاقية وشيكة مع شركاء دوليين، الإذاعة الجزائرية، 21 تموز / يوليو 2024، الرابط: https://2u.pw/6eEoqGGS.

(2) الجزائر تترقب 4 مشروعات لإنتاج الهيدروجين الأخضر قبل نهاية 2024، منصة الطاقة، 2 تشرين الثاني / نوفمبر 2023، الرابط: https://2u.pw/RPbsBfm1.

من الطاقة الشمسية والرياح بحلول عام 2035 [1].

من الواضح أن الجزائر تحاول بناء استراتيجياتها الطاقوية بناءً على رؤية دول الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة لعدة عوامل نناقشها في هذا القسم من التقرير. فالجزائر تشكل مصدراً مهماً وموثوقاً لاستيراد الغاز الأوروبي، وبعد توجه الأخيرة نحو استهلاك الطاقة المتجددة يبدو أن الجزائر بدأت في وضع السياسات الطاقوية التي تتلائم مع الوضع الأوروبي الجديد.

وتهدف الجزائر من خلال التوسع في مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة إلى تحقيق عدد من الأهداف:

أولاً: تحاول الجزائر أن تخفض من استهلاكها المحلي للغاز الذي يعتبر المصدر الأكثر اعتماداً عليه في الاستهلاك المتنوع لاسيما الكهرباء، وينعكس هذا الامر بشكل سلبي على صادرات البلاد من الغاز، بمعنى أن كل ارتفاع في الاستهلاك المحلي سيقابله انخفاض في التصدير ونقص في إيرادات الدولة المالية، ومن المهم التنويه له هنا أن زيادة إنتاج الغاز لتغطية الطلب الداخلي والخارجي تستلزم عملية تطوير لحقول الغاز لمدة لا تقل عن 5 سنوات، كما تؤدي زيادة عدد السكان والهجرة من الريف إلى المدن إلى ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة. انطلاقاً من ذلك وجب على الجزائر السعي نحو تحقيق تنوع في مصادر استهلاك الطاقة عبر التوسع في إنتاج الطاقة المتجددة.

ثانياً: تعزيز الاقتصاد وخلق فرص عمل، الاقتصاد الجزائري ريعي لاعتماده المفرط على الواردات المالية القادمة من صادرات موارد الطاقة الأحفورية (الغاز والنفط)، والتي وصلت الى 89% من مجموع صادرات البلاد في عام 2023[2]. وعبر تشغيل مشاريع الطاقات المتجددة سوف تمنح اقتصاد البلاد استدامة ومواكبة لاقتصاد الطاقة العالمي،

(1) طاقات متجددة: انتاج 15 الف ميغاواط من الكهرباء في آفاق 2035، وكالة الأنباء الجزائرية، 2020، الرابط: https://2u.pw/pfTtMnYP.

(2) لأول مرة منذ استقلالها.. الجزائر تخطو بعيدًا عن اقتصاد النفط، سكاي نيوز، 16 تموز / يوليو 2023، الرابط: https://2u.pw/DXpvHcRP.

بمعنى أن الدولة لن تعتمد فقط على تصدير النفط والغاز بل ستصدر الطاقة المتجددة عبر مجموعة من المشاريع الضخمة التي ستخلق فرص عمل هائلة للسكان لاسيما في مناطق وسط وجنوب البلاد، لأن المناطق الصحراوية سوف تحتضن غالبية مشاريع الطاقة المتجددة الشمسية.

ثالثاً: المحافظة على دور الدولة ونفوذها في سوق الطاقة الدولية، بحسب تقرير لمنتدى الدول المصدرة للغاز GECF حلت الجزائر في المرتبة الثانية للدول المصدرة للغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب نحو الاتحاد الأوروبي سنة 2023.[1] مما يمنحها نفوذاً وأداة ضغط على الدول المستوردة. ومواكبة الجزائر لتطورات سوق الطاقة المتجددة دفعها لتوظيف بنيتها التحتية الضخمة لتبني مشاريع إنتاج الهيدروجين الأخضر وتصديره إلى الأسواق الأوروبية. وتدرك الجزائر أن تراجع الاعتماد على الغاز والنفط في السوق الأوروبية مستقبلا سيضعف من نفوذها السياسي والاقتصادي، والمحافظة عليه تتطلب مواكبة لتطورات السياسة الطاقوية الأوروبية التي تتجه نحو الطاقة المتجددة.

الإمارات والسعودية

تمتلك كل من السعودية والإمارات مؤهلات كبيرة لان تكونا مصدرا اساسياً لإنتاج الطاقة المتجددة على المستوى الدولي. فتتوفر عند هاتين الدولتين مصادر الطاقة الشمسية والرياح لاسيما السعودية بمساحتها الشاسعة والتي تبلغ (مليوني كم^2)، والتي يغلب على معظم مساحتها تقريبا المناخ المشمس في معظم أيام السنة أعطاها ميزة في جدوى التوسع ببناء مشاريع طاقة شمسية في أماكن صالحة فنيا، ومحمية من العواصف الرملية، وتكون ذات جدوى اقتصادية[2]. ومن المعروف لدى الدولتين القدرة على تمويل مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة مرتفعة التكلفة، اضافة لوجود بنية تحتية متكاملة ومتطورة لإنتاج النفط من خطوط أنابيب داخلية ووسائل نقل وموانئ مجهزة للتصدير، الأمر

(1) الجزائر ثاني أهم مصدر للغاز الطبيعي عبر الأنابيب نحو الاتحاد الأوروبي في 2023، سفارة الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية في موسكو، الرابط: https://2u.pw/jKMPWDF2

(2) وزارة الخارجية المملكة العربية السعودية. الرابط: https://www.mofa.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

الذي قد يساعد في تسهيل عملية نقل الهيدروجين الأخضر مستقبلا بين مناطق الإنتاج والاستهلاك وبين مناطق الإنتاج وموانئ التصدير.

وتبنت الدولتين استراتيجيات حول التوسع في سوق الطاقة المتجددة الدولية عبر وضع الخطط التي تتناسب مع المعايير الفنية التي تتحكم بعملية التوسع في إنتاج الطاقات المتجددة. ويمكن استنباط ثلاثة استراتيجيات تبنتها الدولتين لتأسيس نفوذ في سوق الطاقة الدولية المتجددة:

الاستراتيجية الأولى داخلياً: التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة داخلياً، وتحقيق مستويات متقدمة من الاعتماد على الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية والرياح.

الاستراتيجية الثانية خارجياً: توقيع وتوسيع الاستثمار الدولي في مجال صناعة الطاقة المتجددة.

الاستراتيجية الثالثة: تصدير الهيدروجين الأخضر مستقبلا، هذه الاستراتيجية بعيدة المدى، ويرتبط تحققها بإنتاج كميات كبيرة من الهيدروجين الأخضر وتصديره بطريقتين الأولى بعد ضغطه وتصديره عبر السفن، والثانية من خلال خطوط الأنابيب التي سيتم العمل عليها مستقبلا.

وبحسب رؤية 2030 تهدف السعودية لأن تصبح أكبر منتج للهيدروجين عالميًا بإنتاج سنوي يبلغ 2.9 مليون طن من الهيدروجين، وبحسب الرؤية ستصل الكمية المنتجة من الهيدروجين إلى 4 ملايين طن سنويًا في عام 2035، وهو رقم كبير مقارنة بخطة الصين لإنتاج ما بين 100 إلى 200 ألف طن من الهيدروجين سنويًا، وخطة أوروبا لإنتاج مليون طن من الهيدروجين سنويًا[1]، علاوة على ذلك، تعتزم الرياض أن تصبح المورد الرئيس للهيدروجين على المدى الطويل. ووفقاً لهذه الرؤية فقد أعلنت السعودية عن مجموعة من المشاريع الداخلية الخاصة بإنتاج الهيدروجين الأخضر وهي من أكبر المشاريع على مستوى العالم.

(1) الهيدروجين.. سباق عربي بمشروعات عملاقة، منصة الطاقة، 28 كانون الاول / ديسمبر
الرابط: https://2u.pw/jR8rNkJ

ووقّعت شركة «إير برودكتس» الأمريكية وشركة «أكوا باور» السعودية اتفاقية إنتاج بقيمة 5 مليار دولار للاعتماد على الهيدروجين الأخضر كمصدر أساسي للطاقة في مدينة نيوم، ويعمل المشروع بسعة 4 جيجاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية المتجددة، ومن المقرر أن يصبح المشروع جاهزًا بحلول عام 2025، حيث يهدف إلى إنتاج 650 طنًا من الهيدروجين الأخضر يوميًا، و1.2 مليون طن من الأمونيا الزرقاء سنويًا، إلى جانب التصدير إلى الأسواق العالمية، ليكون أكبر مشروع للهيدروجين في العالم[1]. كما يعد المشروع خطوة متقدمة للسعودية لجعل مدينة نيوم مركزاً عالمياً مهماً للطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر بشكل خاص.

ووقعت السعودية اتفاقية شراكة مع شركة «مصدر» الإماراتية وشركة «إي دي إف رينوبلز»، وشركة «نسما» السعودية لتأسيس محطة طاقة شمسية ضخمة لتوليد الكهرباء النظيفة، يقوم بموجبها ائتلاف الشركات الثلاثة بتطوير محطة طاقة شمسية بقدرة 1100 ميغاواط في المملكة العربية السعودية، وتوفر المحطة الكهرباء لـ 190 ألف منزل، وتُقدَّر تكلفته بنحو مليار دولار، ومن المتوقع يدخل المشروع حيز التشغيل عام 2025، كما أنه سيصبح إحدى أكبر محطات الطاقة الشمسية في موقع واحد على مستوى العالم[2]. كما وقّعت السعودية مع الشركة اليابانية في 1 مارس/آذار 2023، مذكرة تفاهم لوضع إطار عمل لتطوير مشروع الهيدروجين النظيف في المملكة[3].

وتحاول السعودية التوسع في الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة عبر شركة أكوا باور في العديد من بلدان العالم كإستراتيجية لحجز حصة مهمة في سوق الطاقة المتجددة، وتنتشر الاستثمارات السعودية حول دول العالم كالتالي:

(1) شكوري، أمود. إنتاج الهيدروجين في السعودية يستعد للريادة الإقليمية (مقال)، منصة الطاقة، 8 كانون الثاني / يناير 2023: الرابط: https://bit.ly/42to2YM

(2) ائتلاف «مصدر» و«اي دي اف رينوبلز» و«نسما» يفوز بعطاء تطوير مشروع طاقة شمسية بقدرة 1100 ميجاواط في المملكة العربية السعودية Masdar.: https://2u.pw/q3sA9Hpx

(3) إنتاج الهيدروجين النظيف في السعودية يحظى بدعم ياباني جديد، الطاقة، 2 آذار / مارس. الرابط: https://2u.pw/3H26gkC

- مصر، تخطط شركة أكوا باور لضخ استثماراتها في مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر وتحلية المياه في مصر بعد تبني الاخيرة خطط للتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة ورفع مشاركتها إلى 42% لانتاج الكهرباء بحلول عام 2035.[1]
- أذربيجان، وقّعت السعودية في 24 مايو 2023، مذكرة تفاهم مع أذربيجان لتعزيز علاقات التعاون المشترك بمجالات الطاقة المختلفة، وتشمل مجال الطاقة المتجددة، حيث اتفقت الدولتان على استثمار شركة أكوا باور في مشروع محطة طاقة الرياح في أذربيجان والتي بلغت تكلفتها 290 مليون دولار وبقدرة 240 ميغاواط، وتتضمن الاتفاقية التعاون في تطوير شركة أكوا باور لنظام تخزين البطاريات، إلى جانب اتفاقيات لتنفيذ محطتين لطاقة الرياح الاولى برية بسعة 1 غيغا واط، والثانية بحرية بسعة 1.5 غيغا واط.
- اوزباكستان، عقدت شركة أكوا باور اتفاقيات مع اوزباكستان لتطوير ثلاثة مشاريع للطاقة المتجددة، وتسليمها للعمل في عام 2035.

وتهدف السعودية والإمارات من التحول إلى إنتاج الطاقة المتجددة إلى تحقيق العديد من المكاسب وابرزها:

أولاً، التمسك بالسوق الدولية للطاقة

كما أسلفنا القول في بداية التقرير أن العديد من دول العالم تسعى لتخفيض استهلاك الوقود الأحفوري (النفط، الفحم) بشكل تدريجي مقابل الاعتماد أكثر على مصادر الطاقة المتجددة لأسباب اقتصادية وبيئية، فقد تصدرت دول الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول الأكثر استثماراً في تمويل مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة، ولا يخفى أن هذا التوجه إذا استمر سيؤدي بطبيعة الحال في المستقبل إلى انخفاض الطلب على النفط، وبهذا فإن صادرات الإمارات والسعودية النفطية ستنخفض، والاخيرة

(1) Business and economic news Investing.com. Available at: https://www.investing.com/news/economy

ستكون نسبة ضررها أكبر بسبب اعتمادها على النفط بشكل كبير في تمويل خزينة الدولة، وانطلاقاً من ذلك أطلقت الدولتان الخطط والمشاريع الضخمة الخاصة بالاستهلاك والإنتاج والتصدير والاستثمار بالطاقات المتجددة مستغلين حجم الإمكانيات العالية التي تتمتعان بها. ويوحي حجم المشاريع المتخصصة في إنتاج الطاقة المتجددة في الدولتين بأنهما ستكونان جزءًا مهماً من سوق الطاقة الدولية المتجددة لاسيما الهيدروجين الأخضر.

ثانياً: التحول إلى استهلاك الطاقة النظيفة وتخفيض استهلاك النفط

تستهلك كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يومياً الملايين من براميل النفط لتغطية حاجة الاستهلاك، فالسعودية تستهلك يومياً ما لا يقل عن أربعة ملايين برميل، وهي كمية كبيرة، ويعود ذلك لاستخدامها مشتقات النفط في توليد الكهرباء وفي تحلية المياه المالحة، فضلا عن الوقود المستخدم في وسائل النقل، فيما تستهلك الإمارات يومياً ما لا يقل عن 1 مليون برميل.

ثالثاً: تحقيق نمو وتنوع اقتصادي

تحاول دول الخليج بشكل عام والسعودية بشكل خاص تحقيق تنوع في اقتصادها بدلاً من الاعتماد على النفط بشكل كبير في ميزانية الدولة. ومما لا شك فيه أن تطوير السعودية للبنية التحتية لإنتاج الطاقة المتجددة سيساهم على المستوى الداخلي في تخفيض تكاليف إنتاج الطاقة التي تبلغ 4 مليون برميل نفط يومياً، أما على المستوى الخارجي فالتوسع في الاستثمار بمشاريع الطاقة المتجددة في العالم سيعود على الدولة بإيرادات مالية سنوية، وينطبق ذلك على الإمارات التي تسبق السعودية في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة على المستويين الداخلي والخارجي.

رابعاً: الحفاظ على النفوذ في سوق الطاقة الدولية

تستحوذ كل من السعودية والإمارات على نفوذ مؤثر وكبير في السوق الدولية للنفط الذي يصنف من أهم الأدوات السياسية والاقتصادية عالمياً، إلا أنه إذا استمر الزخم العالمي

في التحول نحو الطاقة المتجددة سيتراجع نفوذ وتأثير الدولتين سياسياً واقتصادياً بشكل متفاوت بين الدولتين. وتوحي منهجية وخطط الدولتين التي تم طرحها في التقرير عن مواكبتهما لسوق الطاقة الدولية بالانتقال إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة وتوظيف البنية التحتية الضخمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر وتصديره إلى الأسواق الدولية، بهدف الحفاظ على النفوذ في سوق الطاقة الدولية مستقبلاً من خلال الاستحواذ على استثمارات وتصدير نسب كبيرة من الهيدروجين الأخضر إلى السوق الدولية.

تركيا

شهدت الطاقة الشمسية في تركيا نموًا ملحوظًا خلال عام 2024، محققة أرقامًا قياسية على صعيد الإنتاج وإسهامها في تلبية الطلب على الكهرباء. وفي عام 2024، تجاوز إنتاج الطاقة الشمسية 40 % مقارنة بعام 2023، وقد أدى ذلك إلى زيادة حصتها في توليد الكهرباء من 6 % إلى 8 %، وحاليًا، تمثّل الطاقة الشمسية 18 % من الطلب على الكهرباء مقارنة بـ2.5% فقط في عام 2017. وبحسب تقرير صادر عن مركز أبحاث الطاقة النظيفة «إمبر» أن إنتاج الطاقة الشمسية في تركيا تجاوز 10 غيغاواط/ساعة عام 2024. وعلى مدى السنوات الـ5 الماضية، أسهمت الطاقة الشمسية في تركيا بتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، إذ غطّت 70 % من الزيادة في ذروة الطلب البالغة 8.7 غيغاواط/ساعة. وفرة الطاقة الشمسية لتركيا العديد من المزايا وأهمها، الحدّ من اعتماد البلاد على واردات الطاقة؛ ما يساعد بدوره في خفض عجز الحساب الجاري. تحقيق تنوع في مصادر إنتاج الطاقة.

ثالثاً: الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها الطاقوية على دول الشرق الأوسط كمصدر استراتيجي موثوق

انعكست الحرب الروسية على أوكرانيا وما تبعها من أزمة طاقة تعرضت لها دول الاتحاد الأوروبي بشكل إيجابي على الدول العربية المنتجة للغاز، فاتجهت الدول الأوروبية المستهلكة للغاز إلى الجزائر وقطر ومصر والإمارات لتأمين جزء من احتياجاتها من

الغاز بعد توقف جزء من الغاز الروسي. وفيما يلي نتناول الدول التي سوف تستحوذ على حصص كبيرة في السوق الأوروبية مقارنة بقدراتها الإنتاجية والتصديرية.

قطر

تصنف قطر في المرتبة الثالثة عالمياً باحتياطيات الغاز التي تبلغ 24 تريليون متر مكعب، ما يمثل نحو 13.1 % من إجمالي احتياطيات العالم. وتأتي بعد إيران وروسيا. وانتجت عام 2020 أكثر من 170 مليار متر مكعب من الغاز المسال، وبذلك تعد الدولة الأولى عالمياِ في إنتاج وتصدير الغاز المسال في عام 2020. وتشير تقديرات شركة بي بي البريطانية أن إجمالي صادرات قطر من الغاز المسال خلال عام 2020 بلغت 106.1 مليار متر مكعب.[1] وتعمل قطر على مشروع توسيع حقل الشمال للغاز بقيمة تبلغ 28 مليار دولار أمريكي بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية من 77 مليون طن إلى 110 مليون طن سنويًا، بزيادة سنوية تقدر بنحو 43% [2]. ومن المتوقع أن يصل الانتاج إلى 110 مليون طن في عام 2025. وإلى جانب احتياطاتها الضخمة تمتلك قطر أكبر أسطول لنقل الغاز المسال على مستوى العالم والذي يضم 69 سفينة نقل، ووحدة عائمة لتخزين وإعادة الغاز المسال لحالته الطبيعية[3]. وفي عام 2021، وقّعت قطر للطاقة اتفاقات لبناء أكثر من 100 ناقلة جديدة للغاز بقيمة 100 مليار دولار[4].

أصبح الغاز المسال القطري بمثابة ركيزة رئيسة لواردات أوروبا، في ظل سعيها لإيجاد مورّدين لتعويض نقص الإمدادات الروسية. وسلّمت قطر إلى الاتحاد الأوروبي 16% من إمدادات الغاز المسال خلال عام 2023 لتحتل المرتبة الثانية لأكبر مورّدي أوروبا بعد

(1) قطر.. القصة الكاملة لصاحبة ثالث أكبر احتياطي غاز طبيعي في العالم، منصة الطاقة، 18 كانون الاول/ ديسمبر. الرابط: https://2u.pw/ALiCi1b
(2) بالتزامن مع خطط رفع الإنتاج.. الطاقة النظيفة وجهة قطر الحالية رغم ريادتها العالمية في إنتاج الغاز، الجزيرة نت، 29 تشرين الاول / اكتوبر 2021، الرابط: https://2u.pw/oGwVabJ
(3) «بلومبيرغ»: محادثات أميركية مع قطر لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، العربي الجديد، 22 كانون الثاني/ يناير 2022، https://2u.pw/j65S738R
(4) «بلومبيرغ»: محادثات أميركية مع قطر لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، العربي الجديد، 22 كانون الثاني/ يناير 2022، https://2u.pw/j65S738R

الولايات المتحدة. تدرك قطر أحد منتجي الغاز الرئيسيين في العالم جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة وأستراليا أن لديها فرصة لنيل حصة كبيرة ومهمة من السوق الاوروبية للغاز. ووقعت العديد من الدول الأوروبية على عقود للحصول على الغاز المسال القطري، وأهمها عقد توريد مدّته 15 عامًا مع شركتي قطر للطاقة مع ألمانيا، وتنص الاتفاقية على تزويد 2.5 مليار متر مكعب من الغاز القطري السوق الألمانية سنويًا بدءًا من عام 2026.

الجزائر

تصنف الجزائر من الدول ذات الثقل الاستراتيجي في سوق الغاز الدولية، لما تمتلكه من احتياطيات وقدرات عالية على الإنتاج، حيث تمتلك احتياطي يقدر بـ 4.5 تريليون متر مكعب بحسب معطيات عام 2019 [1]، وبلغت كمية إنتاجها نحو 130 مليار متر مكعب في 2019 وفق بيانات شركة «سوناطراك» الحكومية، وصدرت الجزائر في العام ذاته ما يفوق 51 مليار متر مكعب[2].

وتعتبر الجزائر حالياً ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي عبر الأنابيب إلى أوروبا بعد روسيا، حيث صدرت في عام 2023 أكثر من 36 مليار متر مكعب حسب أرقام رسمية لشركة «سوناطراك». وترتبط الجزائر بأوروبا بثلاثة أنابيب تعبر البحر المتوسط، الأول يمر عبر تونس إلى جزيرة صقلية الإيطالية، والثاني عبر الأراضي المغربية وصولا إلى إسبانيا وهو متوقف حالياً بسبب الازمة السياسية بين المغرب والجزائر، والثالث عبر «ألميريا» جنوب إسبانيا. ويمكن أن ترفع الجزائر الكمية المصدرة عبر إعادة تشغيل الخط المتوقف، إضافة إلى رفع الصادرات من الغاز المسال. وأعلنت الجزائر عن مجموعة من مشاريع تطوير إنتاج حقول الغاز، والتي ينتهي العمل عليها في عام 2026،[3] ومن المتوقع

(1) Natural Gas Reserves by Country. worldometers. Available at https://www.worldometers.info/gas/gas-reserves-by-country/

(2) صادرات غاز الجزائر تحظى باهتمام أوروبا بعيدا عن «شرق المتوسط» (تقرير)، وكالة الأناضول، 12 شباط/فبراير 2020، الرابط: https://2u.pw/rQGb4bdY

(3) صادرات غاز الجزائر تحظى باهتمام أوروبا بعيدا عن «شرق المتوسط» (تقرير)، وكالة الأناضول، 12 شباط/فبراير 2020، الرابط: https://2u.pw/rQGb4bdY

بعد الانتهاء من عمليات التطوير أن يرتفع إنتاج الجزائر، حينها ستكون السوق الأوروبية المتلقي الأبرز لجاهزية خطوط الأنابيب بين الطرفين فضلاً عن القرب الجغرافي الذي يعطي ميزة لسرعة وصول شحنات الغاز المسال.

مصر

وفقًا لـ OGJ، تمتلك مصر 63 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة بحسب احصائيات عام 2021، وتأمل القاهرة في استغلال موقعها وبُنيتها التحتية لتصبح مركزًا رئيسًا لتجارة الغاز وتوزيعه إلى الأسواق لاسيما السوق الاوروبية[1]. والبنية التحتية في مصر يمكن تصنيفها بمتوسطة الفاعلية والقوة، إذ تمتلك محطتين لتسييل الغاز بطاقة إنتاجية مجتمعة 586 مليار قدم مكعب في السنة. المحطة الأولى، «دمياط» وتقع في مدينة دمياط بقدرة إنتاج 240 مليار قدم مكعب في السنة، المحطة الثانية، «إدكو» وتبلغ قدرتها على الانتاج حوالي 340 مليار قدم مكعب في السنة. ومن المهم التنويه له أن اسرائيل تصدر غازها إلى الاسواق الدولية عبر مصر من خلال ضخه عبر خط أنابيب ليتم تسييله في المحطات المصرية ومن ثم تصديره إلى الأسواق الدولية.

رابعاً: دول في الشرق الاوسط تدخل في قائمة الدول المنتجة للطاقة النووية

نتناول في هذا القسم توجهات كل من تركيا والإمارات ومصر لبناء مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء، وأثر ذلك على أمنهم الطاقوي، والانعكاسات السياسية والاقتصادية.

- الإمارات تدخل نادي الدول المنتجة للكهرباء بالطاقة النووية

الإمارات استطاعت بين عامي 2021 – 2024 من تدشين محطة براكة التي تتكون من أربع محطات لإنتاج الطاقة النووية السلمية. بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة أولى خطوات إنشاء محطة براكة للطاقة النووية عام 2008، بهدف استخدامها في الأغراض السلمية، وأهمها توليد الكهرباء. وتضمن المشروع بناء 4 مفاعلات نووية، في موقع براكة

(1) EGYPT، EIA، April 4، 2022، Available at: https://www.eia.gov/international/analysis/country/EGY

بمنطقة الظفرة في أبوظبي، بطاقة إجمالية قدرها 5 آلاف و600 ميغاواط من الكهرباء، ليمثل إنتاجها في النهاية نحو 25% من الكهرباء النظيفة في البلاد، تمهيدًا للوصول إلى الحياد الكربوني. وستعمل المحطة على منع 21 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنويًا، أي ما يعادل إزالة 3.2 مليون سيارة من طرق الدولة سنويًا. وبلغت قيمة مشروع براكة، 24.5 مليار دولار، والتي قامت الشركة الكورية بتنفيذها[1].

- **مصر على أعتاب تأسيس محطة الطاقة النووية بالضبعة**

يتواصل العمل في محطة الضبعة النووية بخطى سريعة للوصول إلى تحقيق حلم إدخال الطاقة النووية إلى مصر بوصفها مصدر كهرباء طويل الأجل وموثوقًا وفاعلًا من حيث التكلفة. وأعلنت هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، الجمعة 8 مارس/آذار 2024، بدء تركيب الجزء الأول من وعاء الاحتواء الداخلي لمبني المفاعل بالوحدة النووية الأولى. وتبلغ القدرة التشغيلية لانتاج الكهرباء بقدر 1200 (ميغاواط) باجمالي اربع محطات نووية سلمية.

- **تركيا**

تسعى تركيا جاهدة إلى تطوير إستراتيجية الطاقة النووية لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، وتهدف الدولة إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري. وحددت الحكومة التركية هدفًا لتوليد 10 % من الكهرباء من الطاقة النووية بحلول عام 2030. واستثمرت تركيا في بناء محطات الطاقة النووية، لتحقيق هذا الهدف. وأعلن عن تشغيل عام 2024. وتُعدّ محطة أكويو النووية أحد أهم الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة التركية، بتكلفة إجمالية قدرها 20 مليار دولار. محطة أكويو النووية، أول محطة للطاقة النووية في تركيا، التي ستُشَغَّل قريبًا (المرحلة الأولى بسعة 1200 ميغاواط) العديد من التحديات والفرص. وتُعدّ هذه هي الخطوة الأولى على طريق التشغيل الكامل، التي من المتوقع أن تحدث بحلول عام 2026. وسيكون لدى محطة أكويو 4 مفاعلات للماء

(1) https://2u.pw/TJZnFNSg

المضغوط من طراز في في إي آر- 1200 بتصميم روسي، على الرغم من وجود مخاوف بشأن طول عمر التعاون النووي بين روسيا وتركيا.

خامساً: العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة في سياسات الطاقة الإقليمية

- **العامل الأول: التوترات في البحر الأحمر يعرقل مرور سفن الشحن الدولية.**

يعد مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر ثالث أكثر المضائق ازدحامًا في العالم بعد مضيقي ملقا والخليج العربي. والمرور من البحر الأحمر يسهل عملية حركة وتدفق التجارة الدولية بدلاً من سلك طريق رأس الرجاء الصالح الذي يتطلب عبوره وقت أكبر وتكلفة مالية مرتفعة، إذا ما قورنت بالطريق الذي تسلكه السفن عبر البحر الأحمر، والذي يشكل المرور عبره حلقة وصل بحرية بين أسواق آسيا والشرق الأوسط وأوروبا[1]. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 10 % من حجم التجارة العالمية تعبر من البحر الأحمر، بما في ذلك 20 % من شحن الحاويات، ونحو 10 % من النفط المنقول بحراً، و80 % من الغاز المسال[2]. وتسلط هذه المعطيات الضوء على دور البحر الأحمر المحوري في تدفق وسير عملية التجارة العالمية.

شكل التدافع والصراع بين الفواعل الدولية على تأسيس النفوذ في منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية السبب الرئيس في استمرار الصراعات فيها، ودخولها في حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا يكاد يمر عقد من الزمن على هذه المنطقة إلا ودخلت في حرب أو توتر أو نزاع طويل الامد. ورافق كل ذلك ظهور أشكال جديدة لعدم الاستقرار مثل العمليات الإرهابية التي ضربت المناطق الحيوية، وعمليات القرصنة البحرية التي شكلت مصدر تهديد لأمن واستقرار البحر الأحمر. وبين عامي 2023 - 2024 تعرض البحر الاحمر لعمليات اعاقة مرور السفن

(1) صفوت صادق الديب، الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر، مجلة الدراسات السياسية واالقتصادية - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس، تشرين الأول أكتوبر 2022، https://2u.pw/AAuj9QYP (أخر تسجيل دخول 8 أكتوبر 2024).

(2) هجمات البحر الأحمر.. تقرير يحذر من سيناريوهات أخطر، الحرة، 11 كانون الثاني يناير 2024، https://2u.pw/xcyfb1BQ(أخر تسجيل دخول 8 أكتوبر 2024).

من قبل جماعة الحوثي، عقب عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023، بعد استخدمهم الطائرات المسيرة والصواريخ لعرقلة مرور السفن التي تدعم أو المتجهة والقادمة من إسرائيل، وذلك كان كفيلاً لدفع الولايات المتحدة الأمريكية لإطلاق عملية «حارس الرخاء» التي تضم ما يقرب من 20 دولة، وهي مبادرة أمنية بحرية لحماية أمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، وترافق السفن، وتحميها من الهجمات المحتملة[1]. الأمر الذي خلق معضلة لمرور شحنات النفط والغاز عبره والمنطلقة من موانئ الخليج العربي والمتجهة إلى السوق الأوروبية.

انعكست التوترات الأمنية في البحر الأحمر على ارتفاع أسعار شحن الغاز والنفط القادم من منطقة الخليج العربي إلى السوق الأوروبية، وآخر وصول الشحنات لاضطرار العديد من سفن الشحن للالتفاف عبر طريق رأس رجاء الصالح.

- **العامل الثاني: تراجع معدلات النمو في اقتصادات الدول الصناعية الكبرى، وانخفاض معدلات الفائدة**

بحسب معطيات صادرة عن البنك الدولي، إن نمو الطلب العالمي على النفط بدأ يفقد زخمه، بسبب تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي لاسيما في الصين ودول الاتحاد الاوروبي، والضغوط المالية، والتضخم المستمر. ومن المتوقع ان تصل إمدادات النفط العالمية إلى مستوى قياسي في عام 2024، بقيادة المنتجين من خارج «أوبك+»، حيث يتوقع البنك الدولي ارتفاع المعروض النفطي بمقدار 0.6 مليون برميل يوميًا ليصل الإنتاج العالمي إلى مستوى قياسي يبلغ حوالي 103 ملايين برميل يوميًا. وأوضح التقرير أنه رغم تراجع سعر خام برنت أوائل يونيو بسبب ضعف الطلب على النفط، وزيادة المخزونات العالمية، إلا أن متوسط أسعار النفط سيبلغ 84 دولارًا للبرميل في عام 2024، من 83 دولارًا في عام 2023، قبل أن ينخفض إلى 79 دولارًا للبرميل في عام 2025[2].

(1) تحالف «حارس الازدهار».. قوة بحرية دولية لمواجهة الحوثيين، الجزيرة، 30 كانون الأول ديسمبر 2023، https://2u.pw/PDhcgUj (آخر تسجيل دخول 8 أكتوبر 2024).
(2) https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1735380

- **العامل الثالث: توجه عالمي للتوسع في الاعتماد على الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء**

تتوقع شركة «برايس ووترهاوس كوبر» البريطانية والتي هي ثاني أكبر شركة خدمات في العالم، إمكانية اعتماد قارة أفريقيا على الطاقة المتجددة بنسبة 100% بحلول عام 2050، كما تتوقع احتمالية تلبية احتياجات العالم من الطاقة بنسبة 95% من مصادر الطاقة المتجددة مع حلول عام 2050[1]، - لابد من التنويه إلى أن هذه الأرقام هي في إطار التوقعات وقد وهي قابلة للارتفاع أو الانخفاض -. وقد تجاوز الاستثمار في الطاقة المتجددة ارقاماً غير متوقعة، فبحسب بلومبيرغ تبلغ قيمة الاستثمارات في سوق الطاقة المتجددة العالمية 358 مليار دولار حتى النصف الأول من عام 2023.[2] وتفسر هذه الأرقام سعي العديد من دول العالم للانتقال إلى استهلاك مصادر الطاقات المتجددة والتي يكون مصدرها الطبيعة وهي غير قابلة للنفاد ويكون مصدرها الرياح والطاقة الشمسية، والطاقة المائية، والطاقة الحرارية، والهيدروجين.

كما اتجهت دول الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس وتمويل المشاريع الخاصة في إنتاج الطاقة المتجددة والاعتماد عليها في إنتاج الكهرباء، ووضعت خطة للوصول إلى لهدف صفر حياد كربوني وأن تصبح أول قارة محايدة مناخياً في العالم بحلول عام 2050،[3] وباستمرار عمل مشاريع الطاقة المتجددة سينخفض الاعتماد على موارد الطاقة الاحفورية ومنها الغاز بشكل تدريجي على المدى البعيد.

- **العامل الرابع: ارتفاع إنتاج الولايات المتحد الأمريكية من الغاز والنفط الصخري**

انضمت الولايات المتحدة مؤخراً إلى نادي المنتجين لموارد الطاقة (النفط والغاز) بعد ضخ الاستثمارات بشكل كبير في إنتاج الغاز والنفط الصخري، حيث تمتلك واشنطن

(1) Davies, L. *Types of renewable energy*. *EDF*. 2017. Available at: https://www.edfenergy.com/energywise/renewable-energy-sources
(2) Renewable Energy Investment Hits record-breaking 358 billion in 1H 2023 (2023) BloombergNEF. Available at: https://2u.pw/8l033ebg
(3) Statistics explained Statistics Explained. Available at: https://2u.pw/035dJFeF

احتياطيات من الغاز الصخري قُدّرت بـ 625.4 تريليون قدم مكعب في نهاية عام 2021[1]. استغلت الولايات المتحدة الأمريكية حاجة دول الاتحاد الأوروبي للغاز بعد انخفاض واردات الغاز الروسي بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وظهرت واشنطن كأكبر مصدر للغاز المسال إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2023، بإجمالي 40.5 مليون طن، أي ما يعادل نحو 45% من إجمالي واردات السوق الأوروبية من الغاز المسال. وبحسب وكالة الطاقة الدولية، تشير التقديرات إلى أن أوروبا تحتاج من 50 مليون إلى 75 مليون طن من إمدادات الغاز المسال طويلة الأجل من الولايات المتحدة وحدها، للمساعدة بتعويض الانخفاض في الواردات الروسية. وقد استحوذت دول الاتحاد الأوروبي على ما يقرب من 64% من إجمالي صادرات الغاز المسال الأميركي في عام 2022.[2] ووقعت دول الاتحاد الأوروبي في عام 2022، على صفقات لشراء الغاز المسال الأميركي لمدة 15 عامًا أو أكثر[3]. وفي الوقت الحالي تسعى الولايات المتحدة لتنفيذ عدد من المشاريع المتخصصة في إنتاج وتسييل الغاز، وصنفت تلك المشروعات بالأكثر جاهزية للانطلاق في العالم.

سادساً، استشراف المسارات المستقبلية لمتغيرات الطاقة الإقليمية

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على موعد بحدوث تطورات في مجال أمن الطاقة بما يتوافق مع المتغيرات الداخلية والدولية المتعلقة باستهلاك وإنتاج الطاقة، وأبرز المسارات المتوقع أن تعيش تطورات مستقبلية هي التالية:

مسار الطاقة النظيفة

تؤشر المعطيات التي تم تناولها في هذه التقرير أن ثمة العديد من التحولات والتطورات

(1) U.S. Crude Oil and Natural Gas Proved Reserves, Year-end 202. EIA. Available at: https://www.eia.gov/naturalgas/crudeoilreserves/
(2) EU-US LNG TRADE US liquefied natural gas (LNG) has the potential to help match EU gas need. ec europa. Available at: https://energy.ec.europa.eu/system/files/202202-/EU-US__LNG__2022__2.pdf
(3) The European Union is ready for the 202324- winter gas season. buregel. 10 اكتوبر تشرين الاول، https://www.bruegel.org/analysis/european-union-ready-202324--winter-gas-season Available at

التي تشهدها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مستوى أمن الطاقة. فالعديد من الدول تتجه بشكل متسارع نحو تنويع إنتاجها لمصادر إنتاج الكهرباء وتحاول الاعتماد أكثر على الطاقة المتجددة الشمسية، على حساب الطاقة الاحفورية (البترول والغاز)، وفي هذا الصدد حققت كل من السعودية والإمارات وتركيا والجزائر إنجازات كبيرة. ومن المتوقع أن توسع الدول المذكورة أعلاه من مشاريع الطاقة المتجددة مع ازدياد الطلب الداخلي، والرغبة في تصدير الفائض. كما تشهد بعض الدول التي تعاني من ازمة توفر الكهرباء للجوء إلى وسائل الطاقة الشمسية لتوفير إنتاج الكهرباء مثل سوريا ولبنان.

مسار الطاقة النووية

التحول الأبرز الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط ظهور دول جديدة تحاول الاعتماد على الطاقة النووية لانتاج الكهرباء مثل تركيا ومصر والإمارات، يرجع ذلك إلى قدرة الطاقة النووية إلى إنتاج كميات كبيرة من الكهرباء بتكلفة منخفضة مقارنة بالطاقة الاحفورية والجديدة. ومن المتوقع أن يتوسع الاعتماد على الطاقة النووية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مستقبلا بسبب زيادة الطلب على موارد الطاقة وزيادة عدد السكان والي يرافقه محدودية النفط والغاز.

مسار التوسع في إنتاج الغاز المسال

تحاول العديد من الدول المنتجة للغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبالتحديد قطر والجزائر ومصر في توسيع عملية إنتاج الغاز المسال لتلبية الطلب الدولي المتسارع لاسيما في السوق الأوروبية التي تحاول تخفيض الاعتماد على الغاز الروسي، وأسواق شرق وجنوب القارة الاسيوية، التي تحاول تخفيض استخدام الفحم الحجري عبر الاعتماد أكثر في على الغاز القادم من دول الشرق الاوسط.

تقرير الحالة العربية والإقليمية العسكرية 2024

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

الملخص:

منذ نهاية الحرب الباردة في عام 1991 بين المعسكرين الغربي والشرقي، برز توجه عالمي يدعو إلى تقليل نسب الإنفاق العسكري وإعادة توجيه الموارد نحو القضايا التنموية. ومع ذلك، استمر الإنفاق العسكري في الارتفاع بعد انتهاء الحرب الباردة، لا سيما في الدول النامية، حيث تستمر هذه الدول في تخصيص جزء كبير من مواردها الوطنية لتعزيز جيوشها وشراء الأسلحة، مُبررة ذلك بالحفاظ على الأمن القومي ومواجهة التهديدات الفعلية والمحتملة، سواء الخارجية أو الداخلية. وعلى الرغم أن معظم الدراسات تؤكد أن الإنفاق العسكري يشكل عبئًا كبيرًا على اقتصادات الدول النامية ويؤثر سلبًا على مسارات التنمية، إلا أن هذا الوضع يبدو أكثر وضوحًا في الدول العربية، التي ما زالت تعاني من مشكلات تنموية عديدة وتحتل مراتب متأخرة في مؤشرات التنمية العالمية.

وعلى الرغم من ذلك، تُخصص هذه الدول مبالغ ضخمة للتسلح، كان بالإمكان توجيهها لمعالجة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها. وقد شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في الإنفاق المخصص للدفاع والأمن العسكري، على حساب الموارد الموجهة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، لا تزال هذه الدول تواجه تحديات أمنية وتنموية.

هذا التقرير قسم الي ثلاث مباحث رئيسية نتناول في المبحث الأول تصاعد الإنفاق العسكري في المنطقة العربية لعامي 2022 و2023.. المؤشرات والأسباب. وفي المبحث الثاني يتم فيه رصد لـ ضعف تأثير القدرات العسكرية للدول في المنطقة العربية والإقليمية في صراعات الشرق الأوسط والمنطقة رغم امتلاكها إمكانات ضخمة. اما المبحث الثالث سنركز فيه على تفوق دور الجماعات ما دون الدولة في الشرق الأوسط مقارنة بدور الدول مع محاولة لرصد نقاط القوة والضعف للدول الكبرى في المنطقة وعلي راسها مجلس التعاون الخليجي والدور المصري ودولة تركيا وإيران وتأثيرهم في الاحداث والنزاعات في المنطقة.

المبحث الأول

تصاعد الإنفاق العسكري في المنطقة العربية.. المؤشرات والأسباب

المقدمة

مفهوم الإنفاق العسكري

عادةً يكون الإنفاق العسكري مرتبط بالتحديات الدفاعية والأمنية لدى البلدان؛ نتيجةً لما يطرأ على بنية النظام الدولي. ففي ظل وجود نظام دولي يتسم بالفوضى، تسعى الدول للحفاظ على توازن القوى في هذا النظام الفوضوي، مما يولد بيئة دولية غير آمنة ومستقرة نسبياً. وفي ظل هذه الحالة تطفو النفقات الدفاعية والعسكرية على السطح، وتأخذ الواجهة الأساسية في سياسات الدول. وكما أن هناك علاقة وطيدة بين التهديدات الأمنية المتغيرة، ورغبة الدول في تعزيز قدراتها الدفاعية.

وفي ضوء ذلك، يبرز مفهوم الإنفاق العسكري، الذي يُعبر بصورة أساسية عن التكاليف المادية التي تتكبدها البلدان نتيجة نشاطاتها العسكرية في سبيل تعزيز القوة العسكرية والتي تشكل إحدى مقومات قوة الدولة وبقائها.[1]

وفقاً لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، فإن مفهوم الإنفاق العسكري يشمل الإنفاق على الأنشطة والجهات التالية: القوات المسلحة، بما في ذلك قوات حفظ السلام ووزارات الدفاع والهيئات الحكومية الأخرى المشاركة في مشاريع الدفاع والقوات شبه العسكرية عندما يُحكم بأنها مدربة ومجهزة ومتاحة للعمليات العسكرية والأنشطة الفضائية العسكرية. وكما ينبغي أن تشمل هذه النفقات الأنشطة التالية: الموظفون وعمليات الصيانة العسكرية والدفاعية والبحث والتطوير العسكري وتطوير البنية التحتية

(1) علي خازن وحاج بشير جيدرو، إشكالية الإنفاق العسكري: دراسة نظرية ومحاولة لقراءة واقع الإنفاق العسكري في إفريقيا، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 08، العدد 02، 2023، ص 579.

العسكرية والمساعدات العسكرية. بالإضافة لذلك هناك نفقات أخرى ليس لها صلة بالقوات العسكرية مثل الدفاع المدني وإعادة تحويل المرافق العسكرية وتدمير الأسلحة السابقة.[1]

هناك مجموعة من الاعتبارات والعوامل السياسية والاقتصادية والأمنية، تدفع العديد من الدول إلى زيادة حجم الإنفاق العسكري. في السياق السياسي، يؤثر الوضع القائم ونوع نظام الحكم ودرجة الاستقرار السياسي بشكل مُباشر على مستوى الإنفاق الدفاعي؛ إذ يُلاحظ أن الدول التي تعاني من عدم الاستقرار تميل إلى زيادة نفقاتها العسكرية. كذلك، تلعب التحالفات الإقليمية دوراً مهماً، حيث يمكن أن تؤدي الروابط العسكرية إلى رفع مستوى الإنفاق. أما في المجال الاقتصادي، فإن توفر الموارد يلعب دوراً أساسيًا؛ فالدول الغنية بالموارد تملك القدرة على تخصيص ميزانيات أكبر للإنفاق العسكري. كما أن مستوى التنمية الاقتصادية، الذي يُعبر عنه عادةً بتغيرات متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني، يؤثر أيضاً على مستويات الإنفاق العسكري؛ فكلما زاد النمو الاقتصادي، ارتفعت النفقات العسكرية.[2]

على الرغم من أهمية هذه الاعتبارات في تفسير زيادة حجم الإنفاق العسكري، إلا أن هناك علاقة عميقة بين الإنفاق العسكري والنظرية الواقعية (Realism) في العلاقات الدولية، تنظر النظرية الواقعية إلى العلاقات الدولية كساحة تتنافس فيها الدول من أجل القوة والهيمنة والنفوذ، حيث تُعتبر الدولة الفاعل الرئيسي ووحدة التحليل أساسية.

في هذا السياق، يُعتبر الإنفاق العسكري أداة أساسية لتحقيق الأمن وحماية المصالح الوطنية. ويرى الواقعيون (Realism) أن الأمن ينبع من واقع عدم توافق المصالح بين

(1) SIPRI Definition of military expenditure. The independent resource on global security. Stockholm International Peace Research Institute. https://www.sipri.org/databases/milex/definitions.

(2) يسري أحمد العزباوي وعائشة الرميثي، الأسباب والدلالات: تزايد الإنفاق الدفاعي للجيوش في ظل بيئة استراتيجية مضطربة، ترينذز للبحوث والاستشارات، 2024، https://trendsresearch.org/ar/insight/الأسباب-والدلالات-تزايد-الإنفاق-الدف/.

الدول، حيث يعتبرون أن تضارب المصالح أمر حتمي، مما قد يدفع الدول إلى الصراع في سعيها لتحقيق القوة والبقاء والمحافظة على مكانتها. وبالتالي، يُنظر إلى القوة العسكرية كوسيلة أساسية لتحقيق الأمن وتحييد التهديدات.[1]

تعد الواقعية الكلاسيكية (Classical Realism) من أكثر النظريات التي تربط مفهوم الأمن بالدولة وحدها، حيث يعتبر الأمن الوطني مرتبطًا مباشرةً بحماية الدولة من التهديدات الخارجية. ومن هذا المنطلق، يشدد المنظور الواقعي على أن بقاء الدولة يعتمد على تعزيز القدرات العسكرية وتكوين التحالفات ضمن النظام الدولي. فالدولة هي الفاعل المركزي في السياسة الدولية، وتتمثل أولوياتها في حماية حدودها والحفاظ على سيادتها واستقرارها في مواجهة أي تهديدات عسكرية.[2] ويرتبط هذا النهج بزيادة الإنفاق العسكري باعتباره وسيلة لضمان تفوق الدولة وقدرتها على الردع، حيث يُنظر إلى القوة العسكرية كأداة أساسية لتحقيق الأمن الوطني. وبذلك، يبرر الواقعيون تخصيص ميزانيات ضخمة لتطوير القوات المسلحة، نظرًا لأهمية الاستعداد لمواجهة المخاطر المحتملة في نظام دولي يتسم بالتنافس والصراع.

كما يرى الواقعيون أن الأمن يُعتبر مورداً نادراً، وهذا ما يفسر سلوك الدول في السعي لتحقيقه؛ مثل شراء الأسلحة، حيث يُنظر إليه على أنه قد يشكل تهديداً لدول أخرى، مما يؤدي إلى حالة من «المعضلة الأمنية»، التي تنجم عن سباق التسلح. ووفقًا لأصحاب هذا الاتجاه النظري، فإن امتلاك الأسلحة والتقنيات العسكرية المتقدمة يعتبر وسيلة فعالة لردع، وهو ما يتطلب زيادة في الإنفاق العسكري. وبما أن سباق التسلح يعتمد على الفعل وردّ الفعل، فإن الدول الأخرى تسعى لمجاراة هذا الإنفاق العسكري للحفاظ على توازن القوى. إلا أن هذه الجهود قد تؤول إلى الفشل نتيجة لتفاقم مشاعر عدم الأمان وتصاعد العداء، مما يدخل الأطراف المتصارعة في دائرة مغلقة من سباق التسلح المتواصل. في

(1) صباح بالة، النظرية الواقعية في تفسير الدراسات الأمنية، الموسوعة السياسية، 2021، https://political-encyclopedia.org/dictionary/النظرية%20الواقعية%20في%20تفسير%20الدراسات%20الأمنية.

(2) صباح بالة، مرجع سابق.

هذا السياق، يتسم هذا الوضع بزيادة مطردة في النفقات العسكرية، نتيجة لاستمرار التنافس والصراع بين الدول.[1]

وعليه تبرز هنا الواقعية الدفاعية (Defensive Realism) كاتجاه يؤكد على أهمية التوازن في القوة العسكرية للحفاظ على الأمن والاستقرار. ويعتبر كينيث والتز (Ke – neth Waltz) من أبرز دعاة هذا الاتجاه، حيث يفترض أن هدف الدول الرئيسي هو البقاء، وهذا يدفعها إلى السعي نحو تحقيق توازن قوى.

في ظل الفوضى الدولية، تضطر الدول إلى التنافس على القوة كوسيلة لضمان بقائها، لأن القوة هي السبيل الوحيد لتعزيز أمنها. ومع ذلك، يحذر والت من أن تعظيم القوة العسكرية بشكل مفرط قد يؤدي إلى نتائج عكسية، حيث يدفع الدول الأخرى إلى تشكيل تحالفات مضادة للحفاظ على توازن القوى، مما قد يهدد أمن الدولة المعنية. لذلك، يشدد والت على أن الدول يجب أن تسعى إلى امتلاك قدر معقول من القوة يكفي لتحقيق أمنها، دون الإفراط في ذلك.

هذه الرؤية تنعكس بشكل مباشر على الإنفاق العسكري، حيث تركز الواقعية الدفاعية على تحقيق توازن استراتيجي بدلاً من التوسع العسكري غير المحدود. وفقًا لهذا المنظور، يُعتبر الإنفاق العسكري أداة لتحقيق التوازن في القوة، وليس تعظيمها بشكل مفرط، حيث يتعين على الدول تخصيص مواردها بحكمة لتجنب استثارة ردود أفعال معاكسة تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار الأمني.[2] وبالتالي، تنطلق الورقة لتفسير لزيادة الإنفاق العسكري في المنطقة العربية.

حجم الإنفاق العسكري في المنطقة العربية بين عامي 2022 - 2023

في السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة العربية ارتفاعاً ملحوظاً في الإنفاق العسكري، مدفوعاً بظروف سياسية وأمنية غير مستقرة، إلى جانب تصاعد التهديدات الإقليمية

(1) علي خازن وحاج بشير جيدرو، مرجع سابق، ص 581.
(2) ريما إسماعيل أحمد، عبد الخالق شامل محمد، النظرية الواقعية البنيوية في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 2022، ص 54–56.

والنمو الاقتصادي المتزايد في بعض الدول. ومع ازدياد إمكاناتها الاقتصادية، اتجهت دول المنطقة إلى تعزيز قدراتها الدفاعية، إما عبر تطوير صناعات عسكرية محلية أو من خلال استيراد التقنيات العسكرية المتقدمة. وتشكل التوترات الإقليمية عاملاً أساسياً في هذه الزيادة، حيث أصبحت المنافسة بين الدول العربية تشمل المجالات العسكرية إلى جانب الاقتصادية. وضمان أمنها وحماية مصالحها الاستراتيجية، تتصدر بعض الدول مثل السعودية والإمارات ترتيب الدول العربية من حيث الإنفاق العسكري، وفقاً لبعض التقارير الدولية.

هذه المتغيرات الاستراتيجية دفعت الدول العربية لزيادة إنفاقها العسكري، ليس فقط لتعزيز قدراتها الدفاعية، ولكن أيضًا لحماية مصالحها وسط تغيرات طارئة على الساحة السياسية والأمنية الإقليمية.

ونتيجة لذلك، اتجهت دول المنطقة العربية نحو تأسيس تحالفات عسكرية، كان أبرزها التحالف العربي بقيادة السعودية، بهدف حماية الأمن القومي وتعزيز النفوذ الإقليمي، في ظل التوسع الإيراني في المنطقة العربية عبر دعم جماعات مسلحة في سوريا ولبنان واليمن.

من جهة أخرى، شهدت منطقة شمال إفريقيا تصاعدًا في الإنفاق العسكري على خلفية النزاع الجزائري–المغربي حول الصحراء الغربية– المغربية، فضلاً عن التهديدات الناشئة عن منطقة الساحل والصحراء الكبرى.

وقد دفعت الفوضى السياسية في ليبيا الدول المجاورة إلى تكثيف إنفاقها الدفاعي استعدادًا لأي تهديد أمني محتمل. وفي ظل هذه التحديات الجيوسياسية والأمنية، ارتفع الطلب على التسليح في الشرق الأوسط بهدف تعزيز القدرات العسكرية.

ويدرس المبحث حجم الإنفاق العسكري بين عامي 2022 و2023 في المنطقة العربية. حيث تشير البيانات الحديثة من تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام 2022، إلى استمرار تركيز دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تلبية احتياجاتها

العسكرية كأولوية رئيسية. وقد حافظت هذه الدول على نسبة عالية من الإنفاق العسكري مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، المعروفة بالعبء العسكري، وهو أعلى من مستويات المناطق الأخرى، حيث شهدت معدلات الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 3.2 % للمرة الأولى منذ أربع سنوات، حيث كانت المملكة العربية السعودية الأكبر في الإنفاق العسكري الإقليمي. وقد أسهمت السعودية، من خلال زيادة نفقاتها العسكرية بنسبة 16%، في دفع النسبة الإجمالية للإنفاق الإقليمي نحو الصعود.[1]

كما في عام 2022، بلغ إجمالي الإنفاق العسكري لدول شمال إفريقيا حوالي 19.1 مليار دولار، بانخفاض نسبته 3.2 % مقارنة بعام 2021، لكنه بقي أعلى بنسبة 11 % عن عام 2013. كانت الجزائر والمغرب معًا مسؤولين عن نحو 74% من هذا الإنفاق،[2] مدفوعين بتوترات إقليمية حول الصحراء الغربية – المغربية، ما يؤثر بشكل ملحوظ على قرارات الإنفاق العسكري لكل منهما.

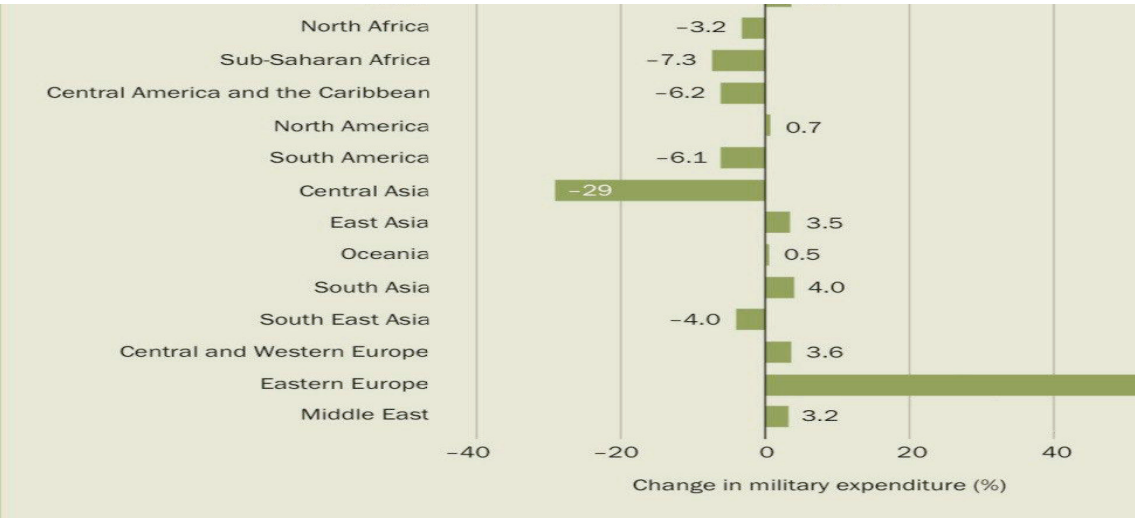

الشكل 1: يوضح التغيرات في الإنفاق العسكري حسب المنطقة الفرعية، بين عامي 2021-2022.[3]

(1) Trends in World Military Expenditure, 2022, SIPRI Fact Sheet, April 2023, p.11. https://www.sipri.org/sites/default/files/2023-04/2304__fs__milex__2022.pdf.
(2) Trends in World Military Expenditure, 2022, p.7.
(3) Trends in World Military Expenditure, 2022, p.7.

فيما أشار التقرير السنوي الصادر عن فريق التحليل الدفاعي والعسكري في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى نسبة الإنفاق العسكري للدول العربية لعام 2022، كما يتضح من الجدول رقم (1) أدناه.[1] يعكس هذا التقرير التوجهات الحالية في الميزانيات الدفاعية لهذه الدول، مما يوفر رؤية تحليلية حول كيفية استثمار هذه الدول في قدراتها العسكرية والتقنيات الدفاعية في ظل التحديات الأمنية المتزايدة في المنطقة.

الدولة	حجم الإنفاق بالدولار لعام 2022
السعودية	45.60 مليار
الإمارات العربية المتحدة	20.36 مليار
الكويت	9.17 مليار
الجزائر	8.94 مليار
العراق	8.94 مليار
قطر	8.42 مليار
مصر	6.51 مليار
عمان	6.43 مليار
المغرب	6.42 مليار
الأردن	2.28 مليار
البحرين	1.40 مليار
تونس	1.37 مليار
موريتانيا	0.23 مليار

الجدول (1): يوضح ترتيب الدول العربية من ناحية الإنفاق العسكري لعام 2022

يوضح الجدول أعلاه توزيع النفقات العسكرية للدول العربية في عام 2022، حيث تصدرت المملكة العربية السعودية القائمة، بتخصيصها حوالي 45.6 مليار دولار للتسلح وتعزيز قدراتها العسكرية. تلتها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية، حيث أنفقت حوالي 20.36 مليار دولار، مما يبرز دورها كفاعل رئيسي في الأمن الإقليمي. وفي

(1) The Military Balance 2022، International Institute for Strategic Studies، 2023، p309.

المرتبة الثالثة، جاءت الكويت بنفقات عسكرية بلغت 9.17 مليار دولار، تلتها الجزائر التي سجلت نفقات مماثلة تقريبًا تصل إلى 8.94 مليار دولار، وهو نفس المبلغ الذي أنفقته العراق. وفي المرتبة السادسة، أنفقت قطر حوالي 8.42 مليار دولار، بينما خصصت مصر نحو 6.51 مليار دولار لدعم قدراتها الدفاعية. عمان جاءت في المركز الثامن مع إنفاق يصل إلى 6.43 مليار دولار، فيما أنفقت المغرب 6.42 مليار دولار، مما وضعها في المرتبة التاسعة عربياً. كما تظهر البيانات وجود دول ذات نفقات أقل، مثل الأردن الذي أنفق 2.28 مليار دولار، والبحرين بحوالي 1.40 مليار دولار، وتونس التي خصصت 1.37 مليار دولار، وموريتانيا التي سجلت إنفاقًا متواضعًا يقارب 0.23 مليار دولار. تعكس هذه الأرقام التوجه العام في المنطقة نحو تعزيز القدرات العسكرية، استجابةً للتحديات الأمنية المتزايدة والتوترات الإقليمية، مما يشير إلى أهمية هذه النفقات في صياغة المشهد الجيوسياسي في العالم العربي.

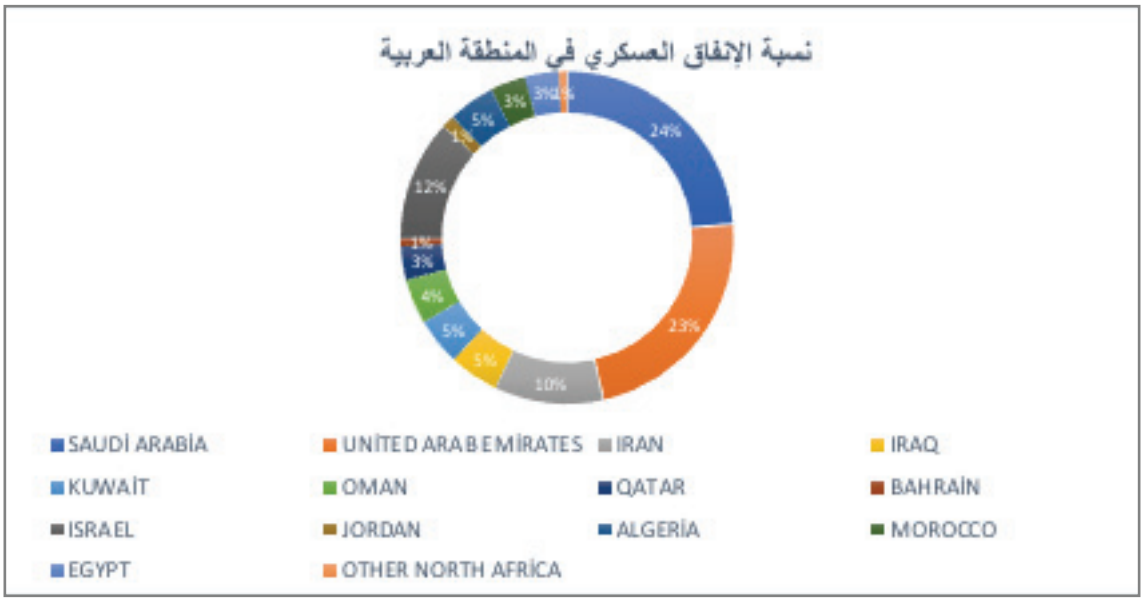

الشكل (2) يوضح النسبة المئوية للإنفاق العسكري لكل دولة حسب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2022.(1)

(1) The Military Balance 2022، p 310.

يوضح الشكل (2) أعلاه توزيع الإنفاق العسكري في المنطقة العربية لعام 2022، حيث تتصدر السعودية بحصة الإنفاق الأعلى، تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية. أما باقي الدول العربية، فقد سجلت نسب إنفاق عسكري تقل عن 5٪، مما يبرز الدور الريادي للسعودية والإمارات في توجيه الإنفاق الدفاعي على مستوى المنطقة. يعكس هذا التفوق في الإنفاق العسكري التزام الدولتين بتعزيز قدراتها الدفاعية، مما يجعلهما في طليعة الدول العربية من حيث الاستثمار في الأمن والدفاع.

بالإضافة لذلك شكلت نسبة الإنفاق في منطقة الشرق الأوسط لعام 2022 نسبة 8.2 % من إجمالي الإنفاق العالمي، وكما سجلت دول شمال أفريقيا بنسبة 0.9 % من إجمالي الإنفاق العالمي.[1]

أما بالنسبة للإنفاق العسكري لعام 2023، أشار تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) لعام 2023، إلى ارتفاعاً ملحوظاً في الإنفاق العسكري في المنطقة العربية، بزيادة تقدر بنسبة 9 %، ليصل إجمالي الإنفاق إلى حوالي 200 مليار دولار. يعتبر هذا الارتفاع في نسبة النمو السنوي الأكبر خلال العقد الماضي، مما يعكس التوجه المتزايد نحو تعزيز الدفاعات لمواجهة التحديات الأمنية والتهديدات الجيوسياسية.

وفي المقابل، سجلت دول شمال أفريقيا نسبة إنفاق عسكري بلغت حوالي 38 %، بإجمالي بلغ 28.5 مليار دولار، وهي نسبة تعكس اهتمام المنطقة بزيادة استثماراتها العسكرية على الرغم من التفاوت الاقتصادي بين دولها.[2]

من ناحية إجمالي الإنفاق العالمي، شكلت منطقة الشرق الأوسط وحدها ما نسبته 8.2٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي في عام 2023، بينما كانت نسبة شمال أفريقيا حوالي 1.2 %،[3] مما يعكس التفاوت في مستويات الإنفاق والدفاعات بين المنطقتين، لكن في سياق هدف مشترك لتحسين القدرات العسكرية والأمنية، سواء عبر تطوير

(1) Trends in World Military Expenditure, p.6.
(2) Trends In World Military Expenditure, 2023, SIPRI Fact Sheet, April 2024, p.6.
(3) Trends In World Military Expenditure, 2023, p.6.

الصناعات الدفاعية المحلية أو الاعتماد على الدعم الخارجي. يُعزى هذا النمو بشكل خاص إلى التوترات المستمرة في المنطقة، مما يدفع الدول إلى تخصيص موارد إضافية لتعزيز استقرارها وأمنها الوطني، خاصة مع صعود التهديدات الأمنية وزيادة الصراعات.

ومن ناحية ترتيب الدول العربية للإنفاق العسكري لعام 2023، استحوذت السعودية على الصدارة بإنفاق قدره حوالي 75.81 مليار دولار، مما يعكس تركيزها على تعزيز قدراتها الدفاعية في ظل التوترات الإقليمية المتزايدة.[1] تلتها الجزائر بإنفاق وصل إلى 23 مليار دولار، مع تركيزها على تطوير قدرتها الدفاعية وسط تحديات أمنية على الحدود[2]. أما قطر، فجاءت في المرتبة الثالثة بإنفاق قدره 11.27 مليار دولار، ما يعكس سياسة عسكرية تسعى لتحقيق الأمن الداخلي وتعزيز النفوذ الإقليمي. وتبعتها مصر بميزانية تقدر 4.88 مليار دولار.[3] إما الكويت جاءت بميزانية دفاع بلغت نحو 7.76 مليار دولار،[4] بينما جاءت المغرب بالمرتبة الخامسة بميزانية قُدرت 5.2 مليار دولار، مدفوعة بتحديث الجيش ومواكبة التطورات التكنولوجية في المجال العسكري.[5] في المراتب اللاحقة، جاءت سلطنة عمان بإنفاق بلغ 5.85 مليار دولار، تلتها الأردن 2.45 مليار دولار، في حين سجلت البحرين إنفاقاً قدره 1.03 مليار دولار، مستهدفة تعزيز بنيتها الدفاعية بموارد محدودة نسبياً.[6]

وعلى الرغم من غياب الإمارات العربية المتحدة عن قائمة الدول الأعلى إنفاقاً، إلا أنها تبنت استراتيجية طموحة لبناء صناعة عسكرية وطنية قوية عبر تأسيس «إيدج»، إحدى

(1) Amna Puri-Mirza, Military spending in MENA- statistics & facts, Statista, 2024, p.12. https://www.statista.com/topics/7323/military-spending-in-mena/.

(2) خولة جعيفري، وسط التوترات الإقليمية وتأزم العلاقات بينهما .. إنفاق الجزائر عسكرياً يرتفع بصفة غير مسبوقة في تاريخ البلاد مقبل انخفاض الإنفاق العسكرية للمغرب، موقع الصحيفة، 2024، https://www.assahifa.com/وسط-التوترات-الإقليمية-وتأزم-العلاقا/.

(3) مينا عادل، قراءة في تقرير «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» للإنفاق العسكري، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024، https://ecss.com.eg/44670/.

(4) Amna Puri-Mirza, p.12.

(5) دينا علام، الإنفاق العسكري ينخفض بالمغرب ويرتفع بالجزائر ليسجل رقماً قياسياً، موقع الأمن والدفاع العربي، 2024، https://sdarabia.com/24/04/2024/الإنفاق-العسكري-ينخفض-بالمغرب-ويرتفع/.

(6) Amna Puri-Mirza, p.12.

أكبر الشركات القابضة للصناعات الدفاعية، وضم 40 شركة متخصصة في الصناعات العسكرية، في خطوة تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات.[1] يعكس هذا التصنيف تنوع الاستراتيجيات الدفاعية بين دول المنطقة، حيث تتفاوت أهدافها بين تعزيز الأمن الداخلي، والحفاظ على التفوق العسكري، وتطوير الصناعات الدفاعية الوطنية.

الدولة	حجم الإنفاق العسكري بالدولار لعام 2023
السعودية	75.81 مليار
الجزائر	18.3 مليار
قطر	11.27 مليار
مصر	4.88 مليار
الكويت	7.76 مليار
المغرب	5.2 مليار
عمان	5.85 مليار
الأردن	2.45 مليار
البحرين	1.03 مليار

الجدول (2): يوضح ترتيب الدول العربية من ناحية الإنفاق العسكري لعام 2023.

نتيجة: باختصار، بين عامي 2022 و2023، شهد الإنفاق العسكري في الدول العربية ارتفاعًا ملحوظًا، نتيجةً للاضطرابات السياسية والأمنية المتزايدة في المنطقة. وقد ركّزت الدول على تعزيز قدراتها الدفاعية، سواء عبر شراء أنظمة تسليح جديدة أو توسيع صناعاتها العسكرية الوطنية.

وترافقت هذه الجهود مع زيادة في التدريبات المشتركة واستقطاب الخبرات الأجنبية،

(1) طه العاني، أكبر زيادة منذ 15 عاماً.. ما دلالات ازدياد الإنفاق العسكري حول العالم؟، الخليج إونلاين، 2024، https://alkhaleejonline.net/سياسة/أكبر-زيادة-منذ-15-عاماً-ما-دلالات-ازدياد-الإنفاق-العسكري-حول-العالم؟.

ما يعكس استجابة مباشرة لمخاوف تتعلق بالأمن القومي، ويمثل انعكاسًا للسياسات التي تهدف لمواجهة المخاطر الأمنية المستجدة والنزاعات الإقليمية.

ويرجع هذا التصاعد في الإنفاق إلى عوامل جيوسياسية مركبة، تشمل الصراعات والنزاعات الأهلية القائمة، وتطورات الوضع الأمني في مناطق مثل اليمن وسوريا وليبيا، حيث عززت هذه الأحداث من قلق الدول على استقرارها الداخلي وعلى مصالحها الإقليمية.

أسباب ارتفاع الإنفاق العسكري في المنطقة العربية

تتسم البيئة الأمنية في المنطقة العربية بتعقيدات متعددة تؤدي إلى تصاعد الإنفاق العسكري؛ حيث تواجه العديد من الدول العربية تهديدات أمنية متنوعة تتداخل مع النزاعات الداخلية والإقليمية، إلى جانب الصراعات الاستراتيجية التي تشهدها المنطقة.

وبالتالي، فإن التحديات التي الدول العربية، والتي تدفعها لزيادة الإنفاق العسكري، لا تقتصر فقط على التحديات الداخلية وإنما أيضاً الخارجية. وفي إطار التحديات الخارجية يمكن قراءة أسباب ارتفاع الإنفاق العسكري في المنطقة العربية على المستويين، المستوى الأول منطقة الخليج، والمستوى الثاني منطقة شمال أفريقيا.

- بالنسبة لمنطقة الخليج، إن زيادة الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي تعود إلى تداخل عدة عوامل تؤدي إلى تعزيز قدراتها الدفاعية في وجه تحديات إقليمية ودولية.

وبذلك تُعتبر التهديدات الأمنية المستمرة، مثل النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط، وعدم الاستقرار الداخلي، وتصاعد القوة العسكرية الإقليمية للدول المجاورة، وعلى رأسها إيران، من الدوافع المباشرة لهذه الزيادة. بالنسبة لدول الخليج، يعد تعزيز القدرات الدفاعية أولوية ملحة في ظل التطورات الإقليمية غير المستقرة.

وتجدر الإشارة بأن الدوافع التي تدفع دول الخليج لزيادة الإنفاق العسكري، ليست

فقط ذات ابعاد عسكرية، بل تضمن ابعاد سياسية، حيث يشكل الإنفاق رمزًا للقوة والنفوذ الإقليمي، ما يمنحها مكانة سياسية مميزة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

نتيجة: إن إظهار القوة العسكرية يعكس طموحات الدول الخليجية في الحفاظ على نفوذها وسط منافسة إقليمية متزايدة، لا سيما في ظل تدخلات إيران ودورها المتنامي عبر وكلائها في مناطق عدة.[1]

وفي ضوء ذلك، يمكن تحليل زيادة الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي من عدة زاويا رئيسية أهمها:

- التوازن العسكري ميزان القوى الإقليمي: يشكّل الإنفاق العسكري المتزايد لدول الخليج، مثل السعودية والإمارات، استجابة لتعزيز القدرات العسكرية الإيرانية المتطورة، خاصة في مجالات مثل الصواريخ الباليستية، والطائرات المسيرة، والدفاع الجوي.

  فقد حققت إيران تقدماً ملحوظاً في تقنيات الطائرات المسيرة والقوة الصاروخية، وهو ما يجعلها تمتلك قوة ردع قادرة على تهديد دول الخليج وبخاصة في حال نشوب أي نزاع إقليمي. ومن هذا المنطلق، يسعى الإنفاق العسكري الخليجي إلى تحقيق توازن استراتيجي يمنع إيران من الاستحواذ على اليد العليا في المنطقة.[2]

- ممارسة النفوذ في المنطقة في ظل تراجع نفوذ القوى التقليدية: بعد أحداث الربيع العربي، شهدت المنطقة العربية تغيرات جوهرية في موازين القوى الإقليمية، مع تراجع تأثير بعض القوى الإقليمية التقليدية مثل مصر وسوريا، وصعود دول أخرى تسعى لممارسة نفوذ أوسع، مثل السعودية والإمارات وقطر. ومن أهم مظاهر هذا

(1) Jarosław Jarzabek. G.C.C. Military Spending in Era of Low Oil Prices. Middle East Institute Policy Focus Series. 2016. p.1.
(2) Jarosław Jarzabek. p.6.

التحول كان الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري، حيث أصبحت الدول العربية تولي اهتمامًا أكبر لتعزيز قوتها الإقليمية والتأثير في سياسات المنطقة. فقد برزت السعودية والإمارات كقوى رئيسية، حيث اعتمدتا استراتيجيات تهدف لتعزيز دورهما على حساب الدول التي تأثرت بالاضطرابات، خاصة من خلال دعم التحالفات العسكرية والسياسية كعاصفة الحزم، والمشاركة في قضايا إقليمية مثل النزاع في اليمن،[1] بينما سعت قطر لبناء نفوذ مستقل مدعوم بدور دبلوماسي وإعلامي موسع.[2]

نتيجة: هذه التحولات ساهمت في إعادة تشكيل الأدوار الإقليمية وتوازن القوى، حيث تسعى كل دولة لضمان مصالحها وتعزيز أمنها القومي وسط تصاعد الأزمات والتحديات.

وقد أسهم الانقلاب العسكري في مصر عام 2013، بقيادة عبد الفتاح السيسي، في تغيير موازين القوى في المنطقة، حيث دعمت كل من السعودية والإمارات هذا الانقلاب، مما عكس توافق مصالحهم مع الحكومة المصرية الجديدة.[3]

على النقيض من ذلك، عارضت قطر الانقلاب ودعمت تيارات أخرى، مما أدى إلى توتر العلاقات بينها وبين الدول الداعمة للانقلاب. ولاحقًا، شكّلت السعودية والإمارات والبحرين ومصر تحالفًا ضد قطر، وفرضوا حصارًا اقتصاديًا وسياسيًا عليها، في خطوة تعكس تصاعد المنافسة والنفوذ بين دول الخليج على الساحة الإقليمية[4].

(1) عاصفة الحزم، موقع الجزيرة نت، 2015،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/3/26/ عاصفة-الحزم.

(2) رانج علاء الدين وتانر مانلي، قطر تبني على دورها كوسيط في الصراعات لتوسيع نفوذها الجيوسياسي، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 2023، https://mecouncil.org/ar/blog__posts/قطر-تبني-على-دورها-كوسيط-في-الصراعات-لت/.

(3) خليل العناني، السيسي ودول الخليج.. شراكة إستراتيجية أم مصالح مؤقتة؟، موقع الجزيرة نت، 2015،
https://www.aljazeera.net/opinions/2015/2/10/السيسي-ودول-الخليج-شراكة-إستراتيجية.

(4) أمير رواش، أربعة أسباب وراء توتر علاقات قطر مع جيرانها، بي بي سي، 2017،
https//:www.bbc.com/arabic/middleeast.40164799-

نتيجة: وبذلك، يعكس هذا الصراع تحولًا واضحًا في خريطة النفوذ بالمنطقة، حيث باتت الدول الخليجية أكثر تأثيرًا في رسم السياسات الإقليمية، بينما تقلّص الدور التقليدي الذي كانت تؤديه مصر وسوريا قبل عقد من الزمن.

- النزاعات الحدودية بين دول الخليج: النزاعات الحدودية بين دول الخليج، مثل السعودية وقطر والإمـارات، تعد أحد العوامل التي ساهمت في تصاعد سباق التسلح في المنطقة العربية.

على سبيل المثال، شهدت السعودية وقطر توترات حدودية طويلة الأمد منذ اتفاقية عام 1965 لترسيم الحدود، والتي لم تحل بالكامل، مما أدى إلى اشتباكات في عام 1992 تسببت في توترات إضافية. هذه التوترات المتزايدة دفعت البلدين إلى تعزيز القدرات العسكرية لضمان أمن حدودهما وحماية مصالحهم.[1]

بالإضافة إلى ذلك، يبرز النزاع الإماراتي-السعودي منطقة «الياسات «هي واحدة من النقاط الخلافية في النزاع الحدودي بين السعودية والإمارات. يعود هذا النزاع إلى اتفاقية جدة لعام 1974، والتي وُقّعت لترسيم الحدود بين الدولتين. منح هذا الاتفاق السعودية منطقة استراتيجية وبعض الامتيازات الحدودية، في حين اعترضت الإمـارات على بعض تفاصيله واعتبرت أن الصياغة المكتوبة لم تطابق التفاهمات الشفهية بين الأطراف.

وفي السنوات الأخيرة، عاد الخلاف إلى الواجهة عندما أعلنت الإمارات في 2019 أن منطقة «الياسات» ستكون منطقة بحرية محمية، مما أثار اعتراض السعودية التي تقدمت بشكوى للأمم المتحدة، معتبرة أن هذه الخطوة تتعدى على سيادتها.[2]

(1) العلاقات القطرية – السعودية: تاريخ حافل بالخلافات والتوترات، بي بي سي، 2017، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40172427.

(2) مودّة إسكندر، منطقة «الياسات» تشعل نارًا تحت الرّماد بين السعودية والإمارات، The Cradlearabic، 2024، https//:thecradlearabic.com/articles-id.24599/

وبالتالي، يعكس هذا التنافس الإقليمي وتحقيق التفوق العسكري رغبة دول الخليج في تأمين نفوذها وضمان الاستقرار الداخلي في مواجهة التحديات الخارجية المتزايدة.

- تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وبناء شرعية للحكم: تسعى دول الخليج، وخاصة السعودية والإمارات وقطر، للحصول على دعم الولايات المتحدة وتأمين حكمها وبناء شرعية له، من خلال تعزيز علاقاتها مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ومن أهم المؤشرات المعتادة في هذا الصدد، هو إبرام العديد من الصفقات التجارية والعسكرية.

وقد برز هذا المنحى بشكل أكثر وضوحاً في عهد إدارة الرئيس دونالد ترامب. حيث تسابقت دول للحصول على صفقات سلاح ضخمة تُقدر بمليارات الدولارات، من أجل نيل رضا الحاكم في البيت الأبيض.[1] كان الهدف من هذه الصفقات ليس فقط تعزيز القدرات الدفاعية، بل أيضًا كسب دعم سياسي أمريكي يعزز من نفوذها الإقليمي ويعطيها مصداقية في الساحة الدولية.

وأدى هذا التعاون المتزايد إلى رفع معدلات الإنفاق العسكري في المنطقة. كما أن إدارة ترامب، التي كانت تولي أهمية خاصة للعوائد الاقتصادية من صفقات السلاح، سهّلت عملية بيع الأسلحة لدول الخليج، مما زاد من استثماراتها العسكرية ودورها الأمني في المنطقة.

نتيجة: ليس شرطاً دائما أن تتبع صفقات الأسلحة في منطقة الخليج عن قرارات رشيدة وموضوعية، إذ أحياناً يغلب عليها الدوافع السياسية، وليس فقط الجوانب الأمنية والعسكرية.

- التحالفات الدفاعية الدولية والتكنولوجية: توازن القوى لا يعتمد فقط على الإنفاق

(1) ترامب يعلن صفقات بين السعودية وأمريكا تتجاوز 400 مليار دولار.. تعرّف على أبرزها، موقع CNN بالعربية الاخباري، 2017،
https//:arabic.cnn.com/business/21/05/2017/saudi-us-agreements-signed-trump-visit.

المالي، بل يتأثر أيضًا بالتكنولوجيا العسكرية والتحالفات الاستراتيجية. تحافظ دول الخليج على شراكات دفاعية وثيقة مع الولايات المتحدة وأوروبا، ما يسمح لها بالحصول على تقنيات متقدمة لا تتوفر لإيران بسبب العقوبات.

وتهدف الاستثمارات الخليجية المتزايدة في نظم الدفاع الجوي (مثل نظام ثاد وباتريوت) وفي تقنيات الطائرات المقاتلة الحديثة، لتعزيز موقفها الدفاعي وإظهار قدراتها في مواجهة أي تهديد إيراني محتمل، لا سيّما في ظل العقوبات المفروضة على إيران التي تقيد تحديث قواتها بنفس المستوى. وتُعتبر القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية جزءًا من استراتيجيات التوازن الإقليمي التي تتبعها دول الخليج لمجابهة إيران، وتؤكد على محاولة فرض توازن قوى يحدّ من طموحات إيران الإقليمية ويحمي المصالح الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي.[1]

ومن الأمثلة على التحالفات والمناورات الدفاعية، في عام 2022، سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز التعاون الإقليمي الجماعي لمواجهة التهديد والنفوذ الإيراني المتنامي وتأمين الملاحة الدولية في منطقة البحر الأحمر، حيث تم إجراء أكثر من 13 مناورة عسكرية بمشاركة دول الخليج وعدد من الدول الغربية. تهدف هذه المناورات إلى محاكاة الاستعداد للهجمات على أهداف إيرانية ووكلائها في منطقة البحر الأحمر.[2]

وفي أبريل عام 2022، أعلنت واشنطن عن تأسيس «فرقة العمل البحرية 153» (CTF-153)، هذه الفرقة عبارة عن تحالف دائم لقوات متعددة الجنسيات. وتهدف هذه الفرقة بشكل أساسي إلى تحجيم النفوذ الإيراني في منطقة البحر الأحمر، من خلال مراقبة التحركات الإيرانية، بالإضافة لذلك مراقبة تحركات وكلاء إيران في البحر الأحمر،

(1) Anthony H. Cordesman, The Changing Gulf Balance and the Iranian Threat, Center for Strategic & International Stusies, 2016, p.180.

(2) إبراهيم الخازن، «بداية ساخنة» لـ 2022... مناورات عسكرية مكثفة بالشرق الأوسط، وكالة الأناضول، 2022، https://www.aa.com.tr/ar/التقارير/بداية-ساخنة-لـ-2022مناورات-عسكرية-مكثفة-بالشرق-الأوسط-إطار/2499810.

لاسيّما الحوثيون، وتأمين ممرات الملاحة الدولية في منطقة البحر الأحمر والممرات المائية المجاورة.[1]

- **شمال افريقيا**

أما بالنسبة لمنطقة شمال أفريقيا، لاسيّما الجزائر والمغرب ومصر. بدايةً شكل النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، لاسيّما ملف الصحراء الغربية قضية رئيسية في توتر العلاقات بين البلدين، حيث تنامي الصراع بينهما ليصل إلى إجراء مناورات واستعراضات عسكرية على مقربة من الحدود التي تفصل بينهما.

على سبيل المثال، في عام 2022، قامت الجزائر بتنفيذ مناورة عسكرية مع روسيا أُطلق عليها اسم «درع الصحراء 2022»، والتي جرت في المنطقة القريبة من الحدود المغربية. تعكس هذه الأنشطة العسكرية الجهود الجزائرية لتعزيز التنسيق العسكري مع حلفائها، في ظل التوترات المستمرة مع المغرب.[2] وفي عام 2023 أطلقت الجزائر مناورة عسكرية أخرى تحت مسمى «عزم 2023» في المنطقة العسكرية الثالثة بشار، التي تقع على مقربة من الحدود المغربية.[3]

وفي عام 2022، أبرمت الجزائر صفقة تسليح كبيرة مع روسيا تتراوح قيمتها بين 12 و17 مليار دولار، حيث تضمنت تزويد الجزائر بتشكيلة متنوعة من المعدات العسكرية المتقدمة.

(1) أبعاد تأسيس قوة المهام المشتركة (CTF-153) والدور الأمريكي الجديد في منطقة البحر الأحمر، مركز الإمارات للسياسات، 2022.
https://epc.ae/ar/details/featured/abaad-tasis-quat-almaham-almushtaraka-ctf-153-waldawr-al-amriki-aljadid-fi-mintaqat-albahr-al-ahmar.

(2) وائل الغول، درع الصحراء 2022.. مناورات جزائرية روسية قرب حدود المغرب وجدل حول دوافعها، موقع الحرة، 2022.
https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/11/18/درع-الصحراء-2022-مناورات-جزائرية-روسية-قرب-حدود-المغرب-وجدل.

(3) الجيش الجزائري يجري مناورات «عزم 2023» بالذخيرة الحية، موقع روسيا اليوم، 2023.
https://arabic.rt.com/middle_east/1459664-الجيش-الجزائري-يجري-تمرينا-بالذخيرة-الحية-عزم-2023/.

وتشمل هذه الصفقة غواصات وطائرات مقاتلة متطورة من طرازات «سو- 57»، «سو- 34»، و«سو- 30»، إلى جانب أنظمة دفاع جوي حديثة مثل منظومة «إس- 400»، ومنظومات «فايكينغ» و«أنتيي- 4000».[1]

هذا الاتفاق يعكس تطلع الجزائر لتعزيز قدراتها الدفاعية الجوية والبحرية، ويعكس كذلك حرصها على تحديث ترسانتها العسكرية لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية، في ظل الشراكة العسكرية الاستراتيجية التي تربطها بروسيا.

في المقابل، أصبحت المغرب تولي اهتمام كبير للحصول على القدرات والخبرات في المجال العسكري، لاسيّما في مجال تحديث أسطولها الجوي، وذلك في سبيل تعزيز قوتها الدفاعية الجوية في المنطقة. ويأتي هذا الاهتمام في سياق إقليمي، يتسم بالعديد من الأزمات والتحديات التي تهم المغرب بشكل مُباشر وغير مُباشر، مثل جبهة البوليساريو، انعدام الأمن في منطقة الساحل، والتنافس مع الجزائر.

لذلك في السنوات السابقة، أجرت الرباط العديد من المناورات العسكرية، وعلى سبيل المثال أجرى الجيش المغربي مناورات عسكرية تحت مسمى «الأسد الإفريقي 2022»، والتي تعتبر الأكبر من نوعها في القارة الأفريقية. تعكس هذه المنارة جهود المغرب في تعزيز قدراته العسكرية والأمنية.[2] وكما جرت في عام 2023 مناورات عسكرية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بنفس المسمى «الأسد الأفريقي 2023».[3]

كما عزّزت المغرب تعاونها العسكري مع إسرائيل بشكل ملحوظ منذ تطبيع العلاقات، من خلال الزيارات للمسؤولين العسكريين المتبادلة، حيث زار المفتش العام للقوات

(1) مصدر إعلامي: الجزائر تتجه لتوقيع صفقة أسلحة ضخمة مع روسيا، روسيا اليوم، 2022، https://arabic.rt.com/middle/1403560-مصدر-إعلامي-الجزائر-تتجه-لتوقيع-صفقة-أسلحة-ضخمة-مع-روسيا/.

(2) عادل نجدي، مناورات «الأسد الأفريقي 2022» في المغرب: تعاون عسكري برسائل سياسية، العربي الجديد، 2022، https://www.alaraby.co.uk/politics/مناورات-%22الأسد-الأفريقي-22%2022-في-المغرب-تعاون-عسكري-برسائل-سياسية.

(3) خالد مجدوب، المغرب.. اختتام مناورات «الأسد الأفريقي» مع الولايات المتحدة، وكالة الأناضول، 2023، https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/المغرب-اختتام-مناورات-الأسد-الإفريقي-مع-الولايات-المتحدة/2924537.

المسلحة المغربية بلخير الفاروق إسرائيل في 12 سبتمبر 2022، ضمن خطوات تهدف إلى تحقيق استقلالية نسبية في صيانة وتحديث الأسطول الجوي، والحصول على طائرات بدون طيار وأنظمة مضادة للصواريخ.[1]

تزايد التعاون العسكري بين المغرب وإسرائيل بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث تم إبرام صفقة في فبراير 2023 لتزويد المغرب بنظام الدفاع الجوي والصاروخي «باراك إم إكس «بقيمة 500 مليون دولار. هذا النظام، المصنوع من قبل شركة الصناعات الفضائية الإسرائيلية، يتميز بقدراته المتقدمة في اعتراض الصواريخ والطائرات، ويعمل من منصات برية وبحرية، مما يعزز من قدرات المغرب الدفاعية. إضافة إلى ذلك، سبق للمغرب في عام 2021 أن حصل على نظام «سكاي لوك دوم «المضاد للطائرات بدون طيار من إسرائيل.

وفي يوليو 2023، أعلنت شركة «إلبيت سيستمز» الإسرائيلية عن خطط لافتتاح مصنعين في المغرب لتصنيع الطائرات بدون طيار، ومن المرجح أن يكون أحدهما في الدار البيضاء، مما يعكس التوجه نحو شراكة استراتيجية متنامية في مجال الدفاع،[2] مما يؤكد سعي الرباط لتعزيز مكانتها العسكرية في المنطقة كمنافس إقليمي للجزائر.

في ذات إطار التنافس القائم بين المغرب والجزائر، يبدو أن كلا البلدين لا يرغب في الدخول في حرب، حيث يدركان أن الصراع لن يكون في مصلحتهما. ومع ذلك، من المتوقع أن تستمر الاستفزازات بشكل دوري، والتي قد تتراوح من الخطابات إلى التدريبات العسكرية المكثفة على الحدود كدليل على القوة. وبالتالي مهد هذا النزاع بين البلدين إلى سباق تسلح، انعكس إلى زيادة نفقاتهما العسكرية.

وإزاء التدهور الحاد في الأوضاع الأمنية والسياسية في منطقة الساحل الأفريقي،

(1) المغرب وإسرائيل.. التعاون العسكري ثمرة عامين من التطبيع، وكالة الأناضول، 2022، https://www.aa.com.tr/ar/إسرائيل/المغرب-وإسرائيل-التعاون-العسكري-ثمرة-عامين-من-التطبيع-إطار/2698940.

(2) المغرب في طريقة لتصنيع طائرات عسكرية مسيرة بالتعاون مع إسرائيل، فرانس 24، 2024، https://www.france24.com/ar/الأخبار-المغاربية/20240507-المغرب-في-طريقه-لتصنيع-طائرات-عسكرية-مسيرة-بالتعاون-مع-إسرائيل

نتيجة موجة الانقلابات العسكري التي شهدتها مالي والنيجر وبوركينا فاسو بين الأعوام 2021 – 2023، فإن الجزائر رأت في هذه البيئة تهديداً متنامياً لأمنها القومي، وخاصةً أن هذه البيئة تفرز مخاطر أمنية متزايدة على الجزائر كتدفق العناصر المتطرفة وارتفاع نشاطات الإتجار بالبشر وتهريب المخدرات.[1] وبالتالي هذه المعطيات دفعت الجزائر إلى تعزيز إنفاقها العسكري بشكل ملحوظ

وفي ضوء تصاعد المخاوف الأمنية في منطقة الساحل، لاسيّما بعد الانقلابات العسكرية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، نفذت الجزائر مناورات عسكرية كبرى، بهدف تعزيز الجاهزية الدفاعية على حدودها الجنوبية قرب جبال الهقار. تأتي هذه المناورات، المعروفة باسم «زوبعة الهقار 2024 «، كتدريب على مواجهة تهديدات «عدو غير تقليدي «، وهي تحمل رسائل سياسية تعكس التزام الجزائر بحماية أمنها القومي وسط التوترات المتزايدة في منطقة الساحل.

كذلك تشكل التوترات الإقليمية مع كل من النيجر ومالي، خاصةً في ظل دعم «فاغنر «للحكومة المالية ضد حلفاء الجزائر في شمال مالي «الطوارق «، جزءاً من دوافع هذه المناورات، التي تبرز موقف الجزائر الرافض لأي تهديدات محتملة على حدودها.[2]

وقد برزت لدى القيادة الجزائرية مخاوف متزايدة حول استقرار حدودها وحمايتها من التهديدات الخارجية المحتملة لاسيّما حدودها مع النيجر. وقد دفعت هذه الظروف الجزائر إلى إعادة تقييم وتعزيز قدراتها العسكرية بشكل كبير، بهدف بناء دفاعات قوية قادرة على التصدي لأي توغل أو تهديد من دول الجوار المتأثرة بانعدام الاستقرار.

ويشمل ذلك تحديث المعدات العسكرية، وتوسيع التعاون الأمني مع الدول الحليفة، وتعزيز المراقبة على طول حدودها الجنوبية، لضمان استباق التهديدات الإرهابية وأي

(1) يحي زبير، أزمة منطقة الساحل أسباب النزاع ونتائجه الإقليمية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 2022، https://mecouncil.org/ar/publication/أزمة-منطقة-الساحل-أسباب-النزاع-ونتائج/.

(2) علاء الدين بونجار، مناورات عسكرية جزائرية على حدود مالي برسائل سياسية قوية، موقع مونت كارلو الدولية، 2024، https://www.mc-doualiya.com/أفريقيا/20240229-مناورات-عسكرية-جزائرية-على-حدود-مالي-برسائل-سياسية-قوية.

أعمال مسلحة قد تنشأ من النزاعات في منطقة الساحل.[1]

أما بالنسبة لمصر، حيث يشكل ملف سد النهضة مُعضلة أمنية كبيرة، فالمفاوضات المصرية الإثيوبية حول سد النهضة، وصلت إلى طريق مسدود، مع فشل الجولة الأخيرة في التوصل لاتفاق حول تشغيل السد، على الرغم من التفاهمات المبدئية التي أُعلنت في عام 2023 بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد. هذا الجمود يأتي بعد إتمام إثيوبيا للملء الرابع للسد، وإصرارها على سيادتها الكاملة على مياه النيل الأزرق، مما يمهّد لبناء مشاريع مائية إضافية دون تنسيق مع مصر والسودان، الأمر الذي تراه القاهرة تهديدًا مباشرًا لأمنها المائي.

في ضوء هذه التحديات، أكدت مصر احتفاظها بحقها في حماية مواردها المائية وأمنها القومي، وبرز تعزيزها للقدرات العسكرية كوسيلة ردع. تزيد التوترات الإقليمية، خاصة مع توقيع إثيوبيا اتفاقيات مع منطقة «أرض الصومال»، من تعقيد المشهد، إذ تعتبرها مصر خطوة تصعيدية تُؤجج من حدة المنافسة والنفوذ على منطقة القرن الأفريقي.[2]

كما شكل القتال في السودان أيضاً، تحدياً أمنياً عميقاً لمصر، حيث أدى إلى إضعاف موقفها في ملف سد النهضة بسبب تعقيد التنسيق مع السودان. ويعوق تفاقم النزاع السوداني جهود مصر والسودان في بناء جبهة موحدة ضد إثيوبيا، التي تمضي قدماً في مشروع السد. بالإضافة إلى ذلك، يفرض تصاعد الصراع موجات نزوح نحو الدول المجاورة، ما يزيد الضغط الأمني والاقتصادي على مصر ويضعف تماسك الموقف الإقليمي.[3]

ولمواجهة هذه التحديات، كثفت مصر إنفاقها العسكري وسعت لتعزيز قدراتها الدفاعية

(1) عبد الحكيم حذاقة، مع استبعاد الحل العسكري.. ما خيارات الجزائر لهندسة استقرار النيجر والساحل الجنوبي؟، الجزيرة نت، 2023، https://www.aljazeera.net/politics/2023/8/6/مع-استبعاد-الحل-العسكري-ما-خيارات.

(2) تقرير حالة دولة، تقرير حالة مصر 2024، موقع أسباب، مارس 2024، https://www.asbab.com/تقرير-حالة-مصر-2024/

(3) عمر هاشم ربيع، مصر ومؤتمر الأزمة السودانية.. 5 تحديات ملحّة تدفع للتحرك الفوري، موقع الجزيرة نت، 2024، https://www.aljazeera.net/opinions/2024/7/6/مصر-ومؤتمر-الأزمة-السودانية-5-تحديات

في منطقة القرن الأفريقي، في محاولة لتعزيز مكانتها ومنع دخول منافسين إقليميين، خصوصاً بعد طلب السودان دعمًا عسكريًا من إيران وتركيا.

هذه الخطوات توضح تزايد المخاوف المصرية من فقدان النفوذ الاستراتيجي، وتدفعها لزيادة الإنفاق العسكري كأداة لاحتواء تداعيات الصراع وتعزيز الاستقرار الإقليمي.[1]

في السياق المصري أيضاً، تبرز منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط كساحة مهمة تجذب اهتمام صناع القرار المصري بشكل متزايد. تعود أهمية هذه المنطقة إلى ثرواتها الكبيرة من الغاز والنفط، والتي تضم حوالي 47 % من احتياطي النفط و41 % من احتياطي الغاز في العالم، مما جعلها محطّ صراع إقليمي بين عدة دول مصر وإسرائيل وتركيا واليونان وقبرص اليونانية ولبنان وفلسطين.[2]

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت منطقة شرق البحر المتوسط محط اهتمام استراتيجي لمصر بسبب احتياطيات الغاز الكبيرة، مثل حقل «ظُهر»، الذي اكتُشف عام 2015 ويعد من أكبر اكتشافات الغاز في المنطقة، حيث تُقدر احتياطاته بنحو 30 تريليون قدم مكعبة من الغاز.[3] ويساهم هذا الحقل في دعم الاقتصاد المصري ويزيد من طموحاتها لتصبح مركزًا إقليميًا للطاقة، خاصة بعد زيادة إنتاجه إلى ما يزيد عن 2.3 مليار قدم مكعبة يوميًا.[4]

ونتيجة لهذا التطور، عززت مصر إنفاقها العسكري، وخاصة في مجال القوات البحرية، بهدف حماية مصالحها الاقتصادية والأمنية في البحر المتوسط. شملت هذه الجهود تحديث الأسطول البحري بقطع حديثة كالفرقاطات والغواصات والسفن الحربية، وذلك

(1) تقرير حالة دولة، مرجع سابق.

(2) علي حسين باكير، كنز في ماء المتوسط.. من يربح حرب الغاز القادمة؟، موقع الجزيرة نت، 2020، https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/8/17/غاز-شرق-المتوسط-فرصة-للتنمية-أم-شبح-حرب.

(3) مصر تعلن حفر آبار جديدة في حقل ظهر، موقع الجزيرة نت، 2024، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/10/14/مصر-تعلن-حفر-آبار-جديدة-في-حقل-ظهر.

(4) سامر أبو وردة، حقل غاز ظهر.. خطط مصرية للعودة إلى معدلات إنتاج قياسية، موقع الطاقة، 2024، https://net.attaqa/2024/01/27/حقل-غاز-ظهر-خطط-مصرية-للعودة-إلى-معدلا/#google_vignette.

لمواجهة أي تهديدات محتملة في هذه المنطقة الاستراتيجية التي تتسم بتنافس إقليمي شديد.[1]

وأخيراً في هذا السياق، على الرغم من وجود اتفاقيات سلام بين مصر وإسرائيل، إلا أن الصراع العربي–الإسرائيلي يظل، بشكل غير معلن، أحد المحركات الأساسية لزيادة الإنفاق العسكري المصري. ففي العقيدة العسكرية المصرية، لا تزال إسرائيل تعتبر تهديدًا محتملاً على الرغم من اتفاقيات السلام. هذا التوجه يعكس الاستمرار في تعزيز القدرات العسكرية لمصر، في إطار التحضير لمواجهة أي تهديدات قد تنشأ. ومن جهة أخرى، تظل السياسة الدفاعية المصرية تعتمد على مبدأ الردع، حيث يتطلب الوضع الإقليمي المتوتر توفير قوة عسكرية قادرة على التعامل مع أي تطورات قد تطرأ في العلاقات مع إسرائيل أو في إطار أوسع من الصراع العربي–الإسرائيلي.

لذلك، يستمر الصراع مع إسرائيل في الظهور كعامل محفز رئيسي في استراتيجية التسليح العسكري لمصر، على الرغم من التطور الإيجابي في العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي.

وفي الآونة الأخيرة، اتجهت مصر لتنويع مصادر تسليحها بعيداً عن الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة والدول الغربية، إذ عملت على إبرام صفقات أسلحة مع دول أخرى لتعزيز قدراتها الدفاعية من مصادر متنوعة.

في عام 2022، وقعت مصر صفقة أسلحة بقيمة 1.66 مليار دولار مع شركة كورية جنوبية، ما يشير إلى رغبة القاهرة في الانفتاح على أسواق سلاح جديدة. ويأتي هذا الاتفاق مع كوريا الجنوبية بعد وقت قصير من موافقة وزارة الخارجية الأمريكية على صفقتين عسكريتين لمصر بقيمة إجمالية تصل إلى 2.56 مليار دولار. هذه الصفقات الأمريكية شملت توريد 12 طائرة نقل من طراز «سي 130- جيه سوبر هيركيوليز»

(1) بالفيديو.. مصر تدفع بوحدات بحرية لتأمين حقل «ظهر»، موقع العين الاخباري، 2018، https//:al-ain.com/article/egypt-mediterranean-navy-tension.

بالإضافة إلى معدات عسكرية أخرى تشمل أنظمة رادار مخصصة للدفاع الجوي.[1]

وكما أبرمت مصر اتفاقية مع تركيا لشراء طائرات بدون طيار من طراز «بيرقدار»، مع خطة مستقبلية لتعميق التعاون العسكري بين البلدين، تشمل تطوير وصيانة هذه الطائرات داخل مصر. يسعى الطرفان من خلال هذه الصفقة إلى تعزيز الشراكة الدفاعية وتوسيع القدرات التقنية للصناعة العسكرية المصرية في مجال الطائرات المسيرة.[2]

وفي أواخر عام 2021، وقعت مصر مع فرنسا عقد لاستيراد 30 طائرة من طراز رافال يتم تمويلها عبر قرض تصل مدته كحد أدنى إلى 10 سنوات، وكما وصلت قيمة الصفقة إلى 3.75 مليارات يورو.[3]

نتيجة:

أصبحت مسألة الإنفاق العسكري في المنطقة العربية قضية بارزة، حيث تتجه العديد من الدول العربية نحو زيادة ميزانيتها العسكرية للحصول على أحدث الأسلحة المتطورة ودعم الصناعات الدفاعية المحلية.

ويعود ذلك إلى التطورات والتحديات المتزايدة التي تواجه المنطقة، حيث تسعى دول الخليج وشمال أفريقيا إلى حماية مصالحها وتعزيز نفوذها الإقليمي من أجل تحقيق توازن قوى. لذلك، شهدت الأعوام بين 2022 و2023 ارتفاعًا ملحوظًا في الإنفاق العسكري، مما يعكس التزام الدول العربية بتعزيز قدراتها العسكرية والدفاعية لتحقيق توازن استراتيجي في المنطقة.

(1) الجيش المصري يبرم صفقة بقيمة 1،66 مليار دولار مع شركة أسلحة كورية جنوبية، فرانس 24، 2022، https://www.france24.com/ar/الشرق-الأوسط/20220202-الجيش-المصري-يبرم-صفقة-أسلحة-بقيمة-1-66-مليار-دولار-مع-شركة-كورية-جنوبية.

(2) وزير خارجية تركيا: أنقرة وافقت على تزويد مصر بطائرات مسيّرة، موقع سكاي نيوز عربية، 2024، https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1690684-وزير-خارجية-تركيا-أنقرة-وافقت-تزويد-مصر-بطائرات-مسيّرة.

(3) محمود سامي، صفقة رافال ثانية لمصر.. قفزة عسكرية أم دوافع سياسية؟، الجزيرة نت، 2021، https://www.aljazeera.net/politics/2021/5/8/صفقة-رافال-ثانية-لمصر-قفزة-عسكرية-أم.

المبحث الثاني:

ضعف تأثير القدرات العسكرية للجيوش العربية في صراعات الشرق الأوسط رغم امتلاكها إمكانات ضخمة

تتميز دول منطقة الشرق الاوسط بإمكانات اقتصادية هائلة، استثمرت جزءًا كبيرًا منها في بناء قدرات عسكرية ضخمة، تضمنت شراء منظومات تسليح حديثة، وتطوير صناعات دفاعية محلية، فضلاً عن عقد شراكات استراتيجية مع كبرى القوى الدولية. ورغم هذه الإمكانات العسكرية، لم يكن لهذه الدول خاصة العربية تأثير كبير أو حاسم في صراعات الشرق الأوسط مثل الحرب في سوريا، والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، والحرب في اليمن، والأزمات في السودان ولبنان. ويثير هذا التناقض تساؤلات حول العوامل التي حالت دون استثمار هذه القوة لتحقيق تأثير ملموس على الأرض.

أولاً: القدرات العسكرية لدول الخليج (دول مجلس التعاون الخليجي)

تمتلك دول الخليج، وعلى رأسها السعودية والإمارات وقطر، قدرات عسكرية متقدمة تُعتبر من بين الأفضل في المنطقة، بفضل:

- التسلح الحديث: حيث تعتبر السعودية والإمارات من بين الدول الأكثر إنفاقًا عالميًا على التسليح، حيث استثمرتا مليارات الدولارات في شراء مقاتلات متطورة مثل F-15 وF-16، أنظمة دفاع جوي متقدمة مثل «ثاد» و«باتريوت»، وقوات بحرية مدربة بشكل جيد.

وبالمقابل تبنت الإمارات استراتيجية طموحة لتطوير صناعات عسكرية محلية عبر شركة «إيدج»، وركزت على تقنيات الطائرات بدون طيار والأسلحة الذكية.

- الشراكات الاستراتيجية: حيث ترتبط دول الخليج بتحالفات قوية مع الولايات المتحدة وأوروبا، التي تمثل المصدر الرئيسي لتسليحها، مع تأمين مظلة أمنية أمريكية خاصة في الخليج. بالإضافة الي ان دول الخليج توسعت في عقد اتفاقيات عسكرية مع

الصين وروسيا مؤخرًا، في محاولة لتنويع مصادر القوة العسكرية.

- المناورات العسكرية: وقد تُنفذ دول الخليج تدريبات مشتركة بانتظام مع جيوش غربية كبرى، مما يعزز جاهزية قواتها لمواجهة التحديات الأمنية.

ثانيًا: الصراعات الرئيسية في الشرق الأوسط والدور الخليجي:

وبرغم ما سبق، لم تحقق دول الخليج تأثيرًا كبيرًا في النزاعات الرئيسية في المنطقة:

- **الحرب في سوريا**

دعمت السعودية وقطر المعارضة السورية بشكل كبير في بداية النزاع، وقدمتا التمويل والتسليح لفصائل مسلحة مختلفة، كما استخدمتا نفوذهما السياسي للضغط على المجتمع الدولي.

النتائج:

- انحسرت الفصائل المدعومة خليجيًا مع دخول روسيا وإيران بقوة لدعم نظام الأسد، مما أدى إلى تهميش الدور الخليجي.
- غياب استراتيجية خليجية موحدة وتنافس قطر والسعودية على النفوذ داخل المعارضة أدى إلى انقسامات داخلية أضعفت موقف المعارضة.
- افتقرت دول الخليج إلى أدوات الضغط العسكرية أو السياسية الفعالة للتأثير في ميزان القوى على الأرض، مما جعل دورها هامشيًا مقارنة بالدور الروسي والإيراني.

- القضية الفلسطينية والصراعات في غزة

- قدمت قطر دعمًا ماليًا وإنسانيًا مباشرًا لحركة حماس وسكان غزة، بينما ركزت السعودية والإمارات على الدعم السياسي للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية.
- وفي المقابل فقد وقعت بعض دول الخليج، مثل الإمارات والبحرين، اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل (اتفاقيات أبراهام)، مما عزز علاقاتها مع واشنطن لكنه أثار انتقادات

بشأن تخليها عن الالتزام التقليدي بدعم الفلسطينيين.

النتائج:

- لم تستطع دول الخليج التأثير على إسرائيل لوقف تصعيدها العسكري في غزة بعد احداث 07 أكتوبر الأخيرة أو تحسين الوضع السياسي للفلسطينيين.
- أدى التطبيع الخليجي مع إسرائيل إلى ضعف التضامن العربي بشأن القضية الفلسطينية، مما قلص الدور الخليجي في هذا الملف.

- **الحرب في اليمن**

- قادت السعودية والإمارات تحالفًا عسكريًا في اليمن منذ عام 2015 لدعم الحكومة الشرعية ضد الحوثيين المدعومين من إيران. وقد استُخدمت أحدث التقنيات والأسلحة في عمليات عسكرية برية وجوية وبحرية

النتائج:

- رغم الإمكانات العسكرية الضخمة، فشل التحالف في تحقيق انتصار حاسم أو إنهاء الحرب، بل أدى الصراع إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة.
- تباين المصالح بين السعودية والإمارات أدى إلى انقسامات داخل التحالف، مما أضعف جهوده العسكرية. وبالتالي ظل النفوذ الحوثي قويًا في اليمن، وأصبح في الأخير يمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي لكلا من للسعودية والامارات عبر الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة.

- **الحرب في السودان**

- حاولت السعودية والإمارات وقطر لعب دور الوسيط في النزاع السوداني بين الجيش وقوات الدعم السريع وقد لعبت الامارات دور اخر لها تمثل في الداعم لقوات الدعم السريع مقابل الجيش السوداني مما ادي الي استمرار الصراع والذي أصبح مهددا مباشرا على استمرار الدولة السودانية.

- **الأزمة اللبنانية**

وفيه ركزت السعودية والإمارات على عزل «حزب الله» المدعوم من إيران، وقلصتا مساعداتهما الاقتصادية للبنان. ودعمت السعودية في المقابل تيار المستقبل وقوى سياسية مناوئة لحزب الله.

النتائج:

- لم تتمكن دول الخليج من تقليص نفوذ حزب الله أو تحقيق استقرار سياسي في لبنان. وقد أدى انسحاب الدعم المالي الخليجي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان، مما قلل من نفوذها.

ثالثًا: أسباب ضعف التأثير الخليجي رغم الإمكانات العسكرية

1 - غياب استراتيجية واضحة: تفتقر دول الخليج إلى رؤية استراتيجية موحدة وشاملة تجاه قضايا المنطقة، حيث يغلب على تدخلاتها الطابع التكتيكي أو ردود الفعل.

2 - الاعتماد المفرط على الحلفاء: ورغم امتلاكها قدرات عسكرية متطورة، تعتمد دول الخليج بشكل كبير على الحماية الأمريكية، مما يقلل من قدرتها على التدخل المستقل أو اتخاذ مواقف حاسمة في الصراعات الإقليمية.

3 - التنافس الداخلي: وبالتالي أدى التنافس بين دول الخليج، خاصة بين السعودية وقطر، إلى إضعاف مواقفها الموحدة تجاه القضايا الإقليمية.

4 - انعدام القوة الناعمة الفعالة: حيث ركزت دول الخليج على القوة العسكرية دون الاستثمار في القوة الناعمة أو الدبلوماسية الفعالة، مما جعل تدخلاتها تفتقر إلى الدعم الشعبي المحلي في مناطق الصراع.

5 - تأثير القوى الكبرى: والتي تفوقت فيه الأدوار الإقليمية والدولية (روسيا، إيران، وتركيا) على الدور الخليجي في معظم الصراعات، نتيجة لانخراط هذه القوى بشكل مباشر ومؤثر في هذه النزاعات على الأرض.

رابعًا: استنتاجات وتوصيات:

ليكون هناك دور فاعل للدول مجلس التعاون الخليجي في القضايا الدولية والإقليمية في المنطقة يجب الاخذ في الاعتبار التوصيات الاتية:

1 - تعزيز التعاون الخليجي الموحد: يجب أن تعمل دول الخليج على صياغة استراتيجية دفاعية وامنية موحدة تجاه قضايا المنطقة، بعيدًا عن التنافس والتشرذم.

2 - تقليل الاعتماد على القوى الخارجية: يجب تطوير قدرة عسكرية مستقلة قادرة على التعامل مع الأزمات دون الاعتماد الكامل على الدعم الأمريكي أو الغربي.

3 - التركيز على الحلول الشاملة: بدلاً من التركيز على الحلول العسكرية فقط، يجب أن تستثمر دول الخليج في مبادرات سياسية واقتصادية لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

4 - تعزيز الدبلوماسية الوقائية: تحتاج دول الخليج إلى بناء علاقات دبلوماسية أعمق مع الفاعلين المحليين في مناطق الصراعات لضمان تحقيق تأثير مستدام.

نتيجة: رغم امتلاك دول الخليج لإمكانات عسكرية ضخمة، إلا أن تأثيرها في الصراع الإقليمي خاصة في الشرق الأوسط كان محدودًا، بسبب غياب استراتيجيات واضحة، واعتمادها على القوى الخارجية، والتنافس الإقليمي.

ولتحقيق تأثير أكبر، يجب على دول الخليج تبني نهج أكثر تكاملًا وفعالية في التعامل مع القضايا الإقليمية، يجمع بين القوة العسكرية، والدبلوماسية الفعالة، والتنمية المستدامة.

ثانيا: غيـاب الدور المصري المؤثر في أزمات الشـرق الأوسط رغم الإمكانات العسكرية والإنفاق الضخم

تتمتع مصر بموقع استراتيجي فريد يربط بين قارات العالم، بالإضافة إلى امتلاكها قوات مسلحة تُعدّ الأكبر في العالم العربي وأفريقيا، وميزانية عسكرية كبيرة تُمكّنها من امتلاك أحدث الأسلحة والمعدات. ورغم هذه الإمكانات، إلا أن الدور المصري في التعامل مع أزمات الشرق الأوسط كان محدودًا وضعيف التأثير، مما يثير تساؤلات حول أسباب

غياب هذا الدور وكيف يمكن تعزيزه.

وتشمل الأزمات التي كان يُفترض أن يكون لمصر فيها دور أكثر حسمًا وتأثيرا نتيجة لقدراتها العسكرية الضخمة

1. الحرب في غزة وتداعياتها على الأمن القومي المصري.
2. أزمة سد النهضة الإثيوبي وتهديدها لحصة مصر التاريخية من مياه النيل.
3. الحرب في السودان وأثرها على استقرار الحدود الجنوبية.
4. تعطيل الملاحة في البحر الأحمر وتأثيرها على أمن قناة السويس.
5. الأزمة في اليمن وتأثيرها على الأمن القومي المصري.
6. الحرب في لبنان وموقف مصر من صراعات النفوذ الإقليمية.

أولاً: الحرب في غزة وتأثيرها على الأمن القومي المصري

تقع غزة على الحدود المباشرة لمصر، مما يجعل الأوضاع هناك قضية ذات أولوية قصوى للأمن القومي المصري. ومع تصاعد الحرب الإسرائيلية على غزة ودخول قواتها لمحور فيلادلفيا، وقد برزت تحديات كبيرة تتطلب دورًا مصريًا أكثر تأثيرًا لكن الدور العسكري المصري لم يكن موجوداً رغم التهديد العسكري الحدودي للقوات الإسرائيلية على الحدود المصرية

ضعف الدور المصري في الوساطة:

تاريخيًا، لعبت مصر دور الوسيط بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، حيث تدخلت مرارًا لوقف إطلاق النار أو تخفيف التصعيد، لكن هذه الوساطات غالبًا ما كانت قصيرة الأمد وغير مصحوبة بحلول سياسية مستدامة. وظهر ذلك واضحا في الحرب الحالية على قطاع غزة الذي تعتبر ملف أمن قومي مهم للدولة المصرية والتي لم يكون لمصر اي دور مؤثر في ايقاف الحرب ولا حتى التدخل عسكريا أو التهديد باستخدام القوة العسكرية

خصوصا مع انتهاك الجيش الإسرائيلي لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ودخول قواتها العسكرية للمنطقة «ج» محور فيلادلفيا مما يؤكد أنه رغم امتلاك مصري قوى عسكرية ضخمة لكن تأثير هذه القوى العسكرية لم يتم استغلاله بإيقاف الحرب في غزة.

كذلك تعتمد مصر في تعاملها مع غزة على إدارة الأزمة بدلاً من حلها جذريًا، حيث يركّز على ضبط الحدود ومنع تصاعد العمليات المسلحة إلى داخل أراضيها طوال السنوات الماضية لكن في الحرب الحالية من قبل الجيش الإسرائيلي أصبح التهديد العسكري مباشر للأمن القومي المصري مع وصول الجيش الإسرائيلي للحدود المصرية مع قطاع غزة وتهديده المباشر لبنود اتفاقية السلام مما يشكل تهديداً مباشراً للجيش المصري خصوصاً أن سيناء فارغة من من القوات المصرية المؤثرة التي تستطيع مواجهة القوات الإسرائيلية ووجود غالبية القوات المصرية غرب قناة السويس وتمثلت نقاط الضعف في الدور المصري في:

- غياب مبادرات سياسية وعسكرية كبرى لتحريك ملف التسوية الفلسطينية، ما أتاح لدول أخرى مزاحمة مصر على هذا الدور.
- تجاهل الأوضاع الإنسانية في غزة أدى إلى تآكل النفوذ المصري بين الفلسطينيين، خاصة مع استمرار إغلاق معبر رفح لفترات طويلة.
- التطبيع الخليجي مع إسرائيل عبر «اتفاقيات أبراهام» قلل من أهمية الدور المصري كوسيط رئيسي في الصراع العربي الإسرائيلي.

ثانيًا: أزمة سد النهضة الإثيوبي وتهديد المياه

تعد أزمة سد النهضة إحدى أخطر القضايا التي تواجه مصر في القرن الحادي والعشرين، حيث تهدد بتقليص حصة مصر من مياه النيل، والتي تعتمد عليها بنسبة 97% في احتياجاتها المائية. وكان تعامل النظام المصري مع هذا التهديد على النحو الاتي:

- الاستجابة المصرية للأزمة: وقد خاضت مصر مفاوضات طويلة مع إثيوبيا والسودان

على مدار عقد كامل، لكنها لم تحقق تقدمًا ملموسًا نحو اتفاق ملزم. ومع تأكيد القيادة المصرية مرارًا على أن «المياه مسألة حياة أو موت»، لكنها لم تتخذ خطوات عملية قوية لمنع إثيوبيا من استكمال السد أو الشروع في ملئه. وقد تمثلت نقاط الضعف في الموقف المصري في عدة نقاط من أهمها:

- اعتماد مصر بشكل شبه كامل على المسار الدبلوماسي، دون خيارات بديلة حاسمة وعلي راسها القوة الصلبة.
- الفشل في كسب دعم المجتمع الدولي أو القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإجبار إثيوبيا على تقديم تنازلات.
- بالإضافة الي التراجع للدور الاستراتيجي لمصر في أفريقيا، مما أضعف قدرتها على التأثير في الملفات الإقليمية والدولية المهمة في المنطقة.

ثالثًا: الحرب في السودان وتداعياتها على الحدود الجنوبية

تمثل السودان عمقًا استراتيجيًا تاريخي لمصر، حيث تشترك الدولتان في حدود طويلة، إضافة إلى مصالح مشتركة في مياه النيل. ومع اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، تفاقمت التحديات الأمنية والإنسانية في المنطقة.

وتمثلت الاستجابة المصرية للأزمة السودانية عن طريق لعب مصر دورًا محدودًا في الوساطة بين الأطراف المتصارعة، مع تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي للقوات الجيش السوداني مقابل قوات الدعم السريع وقد استضافت قمة لدول الجوار السوداني في يوليو 2023، لكنها لم تثمر عن حلول فعالة. بالإضافة الي ذلك ركزت السياسة المصرية على محاولة احتواء أزمة اللاجئين وضمان استقرار الحدود الجنوبية، دون التدخل المباشر في الصراع. وقد كانت هناك عدة تحديات أضعفت الدور المصري كان من أهمها:

- وجود تنافس بين القوى الإقليمية (السعودية والإمارات) على التأثير في السودان، مما همش الدور المصري.

- انشغال مصر بأزماتها الداخلية، خاصة الأزمة الاقتصادية، جعلها أقل قدرة على ممارسة نفوذ إقليمي فاعل.

رابعًا: تعطيل الملاحة في البحر الأحمر وأمن قناة السويس

يُعد البحر الأحمر وقناة السويس شريانًا حيويًا للتجارة العالمية، ويمثل أمنهما أولوية قصوى لمصر. ومع تصاعد التهديدات في المنطقة، لا سيما من جماعات الحوثيين في اليمن، واجهت مصر تحديات جديدة تهدد امنها القومي المائي والاقتصادي ولم تكن الاستجابة المصرية لهذا المهدد في المستوي حيث نشرت مصر قوات بحرية لحماية الملاحة في البحر الأحمر وضمان أمن قناة السويس بالإضافة الي مشاركة مصر في تحالفات إقليمية ودولية لضمان أمن البحر الأحمر، لكنها لم تلعب دور القيادة في هذه الجهود.

وقد ادي ذلك الموقف الي انتقاد القيادة المصرية التي لم تتمكن من مواجهة تهديدات الحوثيين بشكل فعال، واعتمدت فقط على مبادرات التحالف العربي بقيادة السعودية وتدخل القوي الكبرى في إدارة الأزمة مما شكل دور هامشي وغير مؤثر لمصر.

أضف الي ذلك ضعف التنسيق المصري مع دول شرق أفريقيا في عمليات تأمين السلامة البحرية في البحر الأحمر، مما أتاح لقوى خارجية مثل الصين وروسيا تعزيز وجودها العسكري في المنطقة خاصة في منطقة القرن الافريقي. وهذا لغياب رؤية استراتيجية مصرية واضحة تجاه الأزمة.

خامسا: الحرب في لبنان وصراع النفوذ الإقليمي

تاريخيًا، كانت مصر من أبرز اللاعبين في السياسة اللبنانية وذلك للأهمية الاستراتيجية للبنان في صراع الشرق الأوسط، لكنها تراجعت بشكل كبير في العقد الأخير، ما أتاح لإيران وحزب الله السيطرة على المشهد السياسي.

وقد اقتصر الدور المصري على دعم القوى السياسية المناهضة لحزب الله وقد

تجنبت مصر الانخراط المباشر في الأزمة، وركزت على دعم الحلول الدولية بدون وجود استراتيجية واضحة لمصر للتأثير في الازمة اللبنانية الأخيرة 2024 حيث لم يكون لمصر اي دور عسكري في الحرب الإسرائيلية على لبنان والذي استمر لأكثر من شهرين. ويعزو هذا ضعف التأثير الي غياب مبادرات دبلوماسية مصرية قوية مما أعطى مساحة أكبر لإيران لتعزيز نفوذها عبر حزب الله بالإضافة الي عدم امتلاك مصري للقرار العسكري المستقل للتدخل لإيقاف الحرب.

ومن أسباب ضعف تأثير الإقليمي والدولي للدور المصري في أزمات الشرق الأوسط للعام 2024 الاتي:

- الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها مصر: أدت الأزمة الاقتصادية الحادة في مصر إلى تقليص قدرتها على التدخل في القضايا الإقليمية والدولية ولاعتمادها على المساعدات الاقتصادية على الفاعليين الإقليميين والدوليين والذين لهم دور مؤثر في المنطقة
- غياب الاستراتيجية الشاملة للقيادة السياسية: تفتقر الإدارة المصرية إلى رؤية متكاملة للتعامل مع الأزمات الإقليمية والدولية في المنطقة، وذلك بسبب محاولات ابعاد وتحييد مصر عن دورها وتأثيرها في الفعل الاستراتيجي في المنطقة مما جعل دورها يقتصر على ردود الفعل بدلاً من المبادرة.
- انشغال النظام داخليا: فقد انشغال النظام المصري بالأزمات الداخلية مما ادي الي أضعف التركيز على القضايا الإقليمية والدولية التي تهدد امنه القومي مباشرة.
- التنافس الإقليمي: فقد ساهمت تدخلات قوى إقليمية أخرى، مثل السعودية والإمارات، في تهميش الدور التاريخي لمصر في تعاطيها المباشر في قضايا المنطقة الاستراتيجية.

التوصيات:

- تعزيز التعاون الإقليمي: ومن هنا تحتاج مصر إلى تنسيق أفضل مع القوى الإقليمية والدولية في مواجهة الأزمات المشتركة الامنية العسكرية وعقد اتفاقات عسكرية كالدفاع المشترك مع جيوش الدول العربية في المنطقة.
- إعادة بناء النفوذ الأفريقي لمصر: وبذلك يمكن لمصر استعادة دورها في القارة الأفريقية وذلك لتعزيز موقفها خاصة في ملف سد النهضة وبالرغم من ان هناك محاولة مصرية مؤخرا كانت علي شكل أرسال قوات ومعدات عسكرية للصومال لكنها كانت متأخرة جدا.
- التوسع في القوة الناعمة: استثمار أكبر في الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية لتعزيز نفوذها وتأثيرها الإقليمي والدولي في المنطقة

ثالثا: تركيا

رصد الموقف الامني والعسكري للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

شهدت تركيا خلال العقدين الماضيين تطورًا كبيرًا في دورها وتأثيرها المباشر امنيا وعسكريا خاصة في منطقة الشرق الأوسط، معتمدة على موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وقوتها الاقتصادية والبشرية، إضافة الي تحديث قواتها المسلحة. وقد أسهمت هذه العوامل في تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، حيث أصبحت تركيا لاعبًا رئيسيًا يؤثر على العديد من القضايا الإقليمية والدولية باعتبارها شريك استراتيجي مهم لكثير من دول المنطقة والذي أتاح لها الفرصة الاستراتيجية السانحة والتي اعادت الدولة التركية من جديد الي الواجهة والتأثير بعد غياب دام لأكثر من 70 عاما. وقد اعتمدت الدولة التركية علي عدة اهداف استراتيجية في المنطقة منها:

- **تعزيز النفوذ الإقليمي:**

فتركيا تسعى إلى توسيع نفوذها في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية مثل سوريا، العراق، وليبيا، مستندة إلى مفهوم «العثمانية الجديدة» الذي يروج لفكرة القيادة الإقليمية. من خلال محاولات الدبلوماسية التركية الي إعادة بناء علاقاتها مع دول الخليج والدول العربية عبر استراتيجيات مشتركة تجمع بين القوة الناعمة (التجارة، الاستثمار) والقوة الصلبة (الوجود العسكري) عن طريق التدريب والصناعات الدفاعية التركية خاصة علي مستوي الطيران المسير.

- **تأمين الحدود ومكافحة التهديدات:**

الدولة التركية تعتبر أن الأوضاع في سوريا والعراق تشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، خصوصًا فيما يتعلق بتنظيم «داعش» والقوات الكردية المسلحة (قوات سوريا الديمقراطية – قصد). لذلك تقوم تركيا بعمليات عسكرية مستمرة مثل «درع الفرات» و«نبع السلام» لتأمين حدودها الجنوبية ومكافحة الجماعات المسلحة وأخيرا دورها الاستراتيجي والمهم في دعم قوات المعارضة السورية في الوصول الي دمشق وانهاء حكم الأسد.

- **تعزيز الاستقلال الاستراتيجي:**

وتطمح الدولة التركية من خلاله إلى تقليل اعتمادها على القوى الكبرى اقتصاديا ودفاعيا علي مستوي التصنيع والتطوير، وبذلك تعمل على تطوير صناعتها الدفاعية المحلية لتصبح مصدرًا للأسلحة والتقنيات العسكرية المهم لكثير من جيوش المنطقة التي تتسابق علي استخدام التقنية العسكرية التركية. لذلك لدي الدولة التركية مجموعة من الاستراتيجيات والأدوات والوسائل الدفاعية والعسكرية المهمة التي عززت دور تركيا في معادلة التأثير والفعل الاستراتيجي في المنطقة علي مستوي القضايا الإقليمية والدولية منها:

- **تحديث القوات المسلحة:**

فالدولة التركية تسعى جاهدة إلى تحديث قواتها المسلحة عبر الاعتماد على تقنيات حديثة مثل الطائرات المسيرة (Bayraktar TB2) والتي أصبحت رمزًا للقوة العسكرية التركية ووسيلة للضغط في النزاعات في معظم الحروب في المنطقة مثل ليبيا وأوكرانيا.

كذلك تهدف تركيا إلى توسيع قدراتها البحرية والجوية لتأمين مصالحها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وضمان مصالحها الاستراتيجية البحرية والاقتصادية خاصة في منطقة شرق المتوسط.

- **القواعد العسكرية والوجود الخارجي:**

ويمكن القول ان الدولة التركية تمتلك اليوم قواعد عسكرية استراتيجية مهمة في قطر، الصومال، العراق، سوريا، ليبيا والنيجر مما يعكس رغبتها في ترسيخ وجود عسكري دائم خارج حدودها بالإضافة الي تعزيز التعاون مع عدة دول عبر اتفاقيات عسكرية وبحرية مشتركة.

- **التصنيع العسكري:**

في العقد الأخير أصبحت تركيا واحدة من أكبر المصدرين للطائرات المسيرة، والمنظومات الدفاعية الأمر الذي أكسبها دورًا وتأثير متزايدً في النزاعات الإقليمية والدولية مثل أوكرانيا وأذربيجان وليبيا وسوريا حيث تركز على تطوير أنظمة صواريخ دفاعية وصواريخ بعيدة المدى وذلك لتعزيز استقلالها العسكري.

- **الأثر الأمني والعسكري للدور التركي:**

- التأثير على التوازن الإقليمي والدولي: وقد أدى تصاعد الدور التركي إلى خلق تحديات جديدة للدول العربية والإقليمية، حيث تشهد المنطقة صراعًا على النفوذ بين تركيا، إيران، وإسرائيل وهذه التحركات اثارت مخاوف لدى بعض الدول الخليجية ومصر بسبب دورها لنصرة الثورة السورية ودورها المباشر في ليبيا

والقرن الافريقي.

- تعزيز بناء أدوات جديدة للتعاون والتحالفات: ويمكن القول ان الدولة التركية تعمل على بناء شراكات استراتيجية مع دول مثل قطر وأذربيجان وسوريا وليبيا ودول القرن الافريقي بالإضافة الي دول وسط افريقيا خاصة منطقة جنوب الصحراء وذلك لتعزيز موقفها العسكري والسياسي.

بالإضافة الي دوره المهم من خلال منظومة حلف الناتو والذي تسعى تركيا من خلاله إلى استغلال أزمات المنطقة لتعزيز مكانتها كوسيط قوي، كما حدث في ملف أوكرانيا وروسيا خاصة في أزمتي الحبوب والغاز.

وجديرا بالذكر فإن هناك مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجها الدولة التركية وصانع القرار الاستراتيجي التركي من معارضة داخلية قوية بسبب تكلفة العمليات العسكرية والوجود والانتشار الخارجي بالإضافة ما تتعرض له الدولة التركية من ضغوط دولية وإقليمية نتيجة لتحركاتها ودورها القوي والمؤثر في العقد الأخير في سوريا وليبيا وشرق المتوسط حتى وصل الامر الي محاولة انقلاب فاشلة في يوليو 2016 ومحاولة اغتيال الرئيس اردوغان.

التحديات المستقبلية: هناك مجموعة من التحديات المستقبلية التي تواجهها الدولة التركية والتي ربما تأثر في مستوي التفاعل والتأثير الإقليمي والدولي لها ومن اهم هذه التحديات:

- **الازمات الاقتصادية**

يواجه الاقتصاد التركي تحديات كبيرة تؤثر بشكل مباشر على القدرة التمويلية للعمليات العسكرية ومشروعات التطوير الدفاعي. ومع ذلك، نجحت تركيا في تجاوز العديد من هذه العقبات بفضل استراتيجيتها القائمة على التصنيع العسكري المحلي، الذي يمثل عنصرًا رئيسيًا في تحقيق الاستقلالية الدفاعية وتقليل الاعتماد على الاستيراد بالإضافة

الي القيمة الاقتصادية من تصدير هذه المنظومات والمعدات العسكرية.

ومن أبرز الأمثلة على هذا النجاح هي الطائرة المسيّرة «بيرقدار»، بالإضافة الي التكلفة المنخفضة نسبياً مقارنة بالأنظمة التقليدية. فقد لعبت هذه الصناعة دورًا حاسمًا في العديد من النزاعات الدولية. خاصة في الحرب الروسية الأوكرانية، فقد أثبتت جدارتها وفعاليتها العسكرية في تعزيز موقف أوكرانيا في معاركتها ضد روسيا. كذلك أظهرت فاعلية كبير في النزاع الليبي في حرب المشير حفتر علي العاصمة طرابلس في ابريل 2019، حيث غيرت بعد دخولها العملياتي موازين القوى على الأرض، وهذا ساهم ذلك في تعزيز سمعتها العالمية.

تركيا أصبحت الان من بين أكبر 15 دولة مصدرة للأسلحة في العالم، حيث بلغت قيمة صادراتها الدفاعية 5.5 مليار دولار في عام 2023، بزيادة تجاوزت 40 % عن العام السابق 2022 وتستهدف أنقرة رفع هذا الرقم إلى 6 مليارات دولار بحلول عام 2025، وهو ما يعكس نجاح قطاعها الدفاعي في توفير مصدر دخل يعوض الضغوط الاقتصادية الداخلية.

كذلك في مجال الصناعات الدفاعية، حققت تركيا تقدمًا ملحوظًا. في عام 2023، ارتفع الإنفاق العسكري التركي إلى 16 مليار دولار، مع توقعات بزيادة هذا الرقم إلى أكثر من 40 مليار دولار بنهاية عام 2024، مما يمثل زيادة بنسبة 150 % عن العام السابق.

حيث حققت شركة «بايكار»، المصنعة للطائرات المسيّرة، صادرات بقيمة 1.76 مليار دولار في عام 2023، ما يمثل 32 % من إجمالي صادرات الصناعات الدفاعية التركية.

وجديرا بالذكر فأنه قد تم تصدير الطائرة «بيرقدار TB2» إلى 31 دولة، و«أقينجي» إلى 8 دول، مما يعكس الثقة المتزايدة في التكنولوجيا الدفاعية التركية هذا النجاح في تصدير المنتجات الدفاعية ساهم في توفير مصادر تمويل إضافية، مما خفف من تأثير التحديات الاقتصادية على الإنفاق العسكري التركي.

نتيجة: الاعتماد على التصنيع العسكري المحلي، مثل المسيرات والمدرعات والصواريخ، لم يعزز فقط من قوة تركيا الدفاعية، بل وفر أيضًا فرصًا لتوسيع نفوذها الجيوسياسي عبر تصدير هذه المنتجات لحلفاء وشركاء دوليين، مما يجعل الصناعة الدفاعية التركية لاعبًا رئيسيًا في تمويل استراتيجياتها العسكرية وتخفيف الضغوط الاقتصادية.

- **التوترات مع القوى الكبرى**

شهدت العلاقات التركية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي توترات متزايدة نتيجة لتقارب أنقرة مع موسكو وتوسع نفوذها العسكري في مناطق متعددة. وعلى الرغم من هذه التحديات، تمكنت تركيا من تعزيز قدراتها الدفاعية والاقتصادية، مما ساهم في تحقيق مكاسب استراتيجية ملموسة.

هذا الاستثمار المتزايد في القطاع الدفاعي أدى إلى تعزيز القدرات العسكرية التركية، مما مكّنها من توسيع نفوذها الإقليمي والدولي. على سبيل المثال، قامت تركيا بتوقيع اتفاقيات تعاون دفاعي مع دول في القرن الإفريقي، مثل الصومال وجيبوتي، في فبراير 2024، بهدف بناء القدرات البحرية وحماية الموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى ذلك، نجحت تركيا في تصدير تقنياتها العسكرية المتقدمة، مثل الطائرات المسيّرة، إلى دول متعددة، مما عزز من مكانتها كلاعب رئيسي في سوق السلاح العالمي. وهذا التوسع في الصادرات الدفاعية ساهم بدرجة كبيرة في تعزيز الاقتصاد التركي وتوفير مصادر دخل جديدة.

وعلى الرغم من الضغوط الغربية المتزايدة، خاصة فيما يتعلق بتطبيق العقوبات على روسيا، تمكنت تركيا من الحفاظ على توازن دقيق في علاقاتها الدولية، مستفيدة من موقعها الجيوسياسي واستراتيجياتها الدبلوماسية المتوازنة. هذا النهج أتاح لها فرصة تعزيز نفوذها دون التضحية بمصالحها الاقتصادية أو الأمنية.

وعلى الرغم من التوترات مع القوى الكبرى، استطاعت تركيا تحقيق تقدم ملحوظ في

مجالات متعددة، مما يعكس قدرتها على المناورة والتكيف مع التحديات الدولية المعقدة.

- **الاستقرار الداخلي:**

حيث يشكل الصراع مع حزب العمال الكردستاني أحد أبرز التحديات التي تواجه تركيا على المستوى الداخلي، حيث يُعد الحزب تهديدًا مستمرًا للأمن والاستقرار عن طريق اداوته المتعددة والتي نجحت أكثر من مرة في القيام بعمليات إرهابية على الأراضي التركية وخاصة في المدن الكبرى.

فعلى مدار العقود الماضية، خاضت تركيا مواجهات عسكرية وأمنية مع الحزب، الذي يتخذ من المناطق الحدودية في العراق وسوريا قواعد له لشن هجمات ضد الدولة التركية. ومع ذلك، شهد هذا الصراع تحولاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة.

ومع سقوط نظام الأسد وتغير التوازنات الجيوسياسية في سوريا، فقد حزب العمال الكردستاني جزءاً كبيراً من قدرته على التأثير الاستراتيجي، فالدعم المباشر وغير المباشر الذي كان الحزب يتلقاه من النظام السوري والولايات المتحدة سيتراجع بشكل ملحوظ، ما يقلل من قدرته على التخطيط لعمليات واسعة النطاق أو استخدام الأراضي السورية كقاعدة خلفية، بالإضافة إلى ذلك استفادت تركيا من التحولات الإقليمية لتعزيز وجودها العسكري في سوريا من خلال عمليات مثل «درع الفرات» و«غصن الزيتون» وأخيرا عملية التحرير السورية «ردع العدوان» والتي ستسهم في تقليص قدرة الحزب على التحرك بحرية.

في الداخل التركي، تعمل الحكومة على استراتيجية شاملة لمكافحة الحزب، تجمع بين العمليات العسكرية المكثفة والإجراءات الأمنية الصارمة، إلى جانب محاولات تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق ذات الأغلبية الكردية لتقليص الدعم الشعبي المحتمل للحزب، هذا التوجه يُظهر التزامًا من الحكومة التركية بالقضاء على هذا التهديد الذي كان يمثل «كابوساً» دائماً للأمن القومي التركي على مدى سنوات.

ومع ذلك، يبقى التحدي قائماً في ظل الدعم الدولي المحدود الذي يحصل عليه الحزب من بعض الأطراف الغربية، ما يدفع أنقرة إلى تكثيف جهودها العسكرية والدبلوماسية والسياسية لعزل الحزب دولياً.

وبذلك وبشكل عام، يبدو أن تركيا في موقع أفضل اليوم للتأثير وادارة هذا الصراع مقارنة بالماضي، حيث أضعفت التحولات الإقليمية والدولية دور حزب العمال الكردستاني، ووفرت لأنقرة فرصاً جديدة لإنهاء هذا الملف الذي كان أحد أهم مهددات استقرارها الداخلي.

نتيجة: تلعب تركيا دورًا أمنيًا وعسكريًا متزايد الأهمية في الشرق الأوسط، مدفوعة بمزيج من الطموحات الإقليمية، والمصالح الأمنية، والقدرات العسكرية المتطورة. ومع ذلك، تواجه تركيا تحديات داخلية وخارجية قد تؤثر على قدرتها على الاستمرار في تحقيق أهدافها. يُنصح صانعو القرار في الدولة التركية عن بناء استراتيجيات تضمن توازن القوى في المنطقة.

- **رابعا: إيران**

رصد التأثير العسكري والأمني لسقوط نظام الأسد على إيران في الشرق الأوسط

يمثل سقوط نظام بشار الأسد في سوريا تطورًا جيوسياسي غير مسبوق في الشرق الأوسط، حيث يعد النظام السوري حليفًا استراتيجيًا لإيران منذ عقود. هذه التحولات تفرض تحديات كبيرة على إيران، خاصة من الناحية العسكرية والأمنية، مما يدفعها إلى إعادة صياغة استراتيجياتها لمواكبة التغيرات الإقليمية.

في هذا التقدير نستعرض انعكاسات سقوط نظام الأسد على النفوذ الإيراني في المنطقة، وتأثير ذلك على سياساتها العسكرية والأمنية، مع التركيز على الإنفاق العسكري والقدرات الدفاعية.

- **الإنفاق العسكري الإيراني لعام 2024**

وفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، ارتفع الإنفاق العسكري الإيراني في عام 2024 إلى 10.283 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 7.334 مليار دولار في عام 2022. يُظهر هذا الارتفاع التزام إيران بتعزيز قدراتها العسكرية، على الرغم من الضغوط الاقتصادية والعقوبات المفروضة عليها.

يُعد هذا الإنفاق جزءًا من استراتيجية إيران لتعويض خسائرها الإقليمية من خلال تطوير تقنيات عسكرية متقدمة، مثل الطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية، وزيادة الاعتماد على الحروب غير التقليدية.

ومن تداعيات سقوط نظام الأسد وتأثيرها السلبي على المكانة والفاعلية العسكرية لـ إيران على المستوي الإقليمي والدولي الاتي:

- **فقدان الجسر الاستراتيجي:**

اعتمدت إيران على سوريا كمعبر استراتيجي لنقل الأسلحة والمعدات إلى حلفائها، خاصة حزب الله في لبنان مرور بالهلال الشيعي الذي تعمل إيران على تأسيسه منذ منتصف ثمانيات القرن الماضي ومع سقوط النظام السوري، تفقد إيران هذا الجسر الحيوي، مما يعوق قدرتها على دعم وكلائها الإقليميين في سوريا والعراق ولبنان بالإضافة إلى ذلك، فإن فقدان سوريا يؤدي إلى تقليص النفوذ الإيراني في مناطق شرق البحر المتوسط.

- **تفكك محور المقاومة:**

كان ما يسمي محور المقاومة، الذي يضم إيران، حزب الله، ونظام الأسد، أحد أهم أدوات إيران للضغط على خصومها الإقليميين والدوليين واهم ادواتها في التأثير المباشر في الكثير من قضايا المنطقة الجيوسياسية وبانهيار النظام السوري سيؤدي ذلك إلى

تفكك هذا المحور، مما يضعف قدرة إيران على تنفيذ استراتيجياتها العسكرية الإقليمية عبر ذراعها الأقوى حزب الله، والذي يعتمد بشكل كبير على الدعم الإيراني عبر سوريا، والذي سيواجه صعوبات في مواصلة عملياته بنفس الكفاءة السابقة بسبب انهيار خط امدادها الأكبر عبر سوريا.

- **زيادة التصعيد مع إسرائيل:**

سقوط الأسد يمنح إسرائيل مساحة أكبر لتعزيز عملياتها العسكرية ضد التواجد الإيراني في سوريا ولبنان. ومنذ سنوات، تستهدف إسرائيل المنشآت العسكرية الإيرانية وقياداتها الميدانيين ووكلاءها في سوريا بشكل مستمر، وهذا سيُضعف القدرة الإيرانية على استخدام سوريا كقاعدة للعمليات الإقليمية والتصعيد مع إسرائيل سيفرض على إيران استثمارات أكبر في منظومتها الدفاعية، وهذا سيكون عامل يرهق الموارد الاقتصادية لإيران.

- **إعادة تموضع الحرس الثوري:**

الحرس الثوري الإيراني، وخاصة قوة القدس، لعب دورًا محوريًا في دعم نظام الأسد خلال حربه ضد المعارضة السورية منذ 2015 ومع سقوط نظام الأسد، ستُجبر إيران على إعادة تموضع قواتها في المنطقة. وهذا قد يُؤدي إلى تركيز أكبر على العراق واليمن كمناطق بديلة لتعزيز نفوذها، لكن هذه الاستراتيجية ستواجه تحديات كبيرة بسبب تغير الديناميكيات الإقليمية والدولية في المنطقة.

التحديات الأمنية لإيران

هناك عدة عوامل سيكون لها تأثير مباشر على دور إيران الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط منها:

- تعميق العزلة الإقليمية: والذي يؤدي الي تعميق عزلة إيران في الشرق الأوسط بعد

سقوط نظام الأسد. سوريا التي كانت بمثابة حليف استراتيجي يُعزز شرعية إيران الإقليمية والدولية، والان تجد إيران نفسها محاصرة من قبل خصومها الإقليميين، مثل السعودية وإسرائيل، الذين يسعون لتعزيز تحالفاتهم ضد النفوذ الإيراني.

- انهيار الطوق الأمني: في خلال العقدين الماضيين، بنت إيران طوقًا أمنيًا يمتد من طهران إلى البحر الأبيض المتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان وبـ سقوط الأسد يعني انهيار هذا الطوق، مما يُعرّض إيران لضغوط أكبر على حدودها ويضعف قدرتها على ردع خصومها.

- التغيرات في الديناميكيات الداخلية للوكلاء: الحوثيون في اليمن، على الرغم من استمرار دعمهم من إيران، أصبحوا أكثر استقلالية في اتخاذ قراراتهم اما في العراق، تركز المليشيات المسلحة الموالية لإيران على القضايا الداخلية أكثر من التوسع في دورها الإقليمي وهذه التغيرات تُضعف قدرة إيران على الاعتماد على وكلائها لتحقيق أهدافها الإقليمية.

- التصاعد المستمر للتهديدات الداخلية: خسارة النفوذ الإقليمي قد تؤدي إلى تصاعد التهديدات الداخلية لإيران، حيث تواجه احتجاجات متزايدة على خلفية التدهور الاقتصادي والعزلة الدولية وزيادة الاستثمارات الكبيرة في الإنفاق العسكري كل ذلك ربما يثير استياء الشعب الإيراني الذي يعاني من الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

- **الاستراتيجية المستقبلية لإيران:**

- زيادة الاستثمار في التكنولوجيا العسكرية: ويُتوقع أن تُركز إيران على تعزيز قدراتها التكنولوجية العسكرية لتعويض خسائرها الإقليمية من خلال تطوير الطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية وسيظل ذلك أولوية قصوى.

- تعزيز الحروب السيبرانية: ومع تقلص نفوذها الجغرافي، قد تعتمد إيران بشكل أكبر

على الحروب السيبرانية كوسيلة لتعطيل خصومها الإقليميين والدوليين.

- تسريع تطوير البرنامج النووي: وفقًا لتقارير من معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن (IISS)، قد تلجأ إيران إلى تسريع تطوير برنامجها النووي كوسيلة لتعزيز قوة الردع الخاصة بها في المنطقة ولك لضمان بقائها.

- إعادة صياغة التحالفات الإقليمية: والذي ستسعى إيران من خلالها إلى الحفاظ على علاقاتها مع العراق واليمن، ومحاولة بناء تحالفات جديدة مع قوى دولية مثل الصين وروسيا وذلك لتعويض العزلة الإقليمية.

نتيجة: سقوط نظام الأسد يُعد نقطة تحول كبرى في توازن القوى الإقليمي. وإيران ستجد نفسها أمام تحديات عسكرية وأمنية غير مسبوقة تُجبرها على إعادة تقييم استراتيجياتها.

وعلى الرغم من زيادة الإنفاق العسكري، تواجه إيران صعوبات كبيرة في الحفاظ على نفوذها الإقليمي وتعزيز طموحاتها التوسعية فالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط قد تُقلص من دور إيران كقوة إقليمية فاعلة، مما يجعلها أكثر عرضة للضغوط الداخلية والخارجية.

المبحث الثالث:

تفوق دور الجماعات ما دون الدولة في الشرق الأوسط مقارنة بدور الدول

شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولًا كبيرًا في طبيعة الفاعلين المؤثرين في الصراعات الإقليمية، حيث برزت الجماعات ما دون الدولة، مثل حزب الله في لبنان، الحوثيين في اليمن، وحماس في غزة، كقوى محورية تنافس الدول التقليدية، بل تتفوق عليها في بعض الأحيان. ورغم امتلاك الدول العربية، مثل السعودية ومصر، إمكانات عسكرية هائلة وميزانيات تسليح ضخمة، إلا أن تأثيرها في الصراعات الإقليمية كان محدودًا.

هذا التحليل يركز على فهم أسباب تفوق الجماعات ما دون الدولة وربطها بالأرقام والإحصائيات التي تعكس الفجوة بين الإمكانات المتاحة والنتائج المحققة. وبالتالي يمكن تحليل القدرات العسكرية لجماعات ما دون الدولة مقارنة بالدول كالاتي:

- **حزب الله في لبنان:**

يمتلك حزب الله ترسانة صاروخية تتجاوز 150،000 صاروخ متنوع، بما في ذلك صواريخ دقيقة التوجيه وفق تقارير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS، 2023. كما يتمتع الحزب بقدرات استخباراتية وعسكرية تُمكّنه من العمل كجيش نظامي وغير نظامي، مما عزز نفوذه المحلي والإقليمي.

- **الحوثيون في اليمن:**

نفذ الحوثيون أكثر من 1،000 هجوم بالطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية خلال عام 2022-2023 مستهدفين منشآت استراتيجية في السعودية والإمارات وبعد احداث 07 أكتوبر كان له دور فاعل في تعطيل الملاحة البحرية في منطقة البحر الأحمر والقيام بهجمات عابرة للحدود في العمق الإسرائيلي باستخدام الطيران المسير والصواريخ الموجهة وبرغم الحصار المفروض، تمكنوا من تصنيع طائرات مسيّرة محليًا بدعم إيراني.

- **حماس في غزة:**

أطلقت حماس أكثر من 4،300 صاروخ خلال تصعيد مايو 2021، ما يشير إلى قدرتها على تهديد العمق الإسرائيلي رغم الحصار وقد طورت صواريخ محلية الصنع تصل إلى مدى 250 كم إضافة الي صمودها لأكثر من عام منذ 07 أكتوبر 2023 على الحرب الدولية التي تقودها الولايات المتحدة وإسرائيل عليها بإمكانيات غالبيتها تصنيع داخلي.

نتيجة: رغم تفوق الدول في حجم الإنفاق العسكري، فإن الجماعات ما دون الدولة أظهرت قدرة أكبر على تحقيق تأثير إقليمي ودولي مباشر، مستفيدة من دعم خارجي مرن (مثل إيران)، وإدارة فعالة للموارد المحلية.

ويكمن أسباب تفوق جماعات ما دون الدولة علي المنظومات العسكرية للدول للأسباب الاتية:

العوامل والأسباب جماعات ما دون الدولة		
الدعم الخارجي المرن	حزب الله	يحصل على دعم عسكري ومالي مستدام من إيران هذا الدعم مكّنه من بناء منظومة عسكرية متكاملة، تشمل قوات برية وصاروخية
	حماس	تتلقى تمويلًا ودعمًا ذاتياً، بالإضافة الي دعم من إيران مما ساعدها في بناء منظومة مقاومة متطورة في غزة
	الحوثي	الدعم الإيراني لعب دورًا محوريًا في تعزيز قدراتهم على تصنيع الأسلحة محليًا، بما في ذلك الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية
الارتباط بالمجتمعات المحلية	حزب الله	يقدم في مجموعة من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للطائفة الشيعية في لبنان، مما عزز شعبيته كفاعل شرعي وقوي
	حماس	تستثمر في تقديم الدعم الإنساني والمادي لسكان غزة، مما أكسبها مشروعية محلية قوية
	الحوثي	استفادوا من التكوين القبلي في شمال اليمن لكسب ولاءات محلية، ما ساعدهم في الحفاظ على السيطرة على مناطقهم
المرونة العملياتية	حزب الله	الجماعات ما دون الدولة في منطقة الشرق الاوسط تتمتع بمرونة كبيرة في التخطيط والتنفيذ مقارنة بالجيوش التقليدية، حيث تعتمد على تكتيكات غير نظامية، مثل حرب العصابات والهجمات بالطائرات المسيّرة
	حماس	
	الحوثي	
ضعف وغياب استراتيجية موحدة لدول المنطقة	حزب الله	بالرغم الإمكانات والانفاق العسكري الهائل، مازالت تعاني الدول العربية من غياب استراتيجيات شاملة وفعالة
	حماس	
	الحوثي	

وجديرا بالذكر وبرغم الإنفاق العسكري الكبير لدول مجلس التعاون لم تستطع تحقيق تقدم حاسم في الحرب اليمن أو ردع الحوثيين. بينما الإمارات ورغم استثماراتها الضخمة في الدفاع لم تترجم إلى نفوذ حقيقي في الصراعات الإقليمية، خاصة في اليمن والسودان وأخيرا سوريا بعد دخول المعارضة الي دمشق.

اما مصر وبرغم إنفاقها 6.51 مليار دولار في 2022، فشلت في تقديم حلول فعالة لأزمة سد النهضة أو التأثير بشكل حاسم في الحرب السودانية أو حتى أيقاف الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان.

بينما نجد إنجازات وتأثير جماعات ما دون الدولة مقارنة بحجمها وامكانياتها العسكرية او الاقتصادية أكثر فاعلية وتأثير إقليمي ودولي كالاتي:

فمثلا حزب الله: والذي يُعتبر أقوى الفاعلين في المنطقة، نجده قادر على تهديد إسرائيل والهيمنة على السياسة اللبنانية رغم الأخفاق في حربة الأخير مع الكيان الصهيوني وفقده الصف الأول والثاني من قيادته الميدانية والسياسية إضافة الي سقوط نظام بشار الأسد في سوريا الحليف الأكبر وخط الامداد الأول له ولكن مازال يتمتع ببعض القوى العسكرية التي تشكل تهديداً لإسرائيل.

ام الحوثيون: ومع إمكانياتهم المحدودة، تمكنوا من تهديد العمق السعودي والإماراتي، مما عرقل جهود التحالف العربي. إضافة الي التأثير المباشر على الملاحة البحرية في البحر الأحمر وتعطيله الأهم المعابر البحرية في منطقة الشرق الأوسط باستهداف السفن التجارية وكذلك استهدفه للكيان الإسرائيلي أكثر من مرة بالصواريخ البالستية والطيران المسير الذي وصل الي العمق الإسرائيلي مما جعله فاعلا ومؤثرا عسكريا مهم ومباشرا في المنطقة.

بينما نجد حركة المقاومة الاسلامية (حماس) أصبحت هي الطرف الرئيسي والقوي في مواجهة إسرائيل في غزة، والمستفيدة من ترسانة صواريخ ومعدات عسكرية قتالية محلية الصنع.

نتيجة: الجماعات ما دون الدولة تحقق نتائج مباشرة رغم محدودية الإمكانات وتحقيق تأثير يفوق التكلفة، بينما تعتمد الدول على الجيوش النظامية التي تتسم بالبطء والتعقيد. برغم الإمكانيات والقدرات والانفاق العسكري الكبير

- **تحليل الدور الإقليمي لجماعات ما دون الدولة مقابل الدول:**
  - **حزب الله: نفوذ إقليمي متصاعد**

حزب اللّٰه ليس مجرد قوة محلية، بل يلعب دورًا إقليميًا عبر التدخل في لبنان وسوريا والعراق، مما يعزز النفوذ الإيراني في المنطقة. في المقابل نجد ان الدولة اللبنانية، تعاني من ضعف مؤسساتها السياسية والعسكرية مما جعلها عاجزة عن مواجهة حزب اللّٰه أو كبح نفوذه.

  - **الحوثيون: تهديد إقليمي مباشر**

تعتبر الهجمات الحوثية على منشآت النفط السعودية والإماراتية والتي أظهرت قدرة غير متوقعة على إحداث تأثير استراتيجي. في المنطقة إقليميا وكان فشل التحالف العربي من حسم الصراع ضد الحوثي ادي الي ترك الأخير في موقع القوة

  - **حماس: التحدي المستمر لإسرائيل**

حركة حماس وهي التي تمثل التهديد الوجودي الأكبر لإسرائيل في غزة وفي المنطقة، حيث أظهرت قدرة على الاستمرار في التصعيد رغم الحصار وقلة الإمكانيات وتخلي الجميع عنها. إضافة الي غياب استراتيجية عربية واضحة لدعم الفلسطينيين مما ساهم في تعزيز دور حماس كفاعل أساسي ووحيد في القضية الفلسطينية.

الخلاصة

- ضعف الدول أمام جماعات ما دون الدولة الأرقام تكشف أن الدول العربية رغم تفوقها العسكري والاقتصادي فشلت في مواجهة الجماعات ما دون الدولة، بسبب غياب استراتيجيات فعالة والتركيز على الحلول العسكرية التقليدية وهذا يتم بتعزيز استراتيجيات شاملة وصياغة رؤية متكاملة تجمع بين القوة الصلبة (العسكرية) والناعمة (الدبلوماسية والتنموية).
- كفاءة الجماعات رغم ضعف الإمكانيات: مثل حزب الله والحوثيين وحماس أظهرت قدرة كبيرة على التأثير المباشر في الوضع الإقليمي والدولي باستخدام إمكانيات محدودة مقارنة بالدول وهذا يستلزم من الحكومات العربية عقد اتفاقيات تعاون عسكري بين الدول العربية وتدريبات مشتركة لمواجهة الدول المهددة للأمن القومي العربي والتدخل عسكرياً لحماية شعوب دول المنطقة في مناطق النزاع مثل غزة والسودان.
- الأهمية المتزايدة للقوة الناعمة نجاح جماعات ما دون الدولة يعتمد بشكل كبير على توظيفها للبيئة المحلية والدعم الشعبي المحلي، وهو ما تفتقر إليه الحكومات العربية وهذا يمكن بـ تعزيز وإعادة بناء العلاقة مع المجتمعات المحلية والعمل على استثمار الدول في كسب ولاء شعوبها من خلال تحسين ظروفها المعيشية والحياتية وتقديم الخدمات

نتيجة:

يُظهر التحليل أن الجماعات ما دون الدولة، رغم إمكانياتها المحدودة، تمكنت من تحقيق تأثير كبير وفعال في البيئة الإقليمية والدولية وظهر ذلك جليا في صراعات الشرق الأوسط، بينما فشلت الدول العربية في استثمار إمكاناتها الضخمة لتحقيق نفس التأثير. والحل يكمن في إعادة النظر في استراتيجيات الدول وتحقيق تكامل بين أدواتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتنموية.

والجدول الاتي يبين مستويات التأثير والفاعلية للدول وجماعات ما دون الدول في مناطق الصراع والقضايا الإقليمية والدولية في المنطقة في 2024:

مناطق الصراع الإقليمية والدولية \ درجة التأثير والفاعلية						
القوة العسكرية		حرب غزة	حرب لبنان	البحر الاحمر	حرب السودان	حرب أوكرانيا
دول مجلس التعاون الخليجي	السعودية	ضعيف	ضعيف	ضعيف	فعال	ضعيف
	قطر	فعال	متوسط	ضعيف	متوسط	ضعيف
	الامارات	متوسط	ضعيف	متوسط	فعال	ضعيف
مصر		فعال	متوسط	ضعيف	فعال	ضعيف
تركيا		متوسط	ضعيف	متوسط	ضعيف	فعال
إيران		متوسط	متوسط	متوسط	ضعيف	ضعيف
مجموعات ما دون الدولة	حماس	فعال	فعال	ضعيف	ضعيف	ضعيف
	حزب الله	فعال	فعال	ضعيف	ضعيف	ضعيف
	الحوثيين	فعال	متوسط	فعال	ضعيف	ضعيف

المصادر

- علي خازن وحاج بشير جيدرو، إشكالية الإنفاق العسكري: دراسة نظرية ومحاولة لقراءة واقع الإنفاق العسكري في إفريقيا، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 08، العدد 02، 2023.
- SIPRI Definition of military expenditure، The independent resource on global security، Stockholm International Peace Research Institute، https://www.sipri.org/databases/milex/definitions.
- يسري أحمد العزباوي وعائشة الرميثي، الأسباب والدلالات: تزايد الإنفاق الدفاعي للجيوش في ظل بيئة استراتيجية مضطربة، ترينذز للبحوث والاستشارات، 2024، https://trendsresearch.org/ar/insight/الأسباب-والدلالات-تزايد-الإنفاق-الدف/.
- صباح بالة، النظرية الواقعية في تفسير الدراسات الأمنية، الموسوعة السياسية، 2021،
- https://political-encyclopedia.org/dictionary/النظرية%20الواقعية%20في%20تفسير%20الدراسات%20الأمنية.
- رينما إسماعيل أحمد، عبد الخالق شامل محمد، النظرية الواقعية البنيوية في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 2022.
- Trends in World Military Expenditure، 2022، SIPRI Fact Sheet، April 2023، p.11.
- https://www.sipri.org/sites/default/files/2023-04/2304__fs__milex__2022.pdf.
- The Military Balance 2022، International Institute for Strategic Studies، 2023. https://www.iiss.org/publications/the-military-balance/the-military-balance-2022/.

- Trends In World Military Expenditure، 2023، SIPRI Fact Sheet، April 2024.
- https://www.sipri.org/sites/default/files/2024-04/2404__fs__milex__2023.pdf.
- Amna Puri-Mirza، Military spending in MENA- statistics & facts، Statista، 2024
- . https://www.statista.com/topics/7323/military-spending-in-mena/.
- خولة اجعيفري، وسط التوترات الإقليمية وتأزم العلاقات بينهما.. إنفاق الجزائر عسكرياً يرتفع بصفة غير مسبوقة في تاريخ البلاد مقبل انخفاض الإنفاق العسكرية للمغرب، موقع الصحيفة، 2024، https://www.assahifa.com/وسط-التوترات-الإقليمية-وتأزم-العلاقا/.
- مينا عادل، قراءة في تقرير «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» للإنفاق العسكري، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024، https://ecss.com.eg/44670/.
- دينا علام، الإنفاق العسكري ينخفض بالمغرب ويرتفع بالجزائر ليسجل رقماً قياسياً، موقع الأمن والدفاع العربي، 2024،
- https://sdarabia.com/2024/04/24/الإنفاق-العسكري-ينخفض-بالمغرب-ويرتفع/.
- طه العاني، أكبر زيادة منذ 15 عاماً.. ما دلالات ازدياد الإنفاق العسكري حول العالم؟، الخليج إونلاين، 2024،
- https://alkhaleejonline.net/سياسة/أكبر-زيادة-منذ-15-عاماً-ما-دلالات-ازدياد-الإنفاق-العسكري-حول-العالم؟.
- Jarosław Jarzabek، G.C.C. Military Spending in Era of Low Oil Prices، Middle East Institute Policy Focus Series، 2016.

- https://www.mei.edu/sites/default/files/publications/PF19__Jarzabek__GCCmilitary__web.pdf.
- عاصفة الحزم، موقع الجزيرة نت، 2015، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/3/26/عاصفة-الحزم.
- رانج علاء الدين وتانر مانلي، قطر تبني على دورها كوسيط في الصراعات لتوسيع نفوذها الجيوسياسي، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 2023، https://mecouncil.org/ar/blog__posts/قطر-تبني-على-دورها-كوسيط-في-الصراعات-لت/.
- خليل العناني، السيسي ودول الخليج.. شراكة إستراتيجية أم مصالح مؤقتة؟، موقع الجزيرة نت، 2015،
- https://www.aljazeera.net/opinions/2015/2/10/السيسي-ودول-الخليج-شراكة-إستراتيجية.
- أمير رواش، أربعة أسباب وراء توتر علاقات قطر مع جيرانها، بي بي سي، 2017،
- https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40164799.
- العلاقات القطرية – السعودية: تاريخ حافل بالخلافات والتوترات، بي بي سي، 2017،
- https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40172427.
- مودّة إسكندر، منطقة «الياسات» تشعل نارًا تحت الرّماد بين السعودية والإمارات، The Cradlearabic، 2024،
- https://thecradlearabic.com/articles-id/24599.
- ترامب يعلن صفقات بين السعودية وأمريكا تتجاوز 400 مليار دولار.. تعرّف على أبرزها، موقع CNN بالعربية الاخباري، 2017،
- https://arabic.cnn.com/business/201721/05//saudi-us-agreements-signed-trump-visit.
- Anthony H. Cordesman، The Changing Gulf Balance and the Iranian Threat، Center for Strategic & International Stusies، 2016، https://www.csis.org/analysis/changing-gulf-balance-and-iranian-threat.

- إبراهيم الخازن، «بداية ساخنة» لـ 2022... مناورات عسكرية مكثفة بالشرق الأوسط، وكالة الأناضول، 2022،
- https://www.aa.com.tr/ar/التقارير/بداية-ساخنة-لـ2022-مناورات-عسكرية-مكثفة-بالشرق-الأوسط-إطار/2499810.
- أبعاد تأسيس قوة المهام المشتركة (CTF-153) والدور الأمريكي الجديد في منطقة البحر الأحمر، مركز الإمارات للسياسات، 2022،
- https://epc.ae/ar/details/featured/abaad-tasis-quat-alma-ham-almushtaraka-ctf-153-waldawr-al-amriki-aljadid-fi-mintaqat-albahr-al-ahmar.
- وائل الغول، درع الصحراء 2022.. مناورات جزائرية روسية قرب حدود المغرب وجدل حول دوافعها، موقع الحرة، 2022،
- https://www.alhurra.com/arabic-and-internatio_-2022/11/18/درع-الصحراء-2022-مناورات-جزائرية-روسية-قرب-حدود-المغرب-وجدل.
- الجيش الجزائري يجري مناورات «عزم 2023» بالذخيرة الحية، موقع روسيا اليوم، 2023، https://arabic.rt.com/middle_east/1459664-الجيش-الجزائري-يجري-تمرينا-بالذخيرة-الحية-عزم2023-/.
- مصدر إعلامي: الجزائر تتجه لتوقيع صفقة أسلحة ضخمة مع روسيا، روسيا اليوم، 2022،
- https://arabic.rt.com/middle_east/1403560-مصدر-إعلامي-الجزائر-تتجه-لتوقيع-صفقة-أسلحة-ضخمة-مع-روسيا/.
- عادل نجدي، مناورات «الأسد الأفريقي 2022» في المغرب: تعاون عسكري برسائل سياسية، العربي الجديد، 2022،
- https://www.alaraby.co.uk/politics/مناورات%22-الأسد-الأفريقي-2022%22-في-المغرب-تعاون-عسكري-برسائل-سياسية.

- خالد مجدوب، المغرب.. اختتام مناورات «الأسد الأفريقي» مع الولايات المتحدة، وكالة الأناضول، 2023،
- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/المغرب-اختتام-مناورات-الأسد-الإفريقي-مع-الولايات-المتحدة/2924537.
- المغرب وإسرائيل.. التعاون العسكري ثمرة عامين من التطبيع، وكالة الأناضول، 2022، https://www.aa.com.tr/ar/إسرائيل/المغرب-وإسرائيل-التعاون-العسكري-ثمرة-عامين-من-التطبيع-إطار/2698940.
- المغرب في طريقة لتصنيع طائرات عسكرية مسيرة بالتعاون مع إسرائيل، فرانس 24، 2024،
- https://www.france24.com/ar/الأخبار-المغاربية/20240507-المغرب-في-طريقه-لتصنيع-طائرات-عسكرية-مسيرة-بالتعاون-مع-إسرائيل
- يحي زبير، أزمة منطقة الساحل أسباب النزاع ونتائجه الإقليمية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 2022،
- https://mecouncil.org/ar/publication/أزمة-منطقة-الساحل-أسباب-النزاع-ونتائج/.
- علاء الدين بونجار، مناورات عسكرية جزائرية على حدود مالي برسائل سياسية قوية، موقع مونت كارلو الدولية، 2024، https://www.mc-doualiya.com/أفريقيا/-20240229مناورات-عسكرية-جزائرية-على-حدود-مالي-برسائل-سياسية-قوية.
- عبد الحكيم حذاقة، مع استبعاد الحل العسكري.. ما خيارات الجزائر لهندسة استقرار النيجر والساحل الجنوبي؟، الجزيرة نت، 2023، https://www.a - 6/8/jazeera.net/politics/2023/مع-استبعاد-الحل-العسكري-ما-خيارات.
- تقرير حالة دولة، تقرير حالة مصر 2024، موقع أسباب، مارس 2024،
- https://www.asbab.com/تقرير-حالة-مصر2024-/
- عمر هاشم ربيع، مصر ومؤتمر الأزمة السودانية.. 5 تحديات ملحّة تدفع للتحرك الفوري، موقع الجزيرة نت، 2024،

- https://www.aljazeera.net/opinions/2024/6/7/مصر-ومؤتمر-الأزمة-السودانية5--تحديات
- علي حسين باكير، كنز في ماء المتوسط.. من يربح حرب الغاز القادمة؟، موقع الجزيرة نت، 2020،
- https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/17/8/غاز-شرق-المتوسط-فرصة-للتنمية-أم-شبح-حرب.
- مصر تعلن حفر آبار جديدة في حقل ظهر، موقع الجزيرة نت، 2024،
- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/10/14/مصر-تعلن-حفر-آبار-جديدة-في-حقل-ظهر.
- سامر أبو وردة، حقل غاز ظهر.. خطط مصرية للعودة إلى معدلات إنتاج قياسية، موقع الطاقة، 2024،
- https://attaqa.net/2024/01/27/حقل-غاز-ظهر-خطط-مصرية-للعودة-إلى-معدلا/#google_vignette.
- بالفيديو.. مصر تدفع بوحدات بحرية لتأمين حقل «ظهر»، موقع العين الاخباري، 2018،
- https://al-ain.com/article/egypt-mediterranean-navy-tension.
- الجيش المصري يبرم صفقة بقيمة 1،66 مليار دولار مع شركة أسلحة كورية جنوبية، فرانس 24، 2022،
- https://www.france24.com/ar/الشرق-الأوسط/20220202-الجيش-المصري-يبرم-صفقة-أسلحة-بقيمة-1-66-مليار-دولار-مع-شركة-كورية-جنوبية.
- وزير خارجية تركيا: أنقرة وافقت على تزويد مصر بطائرات مسيّرة، موقع سكاي نيوز عربية، 2024،
- https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1690684-وزير-خارجية-تركيا-أنقرة-وافقت-تزويد-مصر-بطائرات-مسيّرة.

- محمود سامي، صفقة رافال ثانية لمصر.. قفزة عسكرية أم دوافع سياسية؟، الجزيرة نت، 2021،
- https://www.aljazeera.net/politics/2021/5/8/صفقة-رافال-ثانية-لمصر-قفزة-عسكرية-أم.
- تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) حول الإنفاق العسكري لدول الخليج:
- https://www.sipri.org/sites/default/files/2024-04/2404__fs__milex__2023.pdf
- تقارير Statista عن الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط:
- https://www.statista.com/topics/7323/military-spending-in-mena/
- تقرير عن الصناعات الدفاعية في الإمارات (شركة إيدج):
- https://www.edgehub.ae
- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
- (CSIS): «The Changing Gulf Balance and the Iranian Threat»
- https://www.csis.org/analysis/changing-gulf-balance-and-iranian-threat
- تقرير من وكالة الأناضول حول المناورات العسكرية المشتركة في الخليج:
- https://www.aa.com.tr/ar/التقارير/بداية-ساخنة-لـ2022-مناورات-عسكرية-مكثفة-بالشرق-الأوسط-إطار/2499810
- تقرير عن دور السعودية وقطر في دعم المعارضة السورية:
- https://www.aljazeera.net/news/reportsandinte_views/2021/10/21/الدور-الخليجي-في-الثورة-السورية
- تحليل لمعهد بروكينغز حول التأثير الخليجي في سوريا:
- https://www.brookings.edu/opinions/gulf-states-and-the-syrian-conflict
- تقرير معهد كارنيغي: «الدور الخليجي في الصراع السوري: النجاحات والإخفاقات»:

- https://carnegie-mec.org/diwan/56782
- تقرير من Al-Monitor حول الدور القطري في غزة:
- https://www.al-monitor.com/originals/2022/10/qatar-economic-aid-palestinians
- تقرير عن دعم قطر لإعادة إعمار غزة:
- https://www.middleeasteye.net/news/gaza-reconstruction-qatar-role-reaffirmed
- تقرير عن اتفاقيات أبراهام من مركز الإمارات للسياسات:
- https://epc.ae/ar/analysis/abraham-accords
- تقرير من معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى حول التدخل الخليجي في اليمن:
- https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/yemen-and-gulf-security-strategies
- تقرير الأمم المتحدة عن تأثير الحرب في اليمن:
- https://www.un.org/press/ar/2023/sgsm21679.doc.htm
- تقرير منظمة العفو الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن:
- https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/yemen/report-yemen/
- تقرير عن جهود الوساطة السعودية في السودان، من موقع Middle East Eye:
- https://www.middleeasteye.net/news/sudan-saudi-arabia-role-peace-talks
- تقرير عن الاستثمارات الخليجية في السودان من الجزيرة نت
- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/7/5/الخليج-واستثماراته-في-السودان:
- تقرير معهد كارنيغي عن السياسات السعودية والإماراتية في لبنان:
- https://carnegie-mec.org/diwan/74648
- تحليل مجلة Foreign Policy حول الانسحاب الخليجي من لبنان:

- https://foreignpolicy.com/2022/01/18/saudi-lebanon-hezbollah-gulf-relations
- تقرير RAND Corporation عن الاستراتيجية الخليجية في قضايا الشرق الأوسط
- https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2362.html:
- تقرير عن الانقسامات بين دول الخليج ودورها في تراجع التأثير الإقليمي
- https://www.chathamhouse.org/2021/10/gulf-division-regional-policies:
- تحليل لمعهد الشرق الأوسط: «الاعتماد الخليجي على المظلة الأمنية الأمريكية»:
- https://www.mei.edu/publications/gulf-security-us-protection
- تقارير مركز الإمارات للسياسات وتحليلها للاستراتيجيات الخليجية:
- https://epc.ae/ar/
- The Military Balance 2023، الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية:
- https://www.iiss.org/publications/the-military-balance
- ترسانة الصواريخ التي تتجاوز 150،000 صاروخ متنوع:
- The Military Balance 2023، International Institute for Strategic Studies
- قدرات استخباراتية وعسكرية متقدمة:
- Carnegie Middle East Center: Hezbollah's Strategic Arsenal.
- أكثر من 1،000 هجوم بالطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية
- United Nations Panel of Experts on Yemen Report، 2023
- تصنيع الطائرات المسيّرة محليًا بدعم إيراني:
- Brookings Institution: The Houthi Drone Threat، 2023.
- إطلاق أكثر من 4،300 صاروخ خلال تصعيد مايو 2021:
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)، Gaza Report 2021.

- مدى صواريخ يصل إلى 250 كم:
- Middle East Institute: Hamas' Evolving Rocket Capabilities، 2023.
- ميزانية الإنفاق العسكري 75.81 مليار دولار في 2023:
- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). Military Expenditure Report 2023.
- ميزانية 20.36 مليار دولار في 2022:
- .Statista: Military Spending in the Middle East، 2023
- ميزانية 6.51 مليار دولار في 2022:
- The Military Balance 2023، International Institute for Strategic Studies.
- الدعم الإيراني يُقدّر بمئات الملايين سنويًا:
- Center for Strategic and International Studies (CSIS): Iran's Support for Hezbollah.
- الدعم الإيراني في تصنيع الطائرات المسيّرة:
- The United Nations Panel of Experts on Yemen Report، 2023.
- التمويل من إيران وقطر:
- Middle East Eye: Qatar's Role in Gaza، 2023.
- تقديم خدمات اجتماعية وصحية
- Carnegie Middle East Center: Hezbollah's Local Influence.
- الارتباط بالقبائل الشمالية:
- Brookings Institution: Houthi Tribal Dynamics in Yemen، 2023.
- الخدمات الإنسانية والمساعدات لسكان غزة:
- United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA).

- نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي 8.2% في 2023:
- SIPRI Military Expenditure Database 2023.
- موارد محلية ودعم خارجي محدود:
- United Nations Expert Panel Report on Yemen، 2023
- التدخل في سوريا والعراق:
- International Crisis Group: Hezbollah in Syria، 2022.
- الهجمات على منشآت النفط السعودية:
- Reuters: Houthi Attacks on Saudi Oil Facilities، 2022.
- التهديد الأكبر لإسرائيل في غزة:
- Middle East Institute: Hamas' Rocket Capabilities، 2023.
- تعزيز استراتيجيات شاملة للدول:
- RAND Corporation: Building Regional Security in the Middle East، 2023.

تقرير تحليلي
للحالة الاجتماعية العربية والإقليمية خلال العام 2024
التحديات والفرص

د. كمال أصلان(*)

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول - تركيا

(*) أستاذ الأخلاق السياسية والفلسفة في العديد من الجامعات العربية والتركية

ملخص:

يمثل العام 2024 مرحلة حاسمة للمجتمعات العربية، حيث تتعاظم التحديات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية على مستوى المنطقة، بالتزامن مع بروز فرص جديدة للتطوير والتحسين.

وهذا التقرير التحليلي يهدف إلى استعراض الحالة الاجتماعية العربية عبر تقييم التأثيرات المختلفة للتحديات الإقليمية والدولية، وتسليط الضوء على الفرص التي يمكن استثمارها لتحقيق التنمية والاستقرار.

وتشمل التحديات الاجتماعية في العالم العربي خلال 2024 عدة أبعاد، أبرزها: ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، حيث يجد كثير من الشباب صعوبة في الحصول على فرص عمل ملائمة، مما يهدد استقرار الطبقة الوسطى ويزيد من الفقر، كما تواجه المجتمعات العربية مشكلة تفاقم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حيث يتزايد التباين في مستويات الدخل والمعيشة، مما يؤثر سلبًا على الترابط الاجتماعي، ويزيد من حالات الإحباط لدى الفئات المحرومة، إلى جانب ذلك، تبقى أزمة الهوية والانتماء أحد القضايا الاجتماعية الحرجة في بعض الدول العربية، حيث تتأثر المجتمعات العربية بتغيرات الثقافة، والعولمة مما يخلق صراعًا بين القيم التقليدية والتحديث.

وتواجه المنطقة أيضًا تحديات متزايدة في قطاعي الصحة، والتعليم، ففي بعض الدول العربية، تدهور مستوى الخدمات الصحية، والتعليمية نتيجة الأزمات الاقتصادية، والسياسية، مما يؤدي إلى نقص في توفير الرعاية الصحية الملائمة، والتعليم الجيد، هذا النقص في الخدمات الأساسية يزيد من تدهور الحالة الاجتماعية بشكل عام، ويؤدي إلى أزمات أخرى ترتبط بالصحة النفسية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى، لا تقتصر التحديات على الجوانب الاقتصادية والصحية فقط؛ إذ شهدت بعض الدول العربية تزايدًا في حالات النزوح الداخلي والهجرة نتيجة الأزمات السياسية والأمنية. هذا النزوح يخلق ضغطًا على الموارد، ويزيد من معاناة المجتمعات

المحلية، حيث تتأثر البنية التحتية، ويزداد العبء على قطاعات العمل والخدمات العامة.

ومع هذه التحديات، تظهر بعض الفرص الواعدة في المنطقة، حيث اتجهت بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة نحو تنفيذ إصلاحات اقتصادية، واجتماعية تهدف إلى تحسين جودة الحياة، وتطوير بيئة ملائمة للتنمية المستدامة، ومن أهم هذه الإصلاحات: تحديث أنظمة الرعاية الاجتماعية، وتوفير الدعم الحكومي للقطاعات التعليمية والصحية، تساعد هذه الجهود في تحسين الخدمات للمواطنين وتعزيز الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل.

ويبرز أيضًا دور الشباب في تشكيل مستقبل المنطقة، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة أدوات قوية لزيادة الوعي الاجتماعي، والسياسي، تُمكّن الشباب اليوم من التأثير والمشاركة في صنع القرارات، وتغيير الأوضاع الاجتماعية بطرق مبتكرة، حيث يتم تبادل الأفكار والمعلومات بشكل أسرع وأكثر فعالية، بالإضافة إلى ذلك، تشجع بعض الدول الشباب على المشاركة في المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال، مما يُسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتقليل معدلات البطالة.

تدرك بعض الدول العربية أيضًا أهمية التوجه نحو التنمية المستدامة، ومعالجة القضايا البيئية، خصوصًا مع تفاقم التغيرات المناخية وآثارها على الأمن الغذائي والمائي، لذلك، بدأت بعض الحكومات بتنفيذ خطط للتكيف مع التغير المناخي، وتعزيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، هذا التوجه لا يساهم فقط في تعزيز الاستدامة البيئية، بل يفتح فرصًا اقتصادية جديدة، ويوفر وظائف في القطاعات الصديقة للبيئة.

ويستعرض التقرير أيضًا نماذج من المبادرات المجتمعية الناجحة التي تم تنفيذها في عدد من الدول العربية، حيث تم تشجيع العمل التطوعي والخدمات الاجتماعية لخلق شبكة دعم اجتماعي، خصوصًا للفئات المحرومة، هذه المبادرات تسهم في تعزيز الترابط الاجتماعي وتقديم المساعدة للأشخاص المحتاجين، كما تسهم في تحسين الصورة العامة للمجتمعات، وتعزز روح التعاون والتضامن.

في الختام، يقدم هذا التقرير تحليلاً شاملاً للوضع الاجتماعي في العالم العربي والإقليم لعام 2024، موضحًا أن التحديات الاجتماعية الإقليمية تتطلب تعاونًا جادًا من قبل الحكومات والمجتمعات لمواجهتها، ومن الضروري تعزيز التعاون الإقليمي، والدولي لدعم الدول العربية في التغلب على أزماتها، وتوجيه الاستثمارات نحو تنمية شاملة ومستدامة، وفي الوقت نفسه، تظل الفرص المتاحة لتحقيق التنمية والاستقرار قائمة، إذا ما تم استغلالها بشكل فعّال وبمشاركة مجتمعية واسعة، لتصبح هذه التحديات نقطة انطلاق نحو مستقبل أكثر استقرارًا، وازدهارًا للمجتمعات العربية، والإقليم.

وسيتناول التقرير المحاور التالية:

المحور الأول: رصد المتغيرات للأحداث الإقليمية الاجتماعية الكبرى وتحليلها «المتغيرات والأحداث التي وقعت وانعكاساتها مع التركيز على مُتَغيّري: (النزوح الإقليمي – الإقليمي، والهجرة الإقليمية – الدولية).

المحور الثاني: رصد المؤشرات الاجتماعية الإقليمية المهمة وتحليلها.

المحور الثالث: رصد التحولات الاجتماعية الإقليمية وتحليلها.

المحور الرابع: رصد العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية المؤثرة في الحالة الاجتماعية الإقليمية، وبخاصة «الأزمة الأكرانية» مع التركيز على دول الخليج وإفريقيا بعامة، وتركيا، واليمن، والعراق، وتونس، وليبيا، والسودان بخاصة.

المحور الخامس: تحليل تفاعل المتغيرات الاجتماعية إقليميًا.

المحور السادس: تحليل تفاعل المتغيرات الاجتماعية الإقليمية مع المتغيرات والعوامل الدولية المؤثرة إقليميًا.

المحور السابع: توقع مسارات المتغيرات الاجتماعية الإقليمية المستقبلية.

المحور الأول:

رصد المتغيرات للأحداث الإقليمية الاجتماعية الكبرى وتحليلها «المتغيرات والأحداث التي وقعت وانعكاساتها مع التركيز على مُتَغيّري: (النزوح الإقليمي – الإقليمي، والهجرة الإقليمية – الدولية):

في عام 2024، شهدت المنطقة العربية، وشمال أفريقيا مجموعة من الأحداث الكبرى التي أدت إلى تحولات اجتماعية جذرية، خاصة فيما يتعلق بالنزوح الإقليمي والهجرة الدولية؛ حيث تسببت النزاعات المستمرة، والكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية في موجات من النزوح والهجرة، مما أضاف تحديات جديدة لكل من الدول المستضيفة (بعض الدول العربية، والأفريقية، والدول الأوروبية) التي تعاني من تدفق اللاجئين إليها.

أولاً: النزوح الإقليمي – الإقليمي:

تزايد النزوح الداخلي[1] في عام 2024 بشكل ملحوظ نتيجة الصراعات المتعددة التي ضربت المنطقة، وأبرز هذه الصراعات كان الصراع المتصاعد في السودان بين الطرفين المتنازعين على السلطة إلى نزوح مئات الآلاف، وفرارهم إلى دول الجوار، مثل: مصر، وتشاد، ودول أخرى، والتي تعاني كلا منهما من تحديات اقتصادية حادة تؤثر على قدرتها على توفير الدعم للاجئين.[2]

الهجرة والنزوح في (سوريا - غزة)

شهدت كل من سوريا، وغزة تطورات ملحوظة في قضايا الهجرة والنزوح، متأثرة بالأحداث السياسية والأمنية في المنطقة.

---

(1) – يمكن مراجعة تفاصيل وإحصائيات النزوح في التقرير العالمي عن النزوح الداخلي 2024، مركز رصد النزوح الداخلي (GRID)، الرابط: https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2024/، تاريخ الدخول (13-11-2024)

(2) – وزير الداخلية السوداني يكشف أبعاد الأزمة الإنسانية ودور قوات الشرطة بالمعارك، موقع الجزيرة نت، الرابط: https://2u.pw/YfriNvk4
تاريخ الدخول: (6-11-2024)

ففي 8 من ديسمبر 2024، سقط نظام بشار الأسد[1]، مما أدى إلى تغييرات جذرية في المشهد السياسي والأمني في البلاد، ومع تحسُن الأوضاع الأمنية، بدأت موجات من اللاجئين السوريين في العودة إلى وطنهم.

ورغم التحسن النسبي، شهدت بعض المناطق تجددًا في الاشتباكات، مما أدى إلى نزوح داخلي، وفقًا للأمم المتحدة، نزح حوالي 280 ألف شخص جراء تجدد المعارك في نوفمبر 2024.[2]

وفي غزة: تعرضت مناطق شمال غزة لهجمات مكثفة، مما وضع السكان بين خيارين صعبين: البقاء ومواجهة الخطر، أو النزوح بحثًا عن الأمان، وأدت العمليات العسكرية إلى نزوح الآلاف من العائلات داخل قطاع غزة، حيث لجأوا إلى مدارس، ومراكز إيواء مؤقتة تديرها منظمات إنسانية.

وتفاقمت الأوضاع الإنسانية في غزة بسبب الحصار المستمر، مما زاد من معاناة النازحين، والسكان المحليين على حد سواء.

وتلى ذلك لبنان، حيث أدت الاشتباكات بين إسرائيل وحزب الله إلى نزوح مئات الآلاف من اللبنانيين داخل البلاد.[3] وذلك قبل الإعلان عن وقف الحرب بينهما في 27 نوفمبر 2024.[4]

وتعاني الدول المستضيفة للاجئين مثل: لبنان، والأردن، ومصر، وبعض الدول الأفريقية من ضغوط هائلة على بنيتها التحتية، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن هذه الدول تواجه نقصًا في الخدمات الأساسية كالمدارس والمستشفيات، كما أن العدد المتزايد من

(1) – أيوب، محمد شعبان، القصة الكاملة لسقوط نظام الأسد في 12 يومًا، الجزيرة نت، الرابط: https://2u.pw/lPzjSQiN، تاريخ الدخول: (21-01-2025)
(2) – أخبار قطر، الرابط: https://2u.pw/i1BGJr5g، تاريخ الدخول: (21-01-2025)
(3) – بالفيديو والأرقام.. قصة الحرب والدمار على غزة في عام، الجزيرة نت، الرابط: https://2u.pw/ldWW6NSL
تاريخ الدخول: (6-11-2024)
(4) – تفاصيل اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله بعد حرب 2024، الجزيرة نت، الرابط: https://2u.pw/zXPn15HP، تاريخ الدخول: (21-01-2025)

النازحين السوريين، والفلسطينيين، والسودانيين، يساهم في زيادة التوترات الاجتماعية داخل المجتمعات المضيفة، ويؤدي إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية لهذه الدول، التي تجد نفسها غير قادرة على تحمل المزيد من الأعباء المالية.[1]

ثانيًا: الهجرة الإقليمية – الدولية:

نتيجة للتحديات الاقتصادية والأمنية، يختار الكثير من سكان المنطقة الهجرة إلى أوروبا بحثًا عن حياة أفضل، مما يشكل ضغطًا إضافيًا على دول الاتحاد الأوروبي. ويقدر أن هناك موجة متزايدة من الهجرة غير النظامية عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث شهدت دول مثل إيطاليا واليونان زيادة في أعداد الوافدين من المنطقة العربية وشمال أفريقيا، خصوصًا من سوريا، ولبنان، وفلسطين. ولمواجهة هذه الأزمة، لجأ الاتحاد الأوروبي إلى توقيع اتفاقيات مع دول مثل تونس، ومصر بهدف تقليل تدفق المهاجرين عبر تقديم مساعدات مالية، وهو ما أثار انتقادات حول مدى احترام حقوق الإنسان في هذه الدول.

تبنت دول الاتحاد الأوروبي أيضًا في مايو 2024 ميثاقًا جديدًا للهجرة يسعى إلى تحسين توزيع اللاجئين بين الدول الأعضاء بشكل أكثر عدالة، خاصة للدول التي تتحمل العبء الأكبر مثل: إيطاليا واليونان. ورغم أن هذا الاتفاق يعكس رغبة أوروبية في توزيع المسؤوليات، إلا أن بعض الدول مثل: بلغاريا، وبولندا رفضتا السياسات التي تدعو إلى استقبال المزيد من اللاجئين، ما أدى إلى توترات داخل الاتحاد حول كيفية التعامل مع الأزمة.[2]

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزوح والهجرة:

تتسبب موجات النزوح والهجرة في آثار بعيدة المدى على كل من الدول المضيفة، والمهاجرين أنفسهم. ففي لبنان، والأردن، ومصر وبعض الدول الأفريقية أدت زيادة عدد

(1) – البدوي، جمال عبد القادر، مواجع الفرار والشتات تطارد السودانيين في دول الجوار، اندبندنت عربية، الرابط: https://2u.pw/0LqRVkpP، تاريخ الدخول: (6–11–2024)

(2) – الاتحاد الأوروبي يتبنى ميثاقًا جديدًا لإصلاح نظام اللجوء والهجرة، UK ETA، الرابط: https://2u.pw/Eap1nCxv، تاريخ الدخول: (7–11–2024)

النازحين إلى إرهاق الخدمات العامة، وزيادة البطالة بين السكان المحليين، مما يُعمّق من الانقسامات الاجتماعية، ويؤدي إلى توترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. أما في أوروبا، فإن تزايد عدد اللاجئين أثار موجة من المشاعر المناهضة للهجرة، مما يؤثر على سياسات الهجرة الأوروبية، ويؤدي إلى تعزيز التشريعات الرامية إلى تشديد الضوابط الحدودية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن موجات النزوح تؤثر على اقتصادات الدول المستضيفة، التي تجد نفسها مُجبرة على توفير موارد أكبر لمساعدة اللاجئين، مما يشكل عبئًا إضافيًا على ميزانياتها المحدودة. وتشير التقارير إلى أن تكلفة تلبية احتياجات النازحين في الدول المضيفة تتزايد بسرعة، وهو ما يضع ضغوطًا على المجتمعات المضيفة، وعلى العلاقات بين اللاجئين والمقيمين.[1]

التحديات السياسية والإنسانية:

إن التوترات السياسية تزداد في ظل هذه التحولات، حيث تبرز الحاجة إلى حلول دائمة للتعامل مع النزوح والهجرة على المدى الطويل. وتواجه الدول الأوروبية، على سبيل المثال، صعوبة في إيجاد توازن بين الالتزامات الإنسانية، والحفاظ على أمنها الداخلي، مما يؤدي إلى اتباع سياسات انتقائية تجاه استقبال اللاجئين، كما أن الاتفاقات مع دول مثل تونس[2] ومصر[3] تمثل تحديات أخلاقية، حيث يشكك البعض في مدى التزام هذه الدول بحقوق الإنسان عند منع المهاجرين من الوصول إلى أوروبا.

(1) – حربي، محمد، أزمة اللاجئين وتأثيرها على الدول المضيفة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، الرابط: https://2u.pw/pwXRRM1Z، تاريخ الدخول (7–11–2024)

(2) – تفاصيل ذلك في حالة حقوق الإنسان في العالم، منظمة العفو الدولية، أبريل/ نيسان، ص107، الرابط: https://2u.pw/DJXBDhQz، تاريخ الدخول (7–11–2024)

(3) – المرجع السابق، ص162 وما بعدها

المحور الثاني:

رصد المؤشرات الاجتماعية الإقليمية المهمة وتحليلها:

رصد المؤشرات الاجتماعية والإقليمية وتحليلها في المنطقة العربية، يُعتبر جزءًا أساسيًا لفهم التحديات والفرص التي تواجه المنطقة. هذه المؤشرات تشمل عدة جوانب مثل الديموغرافيا، والاقتصاد، والتعليم، والصحة، والفقر، إضافة إلى القضايا السياسية، والاجتماعية. تحليل هذه المؤشرات يمكن أن يقدم رؤى حول التطورات الجارية والاتجاهات المستقبلية، مع ملاحظة أن «الدول العربية الغنية بالبترول تختلف اختلافًا كليًا عن الدول العربية الأخرى من حيث الأولويات والاحتياجات. كما تختلف الدول العربية التي تعاني من أوضاع سياسية غير مستقرة بسبب عوامل خارجية وداخلية مثل: العراق، ولبنان، وفلسطين، والسودان، والصومال عن سواها من الدول العربية من حيث الاحتياجات والأوليات. كما أن هناك دول عربية ذات كثافة ونمو سكاني مرتفع وتعاني من الفقر المدقع ومن مستويات عالية من الأمية وفقر في المهارات والموارد البشرية»[1]. وهذه بعض الجوانب الرئيسية التي يتم رصدها وتحليلها:

1. المؤشرات الديموغرافية:

- **نمو السكان:** المنطقة العربية تعاني من زيادة سريعة في عدد السكان، وخاصة بين الشباب. يُشكل هذا تحديًا للحكومات فيما يتعلق بتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية، وخصوصًا أنه لا يتم الاستفادة من هذه الموارد البشرية المهمة بالشكل المطلوب.

- **الهجرة والنزوح:** المنطقة تعاني من موجات نزوح داخلي وخارجي بسبب النزاعات والصراعات، مثل: الصراع على السلطة في السودان، و الحرب الهمجية في فلسطين، ولبنان، والنزاعات في سوريا، واليمن. هذا يؤثر على التركيبة السكانية، ويزيد الضغط

(1) – قياس وتعزيز التقدم والازدهار المجتمعات العربية، نحو تكامل المنطقة العربية ضمن المبادرات الدولية لقياس التقدم في المجتمعات، بحث منشور على الانترنت، ص12، الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/istanbul_277_id_detail_event_document_ar.pdf

على الدول المستضيفة.

2. المؤشرات الاقتصادية:

- **نسب البطالة:** البطالة، وخاصة بين الشباب، تُعد من أكبر التحديات الاقتصادية في المنطقة العربية. هذا له تبعات اجتماعية وسياسية خطيرة.

- **التضخم والفقر:** الأزمات الاقتصادية في بعض الدول مثل: لبنان، وسوريا أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم والفقر، مما أثر بشكل كبير على المستوى المعيشي.

- **التنويع الاقتصادي:** بعض الدول مثل: الإمارات، والسعودية، وتتبعهما دولة قطر، يسعون إلى تنويع مصادر دخلهم بعيدًا عن النفط من خلال الاستثمار في قطاعات جديدة مثل: التكنولوجيا، والسياحة.

3. المؤشرات الاجتماعية:

- **التعليم:** جودة التعليم تختلف من دولة إلى أخرى؛ الدول التي تمر بأزمات مثل: اليمن، وسوريا تعاني من تدهور شديد في نظم التعليم، بينما تسعى دول أخرى مثل: الإمارات، وقطر لتطوير نظم تعليمية حديثة.

- **الصحة:** الأوضاع الصحية تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية؛ الدول التي تشهد حروبًا ونزاعات مثل: السودان، وفلسطين، ولبنان، ودول أخرى تشهد عدم استقرار مثل: سوريا، واليمن تعاني من تدهور في الخدمات الصحية، بينما حققت دول أخرى تقدمًا كبيرًا في هذا المجال، كما هو ظاهر في دول الخليج.

4. المؤشرات السياسية والأمنية:

- **الاستقرار السياسي:** الصراعات السياسية، وعدم الاستقرار الأمني هي سمات مشتركة في كثير من دول العالم العربي، مثل: النزاعات المسلحة في السودان، وسوريا، واليمن، وليبيا هي أمثلة واضحة على ذلك.

- **الحركات الاجتماعية:** المنطقة شهدت احتجاجات واسعة مثل: ثورات الربيع العربي، والتي كانت ناتجة عن تردي الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، وما زالت بعض آثارها مستمرة حتى اليوم.

5. التحليل الجيوسياسي:

- **العلاقات الإقليمية:** العلاقات بين دول المنطقة متشابكة ومعقدة، فالتحالفات والنزاعات تلعب دورًا كبيرًا في التأثير على الاستقرار الإقليمي.

- **التدخلات الأجنبية:** القوى الكبرى مثل: الولايات المتحدة، وروسيا تلعب أدوارًا رئيسية في المنطقة العربية، سواء من خلال التدخلات العسكرية، أو التأثير السياسي والاقتصادي.

تحليل هذه المؤشرات يساعد صناع القرار على وضع سياسات تعزز من الاستقرار والتنمية، كما يساعد المجتمع الدولي على فهم احتياجات المنطقة، والتعامل معها بفعالية.

المحور الثالث:

رصد التحولات الاجتماعية الإقليمية وتحليلها:

التحولات الاجتماعية الإقليمية في المنطقة العربية لعام 2024 تكشف عن مجموعة من الديناميكيات المعقدة التي تأثرت بعوامل متعددة، تتنوع بين الاقتصاد، والسياسة، والتكنولوجيا، فضلاً عن الثقافة والمجتمع. ويعكس هذا عمق التحولات التي تزداد قوة مع مرور السنوات، حيث ترتبط التحولات الاجتماعية الحالية بمجموعة من العوامل والنتائج التي تعيد تشكيل بنية المجتمع العربي بشكل جذري. ومن أبرز ملامح ذلك:

1. التحولات في القيم والمفاهيم الاجتماعية:

- **تحول نمط الأسرة:** يشهد المجتمع العربي تغييرات واضحة في النمط التقليدي للأسرة نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة، وتغير نمط الأولويات الفردية، ما ساهم في تأخير سن الزواج، وانخفاض معدل الإنجاب. هذا الاتجاه قد يؤثر مستقبلاً على التماسك الاجتماعي، والنمو السكاني، كما يفرض على الحكومات وضع سياسات تدعم الأسر الصغيرة، وتراعي احتياجات الأجيال الجديدة.

- **تغير دور المرأة في المجتمع:** يشير ارتفاع مشاركة المرأة في القوى العاملة، وزيادة دورها في القيادة إلى تحولات في التوازن الأسري داخل المجتمعات العربية، وأطلقوا عليه مصطلح الجندري[1]. هذه التغيرات تعكس التطلعات نحو تحقيق مساواة أكبر في الفرص والحقوق، ما قد يؤدي إلى إعادة صياغة الأدوار التقليدية في المجتمع ويؤثر على تركيبة الأسر والعلاقات الاجتماعية.

2. الوعي الثقافي والمعرفي:

- **إعادة تشكيل الهوية الثقافية:** مع ازدياد انفتاح المجتمعات العربية على الثقافات

(1) – الجندرية: جاءت لتسوق المجتمعات البشرية إلى نوع جديد، يغير المفاهيم والمصطلحات على مستوى الأسرة والمجتمع، فيما يخص العلاقة بين الرجل والمرأة في كل المجتمعات البشرية، بمعنى عدم وضع فروق بين الرجل والمرأة.

الأخرى وتدفق المعلومات عبر وسائل التواصل، أصبح الوعي الثقافي أكثر تنوعًا وتقبلاً للاختلاف. هذا التغير يؤدي إلى صراع داخلي في بعض الأحيان بين الأجيال، حيث يسعى الشباب لإعادة تعريف هويتهم بعيدًا عن بعض العادات التقليدية، ما قد يولد تباينات ثقافية داخل المجتمع نفسه.

- **دور التعليم في التحولات الاجتماعية:** تعتمد بعض الدول العربية على تحديث المناهج التعليمية كجزء من استراتيجية تعزيز الفكر النقدي والإبداعي، وهو ما يعزز من وعي الأجيال الشابة، ويدفعها نحو تغيير واقعها الاجتماعي، فالتعليم الحديث لا يسهم فقط في بناء كوادر مهنية، بل يطور رؤية أكثر استقلالية ووعيًا، ما يؤثر على تطلعات الشباب وأدوارهم المستقبلية.

3. التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي:

- **التغير في أساليب التواصل الاجتماعي:** لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام، وتبادل القيم والأفكار، ما أدى إلى ظهور مجتمع أكثر تواصلاً ولكنه قد يكون أكثر عرضة للاستقطاب. إذ تظهر تحديات مثل: نشر المعلومات المضللة، والانقسامات الفكرية والسياسية، ما يستدعي الحاجة إلى تعزيز الوعي الإعلامي، ومهارات التفكير النقدي.

- **انتشار التجارة الإلكترونية والعمل عن بُعد:** ساهم التوسع في التجارة الإلكترونية، وأماكن العمل المرنة في تغيير أساليب الحياة اليومية، حيث أصبح الأفراد يعتمدون أكثر على التكنولوجيا لإدارة شؤونهم الخاصة والمهنية، وبدوره، يخلق هذا الاتجاه جيلاً أكثر اعتمادًا على الحلول الرقمية وأقل ارتباطًا بالأنماط التقليدية للعمل والتجارة، مما يسهم في تعزيز ثقافة الاستقلالية والمرونة.

4. الهجرة وتأثيرها على المجتمع:

- **تنوع الثقافات وتبادل التجارب:** ساهمت الهجرة، سواءً في الداخل أو الخارج، في

تنوع التركيبة السكانية في بعض الدول العربية، مما خلق مزيجًا ثقافيًا أكثر تنوعًا. أدى هذا التنوع إلى تغير بعض القيم السائدة، وإعادة تشكيل الهوية الوطنية بشكل يتماشى مع التعددية الثقافية، وهو ما يعزز التسامح والتفاهم، ولكنه يطرح أيضًا تحديات تتعلق بالاندماج الاجتماعي.

- **أثر الهجرة على التركيبة الديمغرافية:** مع هجرة الشباب إلى الخارج بسبب تحديات اقتصادية واجتماعية، بدأت بعض الدول تواجه نقصًا في القوى العاملة الشابة، ما قد يؤثر على الاقتصاد، ويزيد من التحديات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، يدفع هذا الوضع بعض الدول إلى تبني سياسات جديدة تجذب المواهب، وتحافظ على الكفاءات المحلية.

5. الصحة النفسية والمجتمعية:

- **زيادة الوعي بالصحة النفسية:** نتيجة الضغوط الاجتماعية، والاقتصادية، والتغيرات السريعة، ازداد الوعي بأهمية الصحة النفسية، وضرورة توفير الدعم النفسي. هذا التحول يعكس إدراكًا متزايدًا لحاجة الأفراد إلى الرعاية النفسية كجزء أساسي من جودة الحياة، مما قد يدفع إلى تغيير النظرة التقليدية تجاه الصحة النفسية[1].

- **التحول إلى نمط حياة صحي:** باتت المجتمعات العربية تتبنى بشكل متزايد أنماط حياة صحية تشمل الرياضة والتغذية السليمة، ما يعكس تأثير وسائل التواصل، والتوعية الصحية المتزايدة. هذا الاتجاه يعزز من مستويات الوعي، ويؤثر على خيارات الأفراد في الحياة اليومية، ويخلق جيلاً جديدًا يسعى للحفاظ على صحته والوقاية من الأمراض.

وعليه يمكن القول إن التحولات الاجتماعية في المنطقة العربية لعام 2024 تظهر كتعبير عن مجتمع يتغير بشكل مستمر تحت تأثير قوى خارجية وداخلية متنوعة. ومع أن هذه التحولات قد تواجه بعض التحديات، فإنها تعكس قدرة المجتمعات العربية على التكيف، وتجاوز التقاليد باتجاه مستقبل أكثر حداثة ومرونة.

(1) – العلي، محمد، موعد اليوم العالمي للصحة النفسية 2024 تعزيز الوعي اعالمي بقضايا الصحة النفسية، اليمن الغد، الرابط: https://2u.pw/nbAA5X2q، تاريخ الدخول (10–11–2024)

المحور الرابع:

رصد العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية المؤثرة في الحالة الاجتماعية الإقليمية، وبخاصة «الأزمة» «الأكرانية» مع التركيز على دول الخليج وإفريقيا بعامة، وتركيا واليمن والعراق وتونس وليبيا والسودان بخاصة.

دخلت الأزمة الأوكرانية مرحلة جديدة من التصعيد بعد اعتراف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 21 فبراير 2022، باستقلال جمهوريتي دونتسك، ولوغانسك في منطقة دونباس الواقعة شرقي أوكرانيا بمحاذاة حدود روسيا، وبعدها أطلقت روسيا في 24 فبراير 2022 هجومًا عسكريًا شاملاً ضد أوكرانيا بعد يومين فقط من إعلان هذا الاستقلال، وقد جاء ذلك نتيجة إبداء أوكرانيا نيتها المضي قدمًا في محاولاتها الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي[1].

ولا شك أن هذه الحرب بين الدولتين لها تأثير كبير على الحالة السياسية والاجتماعية الدولية، مما أثر بشكل أو بآخر على الحالة الاجتماعية لدول المنطقة والإقليم بعامة. ويمكن رصد هذه التغيرات، وأثرها على دول الخليج، وإفريقيا، ودول مثل: تركيا، واليمن، والعراق، وتونس، وليبيا، والسودان.

تأثير الأزمة الأوكرانية على دول الخليج:

تحتل العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول الخليج وأوكرانيا مكانة مهمة في ظل تأثير الأزمة الأوكرانية على المنطقة. فقد شهدت هذه الدول تداعيات سلبية على الاقتصاد نتيجة لتقلبات الأسواق العالمية وزيادة أسعار الطاقة، بالإضافة إلى تأثير سلبي على صادراتها واستقرارها الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى تأثيرها السياسي على المنطقة، مما دفع الدول الخليجية إلى إيجاد استراتيجيات جديدة للتعامل مع هذه الظروف والتأثيرات السلبية على الحالة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول[2].

---

(1) – عبده، أحمد جلال محمود، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 16، أكتوبر 2022، ص 415

(2) – أثر الغزو الروسي لأكرانيا على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة الأزمات الدولية، الرابط: https://bit.ly/3Bpw2uN، تاريخ الدخول (16–11–2024)

تأثير الأزمة الأوكرانية على دول إفريقيا:

تعد الأزمة الأوكرانية من الأحداث الدولية المهمة التي أثرت بشكل كبير على الكثير من الدول في جميع أنحاء العالم، لاسيما الدول الأفريقية التي شهدت تأثيرًا واضحًا لهذه الأزمة على عدة جوانب سياسية واقتصادية. فقد أدى تدهور الوضع الأمني في أوكرانيا وتداعياته إلى تغييرات كبيرة في العلاقات الثنائية بين أوكرانيا والدول الأفريقية. على صعيد العلاقات الاقتصادية، فقد تأثرت الدول الأفريقية بشكل مباشر نتيجة تراجع حجم التبادل التجاري بينها وبين أوكرانيا.

فعلى الرغم من أن الدول الأفريقية قد تعتمد بشكل رئيسي على شراكاتها مع دول أخرى في قارة أفريقيا، إلا أنها لا تزال تشعر بالتأثير السلبي لهذه الأزمة على نشاطها التجاري، حيث ارتفعت تكاليف الاستيراد وتراجعت الفرص الاقتصادية، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتفاقم الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول. بالإضافة إلى العواقب الاقتصادية، فإن الأزمة الأوكرانية أثرت أيضًا على العلاقات السياسية بين بعض الدول الأفريقية وأوكرانيا. حدث تعقيد واضح في العلاقات الثنائية بين هذه الدول، مما قد يؤدي إلى صعوبات في التعاون والتنسيق بينهما في مختلف المجالات السياسية. قد تنعكس هذه العلاقات المعقدة على القضايا الإقليمية والدولية الأخرى في القارة الأفريقية، والتي تستدعي التعاون بين الدول المعنية.

بصورة عامة، فإن الأزمة الأوكرانية تعد عاملًا مهمًا يؤثر في مستوى الاستقرار العالمي، لاسيما في الدول الأفريقية ذات الاقتصادات النامية. وتتطلب هذه الأزمة تدابير وسبل حل سياسية فعالة، وتعاون دولي قوي للتغلب على التحديات المشتركة وتعزيز الأمان والاستقرار في المنطقة وعلى المستوى العالمي.

تأثير الأزمة الأوكرانية على تركيا:

تمثل الأزمة الأوكرانية تحديًا كبيرًا لتركيا، حيث تمتلك أوكرانيا أهمية استراتيجية

واقتصادية هائلة بالنسبة لتركيا، وتعتمد تركيا بشكل كبير على وارداتها من الطاقة والغذاء من أوكرانيا، التي تعتبر شريكًا رئيسيًا لها في هذه الصناعات الحيوية، واستمرار هذه الحرب قد يؤدي إلى تأثيرات كبيرة جدًا على مبادرات تركيا الخارجية، حيث تحتل أوكرانيا مكانة استراتيجية رئيسية في هذا السياق.

وتعد الأزمة الأوكرانية تحديًا هائلًا يتطلب من تركيا اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة للتعامل معها. وبالنظر إلى التعقيدات المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة، فإن تحقيق التوازن المطلوب قد يكون أمرًا صعبًا.

ومع ذلك، فإن تركيا مدعوة للعب دور فعال في التوسط والسعي لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة، ومن خلال تعزيز التعاون الدولي والعمل الجماعي، يمكن لتركيا أن تلعب دورًا حاسمًا في استعادة الاستقرار والسلام في المنطقة وتحقيق الرخاء والازدهار للجميع[1].

تأثير الأزمة الأوكرانية على اليمن:

تعتبر الأزمة الأوكرانية من الأحداث الدولية التي قد تكون لها تأثير على اليمن، حيث تعتبر أوكرانيا موردًا مهمًا للقمح، ويمكن أن يؤدي تعطل الإمدادات من أوكرانيا إلى تأثير سلبي على الاقتصاد اليمني. كما أن العلاقات السياسية بين البلدين يمكن أن تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بتطورات الأزمة، مما يستدعي متابعة دقيقة للتطورات السياسية والاقتصادية في كلا البلدين.

ونظرًا لهشاشة الوضع في اليمن، جراء الحرب منذ ما يقارب عشر سنوات، فلا شك أن ذلك سيكون له تأثير كبير على الوضع المعيشي للمواطنين قد لا يستطيعون تحمّله، فالمتوقع ارتفاع أسعار القمح، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، ما يعني زيادة رسوم النقل، وبالتالي انعكاس تلك الرسوم على أسعار القمح المرتفعة أصلا[2].

(1) – يمكن مراجعة تفصيل ذلك في: تداعيات الحرب في أوكرانيا على الاقتصاد التركي، مركز الإمارات للسياسات، وحدة الدراسات الاقتصادية، الرابط: https://epcenter.ae/3uxS1hR، تاريخ الدخول: (10–11–2024)

(2) – قائد، عبد السلام، ما مدى تأثير الحرب في أوكرانيا على الأزمة اليمنية؟، موقع بلقيس، الرابط: https://2u.pw/FJXuoUhX، تاريخ الدخول (10–11–2024)

تأثير الأزمة الأوكرانية على العراق:

تأثرت العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق وأوكرانيا بشكل كبير جرّاء الأزمة الأوكرانية، حيث تم تجميد العديد من الاتفاقيات والعقود الثنائية بين البلدين، بالإضافة إلى ذلك، شهدت التبادلات التجارية انخفاضًا حادًا، وتأثرت استقرارية أسعار النفط والغاز في العراق بسبب الأزمة الأوكرانية، وتداعياتها على الأسواق العالمية مما أثر على الاقتصاد العراقي بشكل عام.

ويمكن القول «إنَّ الانعكاسات والآثار الاقتصادية الناتجة عن الحرب الروسية – الأوكرانية سواء أكانت تلك الآثار المحتملة على الاقتصاد العالمي أم على الاقتصاد العراقي تتوقف بدرجة كبيرة على تطور الحرب ومدها، فكلما طالت الحرب سوف تكون الآثار الاقتصادية أكثر حدة، وفيما يخص الوضع العراقي فما زالت الآثار طفيفة ما دامت الحرب في نطاق ضيق، وإذا ما توسعت الحرب لتشمل جميع العالم، فسوف يتكبد العراق خسائر كبيرة جدًا، ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل على جميع المستويات خاصة السياسية والبشرية، إذ يُعزى ذلك للتوازنات الإقليمية التي ترتبط بطرفي الصراع»[1].

تأثير الأزمة الأوكرانية على تونس:

يتأثر تونس بالأزمة الأوكرانية من خلال التأثير على أسعار النفط والغاز، حيث تتلقى تونس جزءًا كبيرًا من مواردها من النفط والغاز من دول الخليج المتأثرة بالأزمة. إلى جانب ذلك، فإن الأزمة الأوكرانية قد تؤثر على الاقتصاد التونسي عن طريق القيود والتحديات التجارية مع الدول المتأثرة مباشرة بالأزمة. يتطلب ذلك الاهتمام بالتعاون الاقتصادي والعلاقات السياسية بين تونس وأوكرانيا لتقييم الآثار المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع التحديات الناشئة.

(1) – العبودي، علي عبد الرحيم، الآثار العالمية للحرب الروسية – الأكرانية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص16، الرابط: https://2u.pw/ZkDMBwrp، تاريخ الدخول: (2024-11-10)

ومن ثمَّ يمكن القول إن «تونس ليست في منأى عن الانعكاسات السياسية للأزمة خاصة بعد اتخاذها موقفًا محايدًا، في وقت يقف فيه شريكها الأوروبي وقفة رجل واحد ضد روسيا»[1].

تأثير الأزمة الأوكرانية على ليبيا:

تأثرت ليبيا بشكل كبير من الأزمة الأوكرانية من خلال تداعياتها على أسعار النفط والاقتصاد العالمي، مما تسبب في تقليل الإيرادات النفطية للبلاد، وتأثيرها على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتأتي العلاقات السياسية والاقتصادية مع أوكرانيا في هذا السياق كعنصر رئيسي في فهم تأثير الأزمة على ليبيا، حيث يمكن أن تكون هناك صلات اقتصادية مباشرة مع أوكرانيا في مجالات مثل التجارة والاستثمار، بالإضافة إلى العلاقات السياسية التي قد تكون لها تأثير على صعيد الدعم الدولي والتحالفات السياسية في المنطقة.

و«في ظل انشغال اللاعب الروسي بحرب أوكرانيا، وتركيز الأطراف الأوروبية على مواجهة أولويات استحقاقات الطاقة، تبدو ليبيا في الظرف الراهن غير قادرة على المساهمة بشكل أساسي في تلبيتها، بسبب صعوبة زيادة الإنتاج لأسباب لوجستية وأمنية ووجود حقول وموانئ النفط في منطقة ملغّمة بالقوى المسلحة المتصارعة، وخصوصا منها قوات الفاغنر الروسية الداعمة للجنرال حفتر»[2].

تأثير الأزمة الأوكرانية على السودان:

تعتبر العلاقات السياسية والاقتصادية بين السودان وأوكرانيا ضعيفة، حيث لا توجد اتفاقيات كبيرة بين البلدين. ومع ذلك، يمكن أن تؤثر الأزمة الأوكرانية على السودان عبر تأثيرها الاقتصادي على الأسواق العالمية مثل النفط والحبوب، مما قد يؤثر سلبًا على

(1) اليفرني، آمنة، كيف تعمق حرب أوكرانيا الأزمة الاقتصادية في تونس، الأناضول، تونس، الرابط: https://2u.pw/1NLarmNs، تاريخ الدخول: (10-11-2024)

(2) السليمي، منصف، هل تكون ليبيا حقلا مبكرًا لتداعيات حرب أوكرانيا؟ موقع دوتيشه فيلا DW، الرابط: https://2u.pw/jDNudUlh، تاريخ الدخول: (10-11-2024)

اقتصاد السودان الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع الزراعة والنفط. بالإضافة إلى ذلك، قد تتسبب الأزمة في تغيير في توجهات السياسة الخارجية للسودان نحو دول أخرى في سبيل التوازن الاقتصادي والسياسي.

و«تمثل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية المحتملة علي السودان أكبر مهدد علي استقرار نظام الحكم في ما بعد الاتفاق النهائي، سياسيًا و اقتصاديًا لأسباب مرتبطة بانخراط أطراف الصراع نفسها في الأزمة السودانية»[1].

(1) – حواية الله، خالد عثمان، تأثيرات الحرب الروسية الأكرانية على الاقتصاد السوداني قراءة في سياسات ما بعد الاتفاق النهائي، موقع الراكوبة، السودان، الرابط: https://2u.pw/ZNRBIUis، تاريخ الدخول: (10–11–2024)

المحور الخامس:

تحليل تفاعل المتغيرات الاجتماعية إقليميًا:

تفاعل المتغيرات الاجتماعية إقليميًا هو موضوع ذو أهمية كبيرة لفهم الديناميات المتغيرة داخل المجتمعات، وكيفية تأثيرها على بعضها البعض عبر الحدود الإقليمية. ويتأثر التفاعل بين هذه المتغيرات بالعوامل الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية المختلفة، ويشكل عاملًا مؤثرًا في تشكيل الهويات، والسياسات، والاستقرار الاجتماعي، ومن خلال هذا التحليل، يمكننا فهم كيف تتفاعل قضايا مثل الهوية الاجتماعية، والاقتصاد، والتغيرات الثقافية، والسياسية على المستوى الإقليمي.

أولًا: العوامل الاجتماعية وتأثيرها الإقليمي:

تشمل العوامل الاجتماعية التي تؤثر في المجتمعات على المستوى الإقليمي موضوعات مثل التغير الديموغرافي، والتعليم، والنظام القيمي، والعلاقات بين الفئات المجتمعية المختلفة. على سبيل المثال، في المنطقة العربية، تؤدي التغيرات الديموغرافية إلى تحديات مثل زيادة البطالة بين الشباب، والتي تؤثر على الاستقرار الاجتماعي، وقد تؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية. كذلك، يلعب التعليم والثقافة دورًا في تشكيل وعي الأفراد وهويتهم، وبالتالي تؤثر على العلاقة بين الدول، والمجتمعات المختلفة داخل المنطقة.

يتضح أيضًا أن القيم والمعتقدات تختلف من مجتمع لآخر، لكن بفضل التفاعل المستمر بين الأفراد من خلفيات اجتماعية متباينة، يحدث نوع من التأثير المتبادل الذي يؤدي إلى التغيير والتكيف. وبالتالي، فإن فهم تفاعل هذه المتغيرات على المستوى الاجتماعي ضروري لدراسة تأثيرها على النسيج الإقليمي[1].

(1) الطنطاوي، بيان محمد علي، أهمية القيم وأثرها في تغيير المجتمعات، مجلة الربيبة، الجزائر، الرابط: https://2u.pw/We3YiTz، تاريخ الدخول (11-11-2024)

ثانيًا: العوامل الاقتصادية كمتغير مؤثر إقليميًا:

العوامل الاقتصادية تُعد من بين المتغيرات الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على العلاقات بين المجتمعات والدول. ففي المناطق ذات الاقتصاديات المتفاوتة، يمكن للاختلافات الاقتصادية أن تؤدي إلى حركة تنقُّل للعمالة، وتباين في مستويات المعيشة، وتأثيرات على القدرة التنافسية بين الدول المجاورة.

لنأخذ مثالًا على ذلك في منطقة الخليج العربي، حيث لعب الاقتصاد النفطي دورًا رئيسيًا في بناء مجتمعات غنية، وبنية تحتية متطورة مقارنة ببقية الدول العربية، مما جعلها مقصدًا للعمالة المهاجرة من الدول المجاورة. هذا التدفق للعمالة أسهم في تنوع المجتمع، واستيعاب بعض الثقافات المختلفة، ولكنه أيضًا جلب تحديات مرتبطة بالتكامل الاجتماعي وضغط على البنية التحتية.

إضافةً إلى ذلك، تؤدي التفاوتات الاقتصادية إلى تفاوت فرص التنمية، حيث قد تشكل الأزمات الاقتصادية ضغطًا على الدول الفقيرة، وتدفعها إلى طلب الدعم من الدول المجاورة أو منظمات دولية. ومن هنا، فإن التعاون الاقتصادي الإقليمي يكتسب أهمية كبيرة كوسيلة لتعزيز الاستقرار والرفاهية المشتركة.

ثالثًا: العوامل الثقافية وتأثيرها عبر الحدود:

تشمل العوامل الثقافية التي تؤثر على التفاعل الإقليمي بين المجتمعات، من خلال القيم، والعادات، واللغة والدين. ويعتبر الدين على وجه الخصوص متغيرًا قويًا في توجيه السلوك الفردي والجماعي، حيث يمكن للدين أن يسهم في تعزيز التضامن بين المجتمعات الإقليمية، أو أن يؤدي إلى توترات بسبب الاختلافات الدينية أو الطائفية.

على سبيل المثال، تتأثر المنطقة العربية وأفريقيا، بتعدد الأديان والطوائف، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى توترات تؤثر على العلاقات بين الدول والمجتمعات. وبالمثل، تلعب اللغة دورًا كبيرًا، إذ يمكن أن تكون عاملًا موحدًا للمجتمعات المتجاورة، مثل الدول العربية

التي تشترك في اللغة العربية، بينما قد تعاني مناطق أخرى من صعوبات في التواصل بسبب التعدد اللغوي.

تتيح الثقافة، أيضًا، التفاعل الإيجابي بين المجتمعات من خلال تبادل العادات والتقاليد، حيث قد تنتقل أنماط الحياة أو الأزياء أو العادات الغذائية بين الدول عبر التجارة أو السياحة. وقد شهدت مناطق مثل: شمال أفريقيا تأثيرات متبادلة نتيجة التواصل الثقافي مع أوروبا، مما أثر على التوجهات الاجتماعية وطبيعة القيم لدى الأفراد.

رابعًا: التغيرات السياسية وأثرها على التفاعل الاجتماعي الإقليمي:

تلعب العوامل السياسية دورًا كبيرًا في تحديد كيفية تفاعل المتغيرات الاجتماعية إقليميًا. فعلى سبيل المثال، يمكن للسياسات الداخلية أو الخارجية للدول أن تؤثر بشكل مباشر على استقرار المنطقة، وتحديد العلاقات بين الدول. وتعتبر التحالفات السياسية والصراعات والنزاعات الداخلية والخارجية من بين العوامل التي يمكن أن تغير الديناميات الاجتماعية بين الدول.

الصراعات المسلحة، أو الأزمات السياسية قد تؤدي إلى هجرات جماعية ونزوح للأفراد، مما يؤثر على النسيج الاجتماعي للدول المستقبلة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الأزمة السورية، والصراع السوداني الحالي، حيث أدى النزاع إلى حركة نزوح كبيرة إلى دول الجوار مثل الأردن، ولبنان، وتركيا، ومصر، وتشاد، مما أثر على التركيبة السكانية والعلاقات الاجتماعية في هذه الدول[1].

خامسًا: التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها الإقليمي:

في عصر العولمة، أصبحت التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي من أهم العوامل التي تؤثر على تفاعل المتغيرات الاجتماعية إقليميًا، حيث تساهم هذه الوسائل في تقريب

(1) إدريس، محمد السعيد، التطورات المستحدثة في البيئة الإقليمية والدولية وانعكاساتها على النظام العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،
الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/21217.aspx، تاريخ الدخول: (11-11-2024)

المسافات بين الأفراد، وتتيح تبادل الأفكار والقيم بين مختلف الثقافات والمجتمعات بشكل أسرع وأكثر تفاعلًا. هذا التأثير يظهر بوضوح في الاحتجاجات والتحركات الشعبية، حيث أسهمت وسائل التواصل في تنسيق جهود التغيير بين الأفراد في دول مختلفة.

كما أن وسائل التواصل الاجتماعي أظهرت تأثيرًا ملحوظًا في تحريك الشعوب، حيث أدى انتشار الأخبار، والأحداث السياسية، والاجتماعية بسرعة إلى تبني الأفكار أو الاحتجاجات أو الحركات الاجتماعية بشكل متزامن بين دول المنطقة. وقد تمثل هذا في «الربيع العربي» الذي انتشرت فيه الحركات الاحتجاجية من دولة إلى أخرى عبر التواصل الرقمي، وما تبعه من احتجاجات ومظاهرات مختلفة في العالم العربي، مما أدى إلى تغييرات سياسية، واجتماعية كبيرة[1].

(1) – التكنولوجيا والاستبداد.. وسائل التواصل الاجتماعي ونهاية النظام العالمي الليبرالي، الجزيرة نت، الرابط: https://aja.me/56adhh، تاريخ الدخول: (11–11–2024)

المحور السادس:

تحليل تفاعل المتغيرات الاجتماعية الإقليمية مع المتغيرات والعوامل الدولية المؤثرة إقليميًا.

تحليل تفاعل المتغيرات الاجتماعية الإقليمية مع المتغيرات والعوامل الدولية هو موضوع معقد، لأنَّ كلَّ منطقة من العالم تتأثر بمجموعة فريدة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعمل في إطار تأثيرات عالمية مختلفة. ويتناول هذا التحليل التداخلات بين العوامل الإقليمية والدولية، وكيفية تفاعلها معًا لتشكيل الديناميكيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

أولًا: تأثير العوامل الاجتماعية الإقليمية:

تتشكل المتغيرات الاجتماعية الإقليمية نتيجة عوامل داخلية تخص كل منطقة، مثل الهوية الثقافية، والتركيبة الديموغرافية، والقيم والعادات، والمستوى الاقتصادي للسكان. وهذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على طبيعة المجتمع وتفاعل أفراده، وقد تؤدي إلى تشكيل قوى اجتماعية تسعى لإحداث تغييرات معينة، سواء كان ذلك في السياسات العامة، أو في المجالات الاقتصادية، أو الاجتماعية.

على سبيل المثال، المنطقة العربية بما فيها شمال إفريقيا تتسم بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية الخاصة، حيث تتداخل الأعراف القبلية، والدينية مع الهويات الوطنية، وتؤثر قضايا مثل البطالة، وتحديات التعليم، والفقر على حركية المجتمع. ويعمل هذا السياق الاجتماعي على تشكيل الضغوط السياسية التي تتفاعل بدورها مع البيئة الدولية[1].

(1) التحول الاجتماعي في المجتمعات العربية: التحديات والتوقعات، العربية الآن، الرابط: https://:2u.pw/pnsUsj6f، تاريخ الدخول: (12-11-2024)

ثانيًا: العوامل الدولية المؤثرة على المستوى الإقليمي:

تشمل العوامل الدولية المؤثرة قوى عظمى وأحداثًا خارجية، مثل الاقتصاد العالمي، والتحالفات السياسية، والقوى العسكرية. وغالبًا ما تكون هذه العوامل نتاج قوى خارجية تؤثر بشكل غير مباشر على المجتمعات الإقليمية. على سبيل المثال، يشكل الاقتصاد العالمي تأثيرًا قويًا على المناطق الإقليمية، حيث يؤثر التبادل التجاري، وحركة الاستثمارات الدولية في اقتصاديات الدول الإقليمية، مما يجعلها عرضة للتأثر بتقلبات السوق العالمية.

وكذلك التحالفات الدولية، والأزمات الاقتصادية العالمية أيضًا هي عوامل خارجية تؤثر على المناطق الإقليمية. فعلى سبيل المثال، الحروب التجارية بين الدول الكبرى مثل: الولايات المتحدة، والصين قد تؤثر على صادرات وواردات العديد من الدول الإقليمية[1]، وتؤثر أيضًا في أسعار السلع الأساسية، مما يجعل الدول الإقليمية تتعرض لتداعيات اقتصادية غير مستقرة.

ثالثًا: التفاعل بين المتغيرات الاجتماعية والعوامل الدولية:

يتفاعل المجتمع الإقليمي مع العوامل الدولية من خلال ما يمكن تسميته بعملية التأقلم أو التصادم، فبعض المجتمعات الإقليمية تستجيب للعوامل الدولية من خلال تعديل أنظمتها السياسية والاجتماعية، فيما تقوم مجتمعات أخرى بمقاومة هذه التأثيرات للحفاظ على خصوصياتها، من خلال:

1. تأثير القيم الثقافية المحلية:

تلعب القيم الثقافية المحلية دورًا حاسمًا في قبول أو رفض التأثيرات الدولية، في

(1) – By Zack Sabadosa, and others, Trade Titans: The Impact of the U.S.–China Trade War on Global Economics, Cornell SC Johnson College of Business, link: https://business.cornell.edu/hub/١٤/٠٦/٢٠٢٤/trade-titans-impact-us-china-trade-war-global-economics/, Entry date2024–11–12) :)

المجتمعات المحافظة، على سبيل المثال، قد تقابل التأثيرات الثقافية الغربية بمقاومة، وهذا ما يمكن رؤيته في مناطق عدة حيث ترفض بعض المجتمعات الأفكار المستوردة من دول أخرى، مثل الحريات الشخصية، وأساليب الحياة المختلفة، مما يولد نوعًا من التوتر الاجتماعي.

2. التغيرات الديموغرافية:

تؤدي التغيرات السكانية مثل النمو السكاني، والهجرة، والتوزيع العمري للسكان إلى تفاعلات مختلفة مع المتغيرات الدولية، على سبيل المثال، تشهد دول الخليج العربي زيادة في أعداد السكان الشباب، وهذا يؤدي إلى احتياجات متزايدة في التعليم وفرص العمل. وفي ظل العولمة، تصبح هذه الدول معرضة للتأثر بمتطلبات السوق العالمية، فتسعى إلى تطوير بنيتها التحتية وأنظمتها الاقتصادية بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي.

3. التأثيرات الاقتصادية:

التغيرات الاقتصادية الدولية مثل تقلب أسعار النفط، أو تقلبات السوق العالمي تؤثر على السياسات الاقتصادية في الدول الإقليمية، فالدول المعتمدة على تصدير النفط، على سبيل المثال، تواجه تحديات اقتصادية حين تنخفض أسعار النفط عالميًا، مما يدفعها إلى تعديل سياساتها الاقتصادية لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية.

رابعًا: الأمثلة العملية للتفاعل بين العوامل الإقليمية والدولية:

يمكن توضيح تأثير التفاعل بين المتغيرات الإقليمية والدولية من خلال بعض الأمثلة الملموسة:

1. المنطقة العربية وما حولها:

تتأثر المنطقة العربية والإقليم بشكل كبير بالعوامل الدولية، حيث توجد مصالح كبرى للقوى العظمى، وتسعى بعض الدول إلى بسط نفوذها من خلال التدخل السياسي والاقتصادي، وقد يؤدي هذا التدخل إلى تعزيز بعض الصراعات المحلية، فالصراع في

سوريا، على سبيل المثال، ليس ناتجًا فقط عن قضايا داخلية، بل هو نتاج لتدخلات دولية جعلت الوضع أكثر تعقيدًا. وبذلك، يمكن القول إنَّ المتغيرات الاجتماعية الإقليمية تتفاعل بشكل معقد مع الأجندات الدولية.

2. التغيرات المناخية:

أصبحت قضايا التغير المناخي والبيئة عوامل دولية مؤثرة على المستوى الإقليمي وتتأثر المناطق الإقليمية بتغير المناخ، مما يؤدي إلى تحديات تتطلب تعاونًا دوليًا لحلها، فعلى سبيل المثال، تواجه الدول النامية في أفريقيا تهديدات الجفاف، وتغير المناخ، مما يجعلها تعتمد على المساعدات الدولية، وهذا يؤثر على توجهاتها الاقتصادية والسياسية أيضًا.

خامسًا: التحديات والفرص في تفاعل العوامل الإقليمية والدولية:

تتمثل التحديات الأساسية في أن تداخل المتغيرات الاجتماعية مع العوامل الدولية قد يؤدي إلى خلق توترات وصراعات، وقد يؤثر سلبًا على الاستقرار السياسي، والاجتماعي في المنطقة، والتحديات قد تكون اقتصادية، مثل التأثر بالأزمات المالية العالمية، أو سياسية، مثل التدخلات الخارجية التي تؤثر على سيادة الدول.

أما على الجانب الآخر، فإنَّ هذا التفاعل يقدم فرصًا للتنمية والتطور. فعلى سبيل المثال، العولمة تفتح المجال أمام الدول الإقليمية للاستفادة من التكنولوجيا، والتعليم، والتجارة الدولية، مما يساهم في تحسين البنية التحتية ودعم التنمية المستدامة.

المحور السابع:

توقع مسارات المتغيرات الاجتماعية الإقليمية المستقبلية:

توقع مسارات المتغيرات الاجتماعية الإقليمية المستقبلية يُعد موضوعًا مهمًا نظرًا لتزايد التأثيرات الإقليمية والعالمية على المجتمعات المحلية، وتخضع المجتمعات الإقليمية لعوامل متغيرة تؤثر على التركيبة الاجتماعية والسلوكيات والقيم وأنماط الحياة. ومن ثمّ نحاول أن نستعرض أهم المسارات المستقبلية للمتغيرات الاجتماعية الإقليمية، من خلال النظر في بعض العوامل المؤثرة وتوقعات الاتجاهات:

1. التغيرات الديموغرافية:

تشهد بعض المناطق ارتفاعًا كبيرًا في معدلات النمو السكاني (مصر 110 مليون نسمة، السودن 48، الجزائر 45، المغرب 37، السعودية 36)، بينما تواجه مناطق أخرى شيخوخة سكانية وانخفاض في نسبة الشباب (موريتانيا 5 مليون نسمة، قطر 3.1، البحرين 1.85، جيبوتي نحو 1 مليون، جزر القمر 920.000)، ومن المتوقع أن تستمر هذه التباينات السكانية، وتؤثر على القضايا الاجتماعية والاقتصادية في كل منطقة. فمن المحتمل أن تؤدي الشيخوخة السكانية في بعض الدول إلى زيادة الطلب على الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، مما قد يتطلب إعادة توزيع الموارد، وزيادة الاستثمارات في هذه المجالات. في المقابل، قد تواجه الدول ذات النمو السكاني المرتفع تحديات تتعلق بتوفير فرص العمل، والتعليم، والرعاية الصحية للشباب.

2. التغيرات في البنية الأسرية:

مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، من المتوقع أن تتغير البنية الأسرية التقليدية في المستقبل، بما في ذلك زيادة الأسر الصغيرة، وانخفاض نسبة الأسر الممتدة. وقد تؤدي هذه التحولات إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية ودور الأسرة في المجتمع. مثلاً، في

بعض الدول العربية، بدأت تتغير القيم الأسرية بمرور الوقت، حيث يُلاحظ انفتاح على الزواج المتأخر، وزيادة معدلات الطلاق (كما في دول الخليج على سبيل المثال)، وتقبُّل أنماط العيش المستقلة.

3. التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي:

أدت الثورة التكنولوجية إلى تأثير كبير على المجتمعات، خاصة في مجالات التواصل، والتعليم، والاقتصاد، ومن المتوقع أن تستمر تأثيرات التكنولوجيا في تشكيل المتغيرات الاجتماعية المستقبلية، حيث يتوقع أن تزيد منصات التواصل الاجتماعي من الترابط العالمي والتأثير الثقافي المتبادل. ومع ذلك، فإن هذا الترابط يمكن أن يكون سلاحًا ذو حدين؛ فمن ناحية يمكن أن يعزز من التواصل، والتبادل الثقافي، بينما قد يؤدي أيضًا إلى تآكل بعض القيم الثقافية التقليدية وزيادة القلق الاجتماعي.

4. التعليم والتحصيل العلمي:

ستظل المتغيرات المتعلقة بالتعليم والتحصيل العلمي مؤثرة بقوة على المجتمعات الإقليمية. فمع تزايد أهمية التعليم الإلكتروني وظهور أنماط جديدة من التعليم القائم على التقنية، مثل الذكاء الاصطناعي، والتعليم عن بُعد، قد يتغير دور المؤسسات التعليمية التقليدية. وستكون المجتمعات التي تستثمر في تطوير هذه التقنيات أكثر استعدادًا لمواجهة المستقبل. كذلك، من المرجح أن تظهر فجوة تعليمية بين الدول التي تمتلك البنية التحتية المناسبة، والتعليم المتقدم، وتلك التي تفتقر إليها.

5. العمل والبطالة:

تشير التوقعات إلى أن مستقبل العمل سيتأثر بالعديد من العوامل، مثل الأتمتة[1] والذكاء الاصطناعي، مما سيغير من طبيعة الوظائف ويخلق تحديات جديدة لسوق العمل. ومن المتوقع أن تؤدي الأتمتة إلى تراجع في بعض الوظائف التقليدية، مما قد يزيد من معدلات

(1) الأتمتة: جعل الإجراءات والآلات تسير وتعمل بشكل تلقائي بكفاءة أكبر، وزمن أقل وبدون تدخل إنساني.

البطالة في بعض المناطق. وستحتاج المجتمعات إلى سياسات تعليمية، وتدريبية لإعداد الشباب لمواكبة هذا التحول، وضمان فرص عمل مستدامة في المستقبل.

6. التغيرات البيئية والتغير المناخي:

يعد التغير المناخي أحد أكبر التحديات التي تؤثر على المتغيرات الاجتماعية، حيث سيؤدي إلى تغيير نمط الحياة في العديد من المناطق. فقد يتسبب التغير المناخي في نزوح السكان من بعض المناطق بسبب الكوارث الطبيعية، مما قد يؤدي إلى توترات اجتماعية وارتفاع في مستويات الفقر، كما أن ارتفاع درجات الحرارة، وشح المياه قد يفرضان تغييرات في نمط الحياة، ويتطلب ذلك جهودًا لتحقيق الاستدامة البيئية.

7. الصحة العامة وأزمات الصحة العالمية:

إن أزمات الصحة العامة، مثل جائحة كوفيد19-، سلطت الضوء على أهمية البنية التحتية الصحية القوية، وتأثيراتها على المجتمعات. ومن المتوقع أن تزداد الاستثمارات في القطاع الصحي، وتطبيق الأنظمة الصحية الوقائية لمواجهة أي أزمات صحية مستقبلية. وستؤثر هذه الأزمات على أنماط السلوك الاجتماعي، مثل: التوجه نحو العمل عن بُعد، وتجنب التجمعات الكبيرة، مما قد يغير من العلاقات الاجتماعية على المدى البعيد.

8. الهجرة واللجوء:

تعد الهجرة واللجوء من المتغيرات التي قد تزداد وتيرتها في المستقبل نتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية والبيئية. وستواجه بعض الدول تحديات متزايدة من حيث استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين، مما قد يؤثر على التوازن الاجتماعي والثقافي، وستحتاج المجتمعات إلى تطوير سياسات فعّالة لدمج المهاجرين، وضمان التعايش بين المجتمعات المختلفة.

9. القيم والأخلاق:

تتأثر القيم والأخلاق بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ومن المتوقع أن تستمر هذه

القيم في التحول مع مرور الوقت. وقد يشهد المستقبل زيادة في التوجه نحو الليبرالية الاجتماعية، وقبول تنوع أنماط الحياة، مما قد يتطلب إعادة النظر في التشريعات، والسياسات العامة لتتماشى مع هذه التحولات. ومع ذلك، قد يؤدي هذا التغيير إلى صدامات بين الأجيال المختلفة بسبب التباين في القيم والأفكار.

10. التغيرات الثقافية والهوية:

مع العولمة وزيادة تأثير الثقافات الأجنبية، تواجه بعض المجتمعات تحديات في الحفاظ على هويتها الثقافية. ومن المتوقع أن يستمر تأثير العولمة على المجتمعات، ما يؤدي إلى تغييرات في العادات والتقاليد. على الرغم من أن بعض الأفراد قد يتقبلون هذه التغييرات، إلا أن آخرين قد يسعون للحفاظ على الهوية الثقافية. وقد يؤدي هذا التباين إلى خلق ديناميكيات جديدة في العلاقات الاجتماعية، تتعلق بكيفية تعامل الأجيال الشابة مع تقاليدها وموروثاتها[1].

(1) نصار، جمال، الهوية الثقافية وتحديات العولمة، مركز الجزيرة للدراسات، الرابط: https://2u.pw/VIOfA، https://studies.aljazeera.net/ar/issues/20151289524371594 8/01/2015/html، تاريخ الدخول (2024-11-16)

اقتصاد الشرق الأوسط[1] لعام 2024
استمرار تهديد النزاعات وآمال ضعيفة في النمو والاستقرار

أ.عبدالحافظ الصاوي(*)
منتدى الدراسات المستقبلية

(1) المقصود بالشرق الأوسط في هذا التقرير، النطاق الجغرافي، الذي يضم الدول العربية وتركيا وإيران.

(*) باحث وكاتب متخصص في الشؤون الاقتصادية - مدير منتدى الدراسات المستقبلية

مستخلص

يأتي المحور الاقتصادي عن منطقة الشرق الأوسط هذا العام، ليرصد أداء اقتصادات المنطقة في ظِل تحدي استمرار النزاعات التي تشهدها، وكذلك بقاء الآمال الضعيفة بخصوص النمو والاستقرار، وبخاصة أن وقف إطلاق النار في غزة ولبنان، تحيط به الكثير من الشكوك، وذلك في ضوء تصريحات المسؤولين الإسرائيليّين، أو ترامب. كما أن دول النزاع بالمنطقة (ليبيا، اليمن، العراق، الصومال) لا يُنتظَر لها أن تصل إلى الاستقرار في المستقبل القريب، باستثناء ما وصلت إليه سوريا، أو يُنتظَر للسودان.

وقد تضمَّن متن التقرير – الذي يشتمل على مقدمة و6 محاور وخاتمة – ما يشير إلى ضعف الأداء الاقتصادي بالمنطقة، وكذلك المردود المتحقق منه في حياة الأفراد، وذلك بحسب ما استقاه من مصادر البنك الدولي.

تضمَّنت المقدمة إشارات لأهم القضايا التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط خلال فترة عمل التقرير، وكذلك أبرز التهديدات المحيطة بالبيئة الاقتصادية. ثم تناول المحور الأول المؤشرات الاقتصادية الكليَّة التي تعكس صورة أداء النشاط الاقتصادي، حيث استعرض التقرير أبرز هذه المؤشرات، ومعدلات نمو الناتج المحلي في دول المنطقة، وكذلك أداء التجارة الخارجية، ومعدل التضخم، والديون الخارجية، والبطالة والفقر.

وفي المحور الثاني، تمَّ تناول التداعيات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان واليمن، وإن كان التقرير قد ركز في هذا المحور على حالة مصر والكيان الصهيوني، وأرجأ تناول حالة كل من غزة ولبنان إلى المحور الثالث، الذي تضمَّن موضوعات إعادة الإعمار في كل من غزة ولبنان وسوريا. وتناول التقرير بالتحليل أرقامًا تقديرية مستقاة من مصادر أممية ومن كل من البنك والصندوق الدوليّين، كما تضمَّن التحديات التي تواجه إعادة الإعمار، ورصد هذه المحور تحدٍّ مهم، يتعلق بغياب الدور المؤسسي المعبر عن الإقليمي في عملية الإعمار.

أما المحور الرابع، فخُصِّص للمشكلات والقضايا الاقتصادية البارزة، التي وقعت في عام 2024، ومنها أزمة مصر التمويلية، وما حدث بها من إجراءات وما ينتظرها في المستقبل في ضوء إمكانيات الاقتصاد المصري، وكذلك إشكالية التضخم في تركيا، من حيث أسبابها، وما خلفته من مشكلات، وكيفية معالجة الحكومة لها، ثم أزمة العقوبات الاقتصادية في إيران، وأثرها على الاقتصاد الإيراني خلال العام، وما يُنتظَر من تصعيد من جانب ترامب في هذا المضمار.

وباعتبار أن النفط هو عصب اقتصاد منطقة الشرق الأوسط، سواء بالنسبة للدول العربية أو إيران، فإن أعمال المحور الخامس عنيت بانخفاض أسعار النفط وأثره على اقتصادات المنطقة، حيث تناول هذا المحور أثر انخفاض الأسعار على الوضع المالي، وأهمية النفط لاقتصادات المنطقة، وكذلك الأثر على الدول المستوردة للنفط في ظِل انخفاض الأسعار.

واستشرف التقرير في محوره السادس مستقبل الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، في ضوء التحديات التي يفرضها الواقع العالمي، أو تلك التي تفرضها الأجواء السياسية والأمنية والاقتصادية في الإقليم، إلَّا أن العوامل الدولية في ظِل إدارة ترامب للأجندة الأميركية ستكون الأكثر تأثيرًا على واقع اقتصاد المنطقة، لما تحويه هذه الأجندة من قضايا ثلاث مهمة، وهي النفط والتضخم وسعر الفائدة.

وفي الخاتمة، تمَّت الإشارة إلى المخاطر المحيطة بمحاولة العمل لمزيدٍ من تموضع المشروع الشرق الأوسطي، والذي يستهدف دمج إسرائيل في النسيج الاجتماعي للمنطقة، وهو ما يحمل مخاطر كثيرة على المنطقة في مجالات عدة، ولذلك تضمَّنت الخاتمة ضرورة وجود كيان إقليمي على الصعيد الاقتصادي، يعمل على مواجهة كافة التحديات التي تواجهها المنطقة، سواء في مجال إعادة الإعمار، أو التخلص من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتجذرة في واقع منطقة الشرق الأوسط، أو مواجهة محاولة توسع المشروع الشرق أوسطي والتمكين له.

مقدمة

استمرت أجواء الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان تلقي بظلالها على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط، بل والعالم كله على مدار عام 2024، فيكفي أن حركة التجارة في البحر الأحمر تأثرت بشكل كبير، وأدَّت إلى رفع تكلفة النقل والتأمين على السفن والبضائع، مما ساعد بشكل ما على ارتفاع تكلفة السلع في الأسواق الدولية، حتى إن العديد من التقارير المعنية بقراءة مستقبل الاقتصاد العالمي، نظرت بعين الاعتبار إلى أثر تقييد حركة الملاحة في البحر الأحمر، ووضعته في الحسبان عند الحديث عن تعافي أو تعثر معدلات النمو عالميًّا.

وبخصوص دول المنطقة فقد تركت الحرب الإسرائيلية في غزة ولبنان، تداعيات اقتصادية سلبية، على كل من غزة وفلسطين بشكل عام، ولبنان، واليمن، ومصر، والأردن، وكذلك على إسرائيل نفسها، التي اختلت فيها العديد من المؤشرات الاقتصادية، ولولا الدعم الأميركي والغربي لها في هذه الحرب، لانكشف ميزانها الاقتصادي، وما كان لها أن تواصل الحرب في غزة على مدار أكثر من 14 شهرًا. ومع الأيام الأخيرة من عام 2024 وأوائل عام 2025، تمَّ التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وبرز الحديث عن إعادة الإعمار في تلك الدول التي تضررت من الحرب الإسرائيلية بشكل مباشر، وبخاصة في غزة ولبنان واليمن.

وإعادة الإعمار في دول المنطقة قضية مهمة؛ لأن النزاعات تعم المنطقة منذ ما يزيد عن عقد من الزمان، وهي أكثر إلحاحًا في سوريا الآن، بعد سقوط نظام الديكتاتور بشار الأسد، وينتظر لها أن تنطلق أيضًا في السودان واليمن وليبيا والعراق والصومال، بعد أن تنتهي أو تهدأ النزاعات في تلك الدول.. والحديث عن إعادة الإعمار هو حل ومشكلة في نفس الوقت، فكونه حلًّا، فلِما يترتب على إعادة الإعمار من انتعاش اقتصادي وحلول للعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بينما المشكلة تكمن في تمويل

وتكلفة عملية إعادة الإعمار، وهو تحدٍّ يواجه الدول الساعية لإعادة الإعمار، قد يُعرِّضها للاقتراض أو الديون، أو استغراق زمن أكبر لإتمام العملية بدون الاعتماد على الخارج، وتبقى المساعدات الخارجية مهمة في هذا المضار، وإن كان تقديرنا لها أنها لن تكون كافية وحدها، وبخاصة في ظِل وجود أكثر من دولة تحتاج لإعادة الإعمار.

وعلى الصعيد الإقليمي، بقيت حالة الارتهان لأداء النفط في السوق العالمي مؤثرة على الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، سواء المنتجة أو المستوردة للنفط، فلا يزال النفط يمثل المحرك الرئيس لاقتصادات الدول العربية التسع المنتجة والمصدرة للنفط، وكذلك في إيران، ولم يتغير الوضع كثيرًا بالنسبة للدول المستوردة، فهي قابعة في إطار المتغير التابع في معادلة العلاقات الاقتصادية الدولية. ويُقسِّم النفط – من حيث الدخول المترتبة على عوائده – دولَ المنطقة إلى دول ذات دخل مرتفع، وهي دول الخليج الستّ، بينما هناك شريحة تالية وهي الدول متوسطة الدخل، وأخرى منخفضة الدخل. غير أن هذا التصنيف القائم على الدخول المترتبة على عوائد النفط أضيفت إليه شريحة أخرى من الدول منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، بسبب الانقلاب على ثورات الربيع العربي، هي دول النزاع.

ومن خلال رصد الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، وُجِد أن الدول متوسطة الدخل، تعاني من مشكلات اقتصادية مزمنة، على رأسها قضية التمويل، التي ألجأت العديد من هذه الدول إلى الاقتراض بشكل كبير من المؤسسات الدولية، أو أسواق السندات الدولية. والأمر لا يُعَد قاصرًا على الدول العربية، فتركيا شريكة للدول العربية في الأزمة التمويلية، وهو ما رصده التقرير في تناوله لمؤشر الدين الخارجي لدول المنطقة. ولا تُعَد إيران أحسن حالًا في هذا الشأن عن باقي دول المنطقة، فما يمنعها من التوسع في الاقتراض الخارجي، هو العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بشكل كبير منذ عام 2018.

نؤمن أن التغيير يستغرق وقتًا، وبخاصة إذا كان يستهدف الترقي تنمويًّا، ولكن مشكلة دول المنطقة باستثناء تركيا، أنها لا تمتلك أجندة تنموية، وليس لديها برامج أو مشروعات،

يمكن اعتبارها حجر الزاوية لتغيير وجه المنطقة تنمويًا، فلا زالت المنطقة تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، والفقر، والنزوح والهجرة الداخلية والخارجية، وكذلك الاستمرار في الاعتماد على الخارج في توفير السلع الأساسية لمواطنيها.

لقد وضعت الصين الدول النامية، ومن بينها دول الشرق الأوسط في مأزق، من حيث دخولها معترك التحدي التكنولوجي، وتقديمها لنموذج مُتفرِّد، بخصوص التكنولوجيا منخفضة التكاليف. لا شك أن ذلك لم يأتِ من فراغ، أو في زمن قصير، وهو ما يجعلنا نتساءل، متي تتحرك مسيرة دول منطقة الشرق الأوسط نحو تنمية شاملة، عمادها التعليم والتكنولوجيا، وإنتاج السلع الأساسية والاستراتيجية، التي تجعل منها شريكًا في ركب نظام عالمي متعدد الأقطاب. لقد كشفت الضربات التي وجهها الكيان الصهيوني لكل من حزب الله في لبنان وكذلك لإيران، عن وجود ثغرات، بل فجوات تكنولوجية كبيرة، في حين أن المقاومة الإسلامية في غزة أمكنها اختراق التكنولوجيا الإسرائيلية لفترات زمنية ليست بالقصيرة، وحققت حالات نجاح ساعدتها في مواجهة دولة الكيان الصهيوني.

ثمَّة توجهات لدى بعض الدول العربية، لتوجيه استثمارات في اتجاه الذكاء الاصطناعي وغيره من مجالات التكنولوجيا، وتبقى هذه التوجهات محل اختبار إلى أن يُرى لها أثر في حياة تلك الدول ومن حولها، سواء في الإقليم، أو على الصعيد العالمي.

ويبقى مستقبل اقتصاد المنطقة مرهونًا كذلك بحالة السلام المفقود في ربوع المنطقة، بسبب ممارسات إسرائيل، وكذلك توجهات أميركا في ظِل وجود ترامب وتهديداته الدائمة لإيران، وكذلك استمرار التواجد الأجنبي في دول النزاع، وحرصه على استمرار تلك النزاعات، بل وسعيه لتفتيت بعض الدول العربية.

أولًا: المؤشرات الاقتصادية الكليَّة

تقدم المؤشرات الاقتصاية الكليَّة دلالات تقريبية، ويمكن في ضوء المتاح منها قراءة الواقع الاقتصادي، واستخلاص النتائج، والوقوف على الحلول الناجعة. ويبقى تناول المؤشرات الاقتصادية الكليَّة مهمًّا في ضوء التباين الموجود في أداء دول منطقة الشرق الأوسط، وتلافيًا لهذا الأمر، تمَّ الاعتماد بشكل كبير في هذا المحور على التصنيف الخاص بمنظمة الإسكوا، عبر تقاريرها المختلفة عن دول المنطقة، وأضيف إليها ما يخص تركيا وإيران.

- **الناتج المحلي الإجمالي**

قدر متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، في عام 2024، عند 2.5 %، ويتوقع أن يرتفع في عام 2025 إلى 3.9 %[1]. ولكن نظرًا لأن الدول العربية ليست في ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية واحدة، فقد تمَّ تفصيل الأداء فيما يتعلق بمعدل النمو إلى عدة مستويات، وهي:

الدول مرتفعة الدخل: والمقصود بها الدول الخليجية، وقد بلغ معدل النمو بها 3 % في عام 2024، ويتوقع أن يزيد إلى 4.3 % في عام 2025، وذلك بافتراض الدخول في مشروعات البنية الأساسية والسياحة، وكذلك التوسع في التوجه إلى المشروعات غير الهيدروكربونية خلال عام 2025.

أما الدول متوسطة الدخل[2]، فقد قدر معدل النمو بها في عام 2024 عند 2.8 %، ويتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 3.6 % في عام 2025. وقد فسر انخفاض معدل النمو في هذه الشريحة من الدول العربية، بأنه راجع إلى الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان، وما خلفته من آثار على اقتصادات تلك البلدان، من تراجع السياحة، وتأثر حركة الملاحة

(1) منظمة الإسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.. 2023 – 2024.
(2) (الأردن، تونس، الجزائر، لبنان، مصر، المغرب)،

في البحر الأحمر، فضلًا عن الأضرار الاقتصادية التي تفاقمت على لبنان بسبب الحرب. وقد كانت مصر وتونس ولبنان (قبل بدء الحرب الإسرائيلية عليها) تعاني من أزمة تمويلية، ألقت بظلالها الاقتصادية والاجتماعية على هذه البلدان.

وثالث الفئات من بين الدول العربية[1]، **البلدان التي تصنف على أنها مناطق نزاع**، وقد انكمش بها معدل النمو بمقدار 0.1 %. ويتوقع أن يرتفع معدل النمو بهذه البلدان إلى 3 % في عام 2025، وقد يساعد على تحقيق هذا التوقع، التطورات في سوريا، وثورتها التي أطاحت بنظام الديكتاتور الأسد، وكذلك التطورات الإيجابية لتقدم الجيش في السودان، ووقف الحرب الإسرائيلية على كل من غزة ولبنان. وتُظهِر الأرقام، أن الاقتصاد الفلسطيني بشكل إجمالي قد شهد انكماشًا خلال 2024 بنسبة قدرت بنحو 13 % بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة وبعض مناطق الضفة. وكذلك الوضع في السودان، فقد قدر للناتج أن يشهد انكماشًا في عام 2024 بنحو 12.6 %، بسبب تداعيات الحرب هناك، وكذلك الفيضانات التي ضربت البلاد في يونيو 2024.

أما الفئة الأخيرة من بين تصنيفات الدول العربية، من حيث الأداء الاقتصادي، فهي **الدول منخفضة الدخل**[2]، حيث قدر معدل النمو بها في عام 2024 عند 4.4 %. وعلى عكس الفئات الثلاث من الدول العربية، فقد يتراجع معدل النمو بهذه الدول في عام 2025 عند معدل 4 %. ويرجع أداء معدل النمو بهذه البلدان إلى النشاط الاستخراجي بها.

أما تركيا فذهبت توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أن معدل النمو الاقتصادي بها يصل إلى 3.5 % في عام 2024، وأنه سوف يتراجع في عام 2025 إلى 2.6 %[3]. أما معهد الإحصاء التركي، والذي لم يدرج بعد البيانات السنوية الخاصة

(1) (سوريا، فلسطين، السودان، العراق، ليبيا، اليمن)
(2) (جزر القمر، جيبوتي، الصومال، موريتانيا)
(3) وكالة الأناضول، منظمة دولية تتوقع نمو الاقتصاد التركي 3.5 بالمئة في 2024، 4/12/2024.

بمعدل النمو عن عام 2024، فيشير إلى أن الأرقام الخاصة بمعدل النمو على أساس ربع سنوي خلال الفترة (يناير – سبتمبر 2024)، كانت 5.3 % و2.4 % و2.1 %[1]، وهو ما يعني أن المعدل السنوي، قد يكون متوافقًا مع توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بسبب تراجع الأداء في الربعين الثاني والثالث.

وفي إيران بلغ معدل النمو الاقتصادي 3.7 %، ويتوقع أن يتراجع هذا المعدل إلى 3.1 % في عام 2025[2]، إلَّا أن بعض التقديرات ترى أن مجيء ترامب كرئيس لأميركا، من شأنه أن يعقد الأوضاع الاقتصادية في إيران عام 2025 وما بعدها، وأن معدل النمو الاقتصادي بإيران قد يصل إلى 0.8 %، في حين أن الرئيس الإيراني كان قد وعد بتحقيق معدل نمو يصل إلى 8 % خلال السنوات القادمة[3]، وذلك بعد انتخابه رئيسًا للبلاد، وهو أمر مُستبعَد في ظِل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تحيط بإيران.

وبشكل عام، فإنه مما ساعد على رفع معدل النمو الاقتصادي بمنطقة الشرق الأوسط، عند معدل 2.5% خلال عام 2024، أداء معدل النمو بدول الخليج، والتي تعتمد بشكل كبير على أداء قطاع النفط.

- **التجارة الخارجية**

بلغت التجارة الخارجية العربية للسلع والخدمات، نحو 3.1 تريليون دولار في عام 2024، وذلك حسب توقعات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وبذلك يكون حجم التجارة أكبر مما تحقق في عام 2023، حيث كانت قيمة التجارة 2.9 تريليون دولار. وقد ساهمت الصادرات من السلع والخدمات بنحو 1.6 تريليون دولار، في حين أن الواردات السلعية والخدمية قدرت مساهمتها بنحو 1.4 تريليون دولار[4]. وبذلك فقد حقق الميزان

(1) معهد الإحصاء التركي، مؤشر معدل النمو الاقتصادي، https://2u.pw/6XslI4P3
(2) صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2025، ص 11.
(3) الشرق بلومبرج، عودة ترامب تخيم على آفاق الاقتصاد الإيراني في 2025، 26/12/2024.
(4) قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، https://2u.pw/dSWXs4oss

التجاري فائضًا عربيًّا بنحو 241 مليار دولار، ويعود هذا الفائض بشكل كبير إلى حصة النفط في الصادرات العربية.

في مقدمة الدول العربية في كل من الصادرات والواردات السلعية والخدمية دولة الإمارات بما يزيد عن نحو تريليون دولار، منها 582 مليار دولار صادرات من السلع والخدمات، في حين أو واردات الإمارات من السلع والخدمات بلغت 444 مليار دولار، لتحقق فائضًا بنحو 138 مليار دولار. ولكن علينا أنا نأخذ في الاعتبار أن الصادرات الإماراتية تتضمن ما يُعرَف بإعادة التصدير، وهو ما يجعلنا نعيد النظر في أداء الصادرات الإماراتية.

وأتت السعودية في المرتبة الثانية على صعيد كل من الصادرات والواردات العربية، فبلغت قيمة الصادرات السعودية من السلع والخدمات 380 مليار دولار، في حين بلغت الواردات 318 مليار دولار.

ومن الملاحظات الثابتة في قراءة هيكل الصادرات السلعية للدول العربية، أنه يغلب على صادراتها البترول، بينما يغلب على وارداتها العدد والآلات ووسائل الإنتاج والسلع المصنعة.

وفي تركيا، بلغت التجارة السلعية بنهاية 2024، نحو 605 مليار دولار، منها 344 مليار للواردات السلعية، و261 مليار للصادرات السلعية. ويلاحظ أن الصادرات السلعية التركية، لازالت تحافظ على إفادتها من انخفاض سعر الصرف، وتزداد قيمتها عن أداء العام الماضي، حيث بلغت في عام 2023 نحو 255 مليار دولار[1].

أما إيران فالاحصاءات السنوية المتاحة عن تجارتها السلعية عن العام المالي المنتهي في 31 مارس 2024، قد بلغت 153 مليار دولار، منها صادرات بقيمة 86 مليار دولار[2]،

(1) معهد الإحصاء التركي، مؤشر إحصاءات التجارة الخارجية، https://2u.pw/ldfCGbFp
(2) موقع إذاعة طهران، الكشف عن حجم التجارة الخارجية الإيرانية، 2/4/2024.

في حين أن الواردات بلغت 66 مليار دولار، وهو ما يعني وجود فائض تجاري يصل إلى نحو 20 مليار دولار، وثمَّة قيود تفرضها العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، تعرقل تجارتها الخارجية، وكافة أنشطتها الاقتصادية.

- **معدلات التضخم**

ظل التضخم أحد أهم التحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي منذ الربع الأول من عام 2022، بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، وما أدَّت إليه من ارتفاع في تكاليف الحصول على الطاقة، وما تبع ذلك من ارتفاع تكاليف النقل والشحن، وارتفاع تكلفة التمويل برفع سعر الفائدة.

وما كان للدول العربية أن تكون بمنأى عن تلك الآفة، فتأثرت بها بشكل كبير، وتشير الأرقام إلى أن معدل التضخم في المنطقة العربية، قد بلغ 11.9 % في عام 2024، ويتوقع أن يتراجع هذا المعدل في عام 2025 عند 8%[1]. ولكن كما ألمعنا من قبل، فإن أداء التضخم مختلف بين الشرائح المختلفة المكونة للدول العربية.

ففي دول الخليج بلغ معدل التضخم 3 %، وهي الأقل بين مكونات الدول العربية، ويتوقع أن يرتفع معدل التضخم في هذه الدول إلى 4.3 % في عام 2025. أما في الدول متوسطة الدخل فبلغ معدل التضخم بها 20.8 %، ويتوقع أن يتراجع إلى 12.9 % خلال عام 2025. والسبب في الزيادة المرتفعة للتضخم بالدول متوسطة الدخل هو أنها تعاني من هشاشة البنى الاقتصادية، فضلًا عن زيادة تبعيتها للخارج بشكل كبير، وتعرضها لتقلبات الاقتصاد الدولي، وتأثرها سلبيًّا بتلك التقلبات.

وفي الدول التي تعاني نزاعات مسلحة، قدر معدل التضخم بها عام 2024 عند 32.2%، ويتوقع أن ينخفض إلى 22.6%. وفي الدول منخفضة الدخل، جاء التضخم عند معدلات منخفضة مقارنة بما هو عليه الوضع في الدول متوسطة الدخل أو تلك التي تعاني من

(1) منظمة الإسكوا، مصدر سابق.

نزاعات، فقدرت معدلات التضخم في الدول العربية منخفضة الدخل عند 3.8 % في عام 2024، ويتوقع أن تنخفض إلى 3.2 % في عام 2025.

أما تركيا التي تعاني بشكل كبير من ارتفاع معدلات التضخم منذ يونيو 2023، فإن معدل التضخم بها بلغ في نهاية ديسمبر 2024 نحو 44.3 %[1]، وهي نسبة لازالت مرتفعة وتؤرق المجتمع التركي، وتلقي بظلالها على كاهل كل من الأفراد والحكومة. فعلى مستوى الأفراد ثمَّة معاناة في إيجار المساكن، وارتفاع تكاليف الطعام والشراب، وعلى مستوى الحكومة، اضطرت لرفع الحد الأدنى للأجور إلى 630 دولارًا مطلع 2025، بزيادة قدرها 30 % عما كانت عليه الأوضاع في عام 2024.

جدير بالذكر أن معدل التضخم مطلع عام 2024 كان بحدود 64.07 %، وهو ما يعني أن معدل التضخم بنهاية 2024 في تركيا تراجع بنسبة تقترب من 20 %، ولكن أداء معدل التضخم على أساس سنوي كان مضطربًا خلال عام 2024؛ ففي شهري مايو ويونيو من نفس العام، كان معدل التضخم 75.4 % و71.6 % على التوالي.

وعن معدلات التضخم في إيران، تشير الأرقام الخاصة بصندوق النقد الدولي، أنها كانت بحدود 32 % خلال عام 2024، ويتوقع أن تزيد خلال عام 2025، لما ينتظر من تضييقات على أداء الاقتصاد الإيراني بعد عودة ترامب. ويرجع ارتفاع معدل التضخم في إيران إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، والعقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد، وبخاصة منذ عام 2018.

- **الديون الخارجية**

الديون الخارجية واحدة من القضايا المهمة، على الصعيد الاقتصادي، لمساهمتها بشكل كبير في الكشف عن حقيقة الأزمة التمويلية التي تمر بها بلدان منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والبلدان العربية بشكل خاص. فقد بلغت خدمة الدين الخارجي في

(1) البنك المركزي التركي، مؤشر معدل التضخم، https://2u.pw/awAO4rN

الدول العربية 40 مليار دولار في عام 2024، واستحوذت خدمة هذه الديون على 15 % من الإيرادات العامة، مقارنة بـ 7 % في عام 2010. وفي البلدان منخفضة الدخل، زادت أعباء خدمة الديون الخارجية عن مليار دولار خلال عامي 2023 و2024.

ومما يظهر زيادة الأعباء المترتبة على التمويل عبر الديون الخارجية، أنه خلال الفترة من 2010 إلى 2023 ارتفعت القيمة الحقيقية للناتج المحلي للإقليم بنحو 791 مليار دولار، في حين زاد رصيد الديون المستحقة إلى 880 مليار دولار. ومن جانب آخر فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي للمنطقة 3%، في حين وجد أن تكلفة الاقتراض من السوق أعلى من 5% بالنسبة للديون المحلية والخارجية في البلدان العربية متوسطة الدخل[1].

أما بالنسبة للديون الخارجية في تركيا، فقد بلغت 500 مليار دولار، بنهاية عام 2023، بعد أن كانت 457 مليار دولار في عام 2022. ويشير تقرير لوزارة الخزانة التركية، إلى أن الديون الخارجية منها 176 مليار دولار ديون قصيرة الأجل، و324 مليار دولار ديون طويلة الأجل. ومن حيث تقسم الدين بين القطاع العام والخاص، فقد بلغت ديون القطاع الخاص 252.3 مليار دولار مقارنة بنحو 201.6 مليار دولار للحكومة[2]. ويلاحظ أن الفجوة بين دين القطاعين العام والخاص تتقلص على مدار السنوات الماضية، فمِن قبل كان القطاع الخاص يستحوذ على نسبة بحدود 65 % من الدين الخارجي، بينما في عام 2023 تصل نسبته إلى 50.4 %.

- **معدلات البطالة**

تُعَد المنطقة العربية هي الأعلى من بين مناطق العالم من حيث ارتفاع معدلات البطالة، وبخاصة بين الشباب، فالأرقام المنشورة من خلال تقرير منظمة الإسكوا، تبين أن معدل البطالة بلغ 11.5 % خلال عام2024 [3]، وأن البطالة بين الرجال تصل إلى 8.2 %، بينما

(1) الإسكوا، تقرير آفاق الدين والمالية العامة للمنطقة العربية، نوفمبر 2024.
(2) وزارة الخزانة التركية، تقرير إدارة الدين العام، عدد ديسمبر 2024، ص 66.
(3) الإسكوا، مصدر سابق.

ترتفع بين الإناث إلى 20.1 %. ومما يزيد من حدة أزمة البطالة في المنطقة العربية، أن نسبة كبيرة من السكان تقل أعمارهم عن 30 عامًا، ومن هنا ترتفع معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة العربية، فتصل في متوسطها العام إلى 26.4 %، وتبلغ البطالة بين الذكور من الشباب 22 %، بينما تقفز بمعدلات عالية بين الإناث، فتصل إلى 42 %.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للبطالة، وفق مستويات الدخول، ففي دول الدخل المرتفع (دول الخليج) تصل معدلات البطالة إلى 5.4 %، وفي الدول متوسطة الدخل تصل إلى نسبة 10.5 %، وفي دول النزاع تصل البطالة إلى 16.9 % (تقدر البطالة في غزة بنسبة 64 % بسبب الحرب الإسرائيلية)، بينما في الدول العربية منخفضة الدخل تصل البطالة إلى 16.4 %.

وبشكل عام، وفي ضوء مشكلة البطالة بين سكان المنطقة العربية، ولأسباب أخرى سياسية وأمنية، تزيد معدلات الهجرة إلى خارجها، سواء على مستوى الممارسة أو الرغبة فيها، سواء كان ذلك عن طريق الهجرة القسرية، أو الشرعية أو غير الشرعية.

أما عن واقع البطالة في تركيا، فأرقام معهد الإحصاء هناك تشير إلى تراجعها على مدار عام 2024، ففي يناير من نفس العام بلغ معدل البطالة 9 %، وفي أكتوبر 8.7 %، وكون البطالة في تركيا تراجعت إلى أقل من 10 %، فهذا شيء إيجابي، بسبب ما تعانيه تركيا من مشكلات اقتصادية منذ عام 2018. ويتوقع أن تتراجع معدلات البطالة في تركيا في عام 2025، بسبب تطورات الوضع في سوريا، والاحتمالات الكبيرة لعودة بعض السوريّين لبلادهم بعد نجاح الثورة هناك، وهو ما سيؤدي إلى إتاحة فرص عمل أكثر للعاطلين الأتراك أو للداخلين الجدد لسوق العمل.

وفي إيران، تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة في الربع الثالث من عام 2024 بلغ 7.5 %[1]، وهو معدل مقبول في ضوء الاطلاع على معدلات البطالة المنشورة بقاعدة

(1) موقع المؤشرات الاقتصادية، https://2u.pw/V0U8iHw3

بيانات البنك الدولي، والتي تبين أن معدل البطالة في إيران بلغ 9 % في عام 2023. إلَّا أن هذه الأرقام المتواضعة التي لا تتناسب مع ما يعانيه الاقتصاد الإيراني في ظِل العقوبات، يمكن تفسيرها بسيطرة القطاع العام على مقدرات الاقتصاد هناك، وإعمال التوظيف الاجتماعي، الذي يولد مساحات واسعة من البطالة المقنعة، من أجل معالجة مشكلات لها أبعاد سياسية واجتماعية، عن طريق التعيين في وظائف غير حقيقية.

- **معدلات الفقر**

يُعَد الفقر نتيجة طبيعية لما تعانيه المنطقة العربية من حالة عدم استقرار سياسي واقتصادي، بل وأمني أيضًا. ففي ظِل النزاعات المسلحة، من الصعب أن تكون النتائج الاقتصادية إيجابية، حيث تتعرض حياة الأفراد للقلاقل وعدم الاستقرار.

تُظهِر بيانات منظمة الإسكوا، أن معدلات الفقر في المنطقة العربية تتفاوت حسب طبيعة تقسيمات دول المنطقة من حيث مستوى الدخل، فالدول منخفضة الدخل كانت الأعلى من حيث معدلات الفقر في عام 2024، عند معدل 63 %. أما دول النزاعات فبلغ معدل الفقر بها 50 %، ثم أتت بعد ذلك الدول متوسطة الدخل عند معدل فقر 24 %، أما الدول ذات الدخل المرتفع (دول الخليج) فبلغ معدل الفقر بها 10 %.

وكما ذكرنا في تقرير عام 2023، فمِن الأمور الجديدة فيما يتعلق بالواقع الاجتماعي لدول الخليج، الحديث عن معدلات الفقر، ونشرها.

وإذا ما تناولنا المتوسط العام لمعدلات الفقر في المنطقة العربية، فسوف تخبرنا أرقام الإسكوا أن 34 % من سكان المنطقة تحت عتبة الفقر.

أما معدلات الفقر في تركيا خلال عام 2024، فتشير الأرقام إلى بلوغه 13.6 % بزيادة قدرها 0.1 % عن عام 2023، ووجود هذه النسبة من الفقر داخل المجتمع التركي، يفسرها استمرار مشكلة التضخم، الذي أثر على مستوى معيشة الأفراد والأسر بشكل كبير.

وفي إيران، تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الفقر وفق مستويات الإنفاق المختلفة، يضيق بشكل كبير عند احتساب معدل الفقر عند حجم إنفاق 2.15 دولار في اليوم، إلى 0.4 %، وعند حجم إنفاق 3.65 دولار في اليوم، إلى 3.1 %، وعند إنفاق 6.85 دولار إلى 19 %، وذلك كله وفق أسعار 2017 [1].

ثانيًا: تتابع التداعيات الاقتصادية للحرب على غزة

ثمَّة دائرة تأثرت بالحرب الإسرائيلية على غزة وجنوب لبنان خلال عام 2024 بشكل مباشر، وهي الدائرة التي تضم الكيان الصهيوني، وقطاع غزة وجنوب لبنان، وبعض مناطق اليمن، ثم تأتي بعد ذلك دائرة تأثرت بشكل غير مباشر، وهي الدول التي تأثرت بتداعيات الحرب، ومنها مصر والأردن.

الطبيعي أنه في وجود حرب في منطقة الشرق الأوسط، أن تتأثر سوق النفط العالمية بشكل كبير، ويكون التأثير واضحًا في ارتفاع الأسعار، كنتيجة طبيعية لاحتمالات عدم تدفق كميات النفط بالشكل الكافي للطلب العالمي. ولكن ما حدث أن أسعار النفط في السوق الدولية، لم تمر بهذه الأزمة، وأن التأثير كان طفيفًا وغير ملموس، بحيث يؤدي إلى اشتعال الأسعار في السوق الدولية، أو يؤدي إلى احتمالات توقف بعض الدول العربية المصدرة للنفط عن تصديره، كنوع من الاعترض على الممارسات الإسرائيلية، ولكن للأسف لم يحدث هذا، في حين أن الجهود الشعبية من خلال المجتمع الأهلي كانت أكثر تأثيرًا من خلال حملة المقاطعة في الدول العربية، والعديد من دول العالم والتي أثرت بشكل واضح في أداء شركات عالمية داعمة للكيان الصهيوني، من خلال إغلاق بعض فروعها في منطقة الشرق الأوسط، أو تراجع أرباحها.

وعلى الرغم من إعلان وقف إطلاق النار في كل من لبنان وغزة، إلَّا أن الأمور لا تنبئ بانتهاء الحرب وعدم اندلاعها مرة أخرى، فالشواهد التي تتوفر من خلال وسائل الإعلام

(1) البنك الدولي، إيران: الآفاق الاقتصادية أكتوبر 2024، https://2u.pw/OdzRo62Q

عبر تصريحات المسؤولين الإسرائيليّين أو ترامب وإدارته، توحي بإمكانية عودة الحرب مرة أخرى، وهو ما يَعني معاناة اقتصادية جديدة تشمل المنطقة كلها.

وفي تقييم لأثر الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يشير تقرير للبنك الدولي إلى أن تكلفة الصراع في المنطقة لا يمكن للمؤشرات الاقتصادية أن تقيسها، بسبب ما خلفه من خسائر بشرية ومادية. كما يؤكد التقرير عبر نتائجه أنه لو لم تكن هذه الصراعات واقعة في المنطقة، لكن بالإمكان أن يزيد نصيب الفرد من الدخل في البلدان المتضررة من الصراع بنسبة 45 % في المتوسط، وأن ذلك كان واردًا حدوثه بعد 7 سنوات فقط من نشوب الصراع. ومن النتائج المهمة أيضًا في هذا التقرير وصفه لحالة الاقتصاد في المنطقة مقارنة بباقي دول العالم، فيذكر التقرير أن المنطقة تتخلف عن اللحاق ببقية العالم، فلم يزد نصيب الفرد في المنطقة خلال الخمسين سنة الماضية إلَّا بنسبة 62 % فقط، بينما في باقي مناطق الدول الصاعدة والنامية، بلغت هذه النسبة 4 أضعاف، وفي الدول المتقدمة ضعفين[1].

واللافت للنظر على مدار فترة الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان، أن مشروع التطبيع مع الكيان الصهيوني من قبل بعض الدول العربية، لم يتأثر سلبيًّا، لا على الصعيد الاقتصادي ولا السياسي، بل ثمَّة توقعات أن تنضم دول عربية أخرى لدائرة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وبخاصة بعد التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار، وهو ما ستكشف عنه الأيام القادمة خلال عام 2025.

(1) البنك الدولي، النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكتوبر 2024، ص 1.

ومن خلال قراءة ما يُعلن من آثار لتلك الحرب في الإطار الاقتصادي، أمكن رصد وتحليل تلك الآثار[1]، ونشير إلى أهمها فيما يلي:

- **مصر**

الأثر المباشر الذي يمكن رصده بشكل واضح للحرب الإسرائيلية على مصر، من الناحية الاقتصادية، هو تراجع إيرادات قناة السويس، حيث تشير بيانات ميزان المدفوعات للعام المالي 2023/2024 إلى تراجع إيرادات قناة السويس إلى 6.6 مليار دولار مقارنة بـ 8.7 مليار دولار في عام 2022/2023 [2].

تقدر هذه الخسائر بنحو 2.1 مليار دولار، ويرجع السبب في تحقيق هذا التراجع في إيرادات قناة السويس إلى الإجراءات التي اتخذها الحوثيون في البحر الأحمر، والتي أثرت على حركة الملاحة في القناة، حيث اتخذت السفن طريقًا أخر بديلًا، بعيدًا عن التعرض للإجراءات المفروضة من قبل جماعة الحوثيّين.

لا شك أن هناك آثارًا أخرى تتعلق بتراجع مؤقت لأداء قطاع السياحة، وذلك خلال الشهور الأولى للحرب، ولكن السياحة استعادت عافيتها فيما بعد، وتظهر البيانات الخاصة بميزان المدفوعات أن الإيرادات السنوية للسياحة بلغت 14.3 مليار دولار خلال العام المالي 2023/2024، مقارنة بـ 13.6 مليار دولار، أي أن الحصيلة النهائية خلال العام كانت زيادة قدرها نحو 700 مليون دولار.

كما تعرض معبر رفح للاعتداءات من قبل القوات الإسرائيلية، وتمَّ إيقاف العمل به، بعد احتلال القوات الإسرائيلية لمنطقة المعبر. وكانت التجارة السلعية لقطاع غزة تمر عبر هذا المعبر، بنحو 500 شاحنة يوميًّا. ولا شك أن هذا العدد من الشاحنات، كان يمثل فرصة للتجارة السلعية مع مصر، وتوقف العمل بالمعبر خلال هذه الفترة، لا شك أثرًا

(1) ما يتعلق بتداعيات الحرب في غزة على غزة ولبنان، سوف نتناوله في المحور التالي الخاص بإعادة الإعمار.
(2) البنك المركزي المصري، البيان الصحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية 2024/2023، https://2u.pw/f37WNfNL

سلبيًّا على عوائد مصر من تلك التجارة.

وكانت تقديرات للأمم المتحدة قد ذهبت إلى وجود تأثيرات سلبية للحرب في غزة على الاقتصاد المصري مما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى 2.6 % و3 %، وارتفاع معدلات البطالة من 7.8 % إلى 8.7 %[1].

ويتوقع بعد وقف إطلاق النار في 19 يناير 2025، ودخوله حيز التنفيذ، والبدء في دخول المساعدات مرة أخرى لقطاع غزة، وكذلك المساعدات الأخرى، المتعلقة بالمستشفيات أو دخول بعض المعدات، أن تؤدي إلى إفادة الأنشطة الاقتصادية بمصر من هذا الأمر؛ لأن معظم الهيئات العاملة من المجتمع المدني أو الحكومات الراغبة في تقديم مساعدات لغزة، تفضل الشراء من مصر، توفيرًا لتكلفة النقل، والجمارك وما إلى ذلك من مصروفات أخرى.

- **الكيان الصهيوني**

وفق أرقام منشورة على لسان مسؤولين إسرائيليّين، فإن الأضرار الاقتصادية التي أصابت الكيان منذ الحرب، وخلال عام 2024 على وجه الخصوص، تتبلور في تراجع معدلات النمو الاقتصادي ليكون بحدود 0.4 %، وأن فاتورة الحرب قدرت بنحو 68 مليار دولار، كما أن العجز في الموازنة العامة لدولة الكيان قدر بـ 6.9 %. وفي ضوء توسعة ممارسات الكيان الصهيوني للحرب في عام 2024 لتشمل جنوب لبنان، فقد تمَّ تعديل الموازنة لدولة الكيان ثلاث مرات، لتزيد من اعتماداتها، لتغطية نفقات الدفاع.

وكان من الطبيعي أن يختل الوضع المالي بإسرائيل، فتمويل الحرب وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، أدَّى إلى لجوء الكيان الصهيوني للاقتراض لسد الفجوة التمويلية، فقدرت القروض التي حصل عليها الكيان الصهيوني منذ بداية الحرب حتى نهاية 2024

(1) الأمم المتحدة، تأثير الحرب في غزة على مصر: توقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع التنمية البشرية، 5/5/2024.

بنحو 76 مليار دولار[1]، وإن كانت التصريحات تذهب إلى أن معظمها أتى من السوق المحلية، إلَّا أن الأمر قد يكون على خلاف ذلك، وبخاصة أن إسرائيل تجد لها داعمين من أميركا ودول أوروبا وشركات كبرى، ويتوقع أن تستمر إسرائيل في الاقتراض خلال 2025 بنحو 43.5 مليار دولار، ويأتي تمويل نفقات الدفاع كأولوية بالنسبة لدولة الكيان، حيث تقرر رفع ميزانية الدفاع بنحو 5.6 مليار دولار على مدار السنوات العشر القادمة، وهو ما يمثل 1 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدر الإنفاق الحالي للكيان على الدفاع بنحو 30 مليار دولار، وهو ما يزيد بنسبة 65 % عما كان عليه الوضع قبل عملية «طوفان الأقصى».

وتشير البيانات المنشورة عن وضع الاقتصاد الإسرائيلي إلى أن قطاعات البناء والسياحة والتصدير تأثرت بشكل كبير، فضلًا عن التأثير السلبي على الموانئ والمطارات هناك، فقد ترجعت معدلات السياحة في إسرائيل خلال النصف الأول من 2024 بنسبة 75 % مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2023، والمعلوم أن قطاع السياحة يوفر نحو 150 ألف وظيفة، وبما يعادل نسبة 3.8 % من إجمالي الوظائف بإسرائيل، وفي إطار تكاليف الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي في المجال السياحي، فقد أنفقت دولة الكيان 800 مليون دولار لتغطية نفقات إسكان النازحين في الفنادق خلال الشهور الستة الأولى من بداية الحرب.

والآثار المذكور عاليه، قد يتم تصنيفها في إطار الأضرار العامة في المجال الاقتصادي، ولكن من الآثار الاستراتجية تلك المتعلقة بهجرة الإسرائيليّين للخارج، بسبب الحرب، فتشير الإحصاءات إلى أن مَن غادروا إسرائيل في 2024 بلغ عددهم 82.7 ألف في المتوسط، مقارنة بنحو 36.9 ألف خلال الفترة 2018 – 2022 [2]. وما يمكن البناء عليه في إطار ارتفاع أعداد المهاجرين، تلك المخاطر المتعلقة بالعيش في إسرائيل، أو فقدان عنصر الاستقرار لدى مَن يفكرون في الهجرة إلى إسرائيل مستقبلًا.

(1) الشرق بلومبرج، إسرائيل تستدين 76 مليار دولار لتمويل الحرب، 13/1/2025.
(2) المصدر السابق، معدلات هجرة الإسرائيليين تتضاعف في 2024 وسط استمرار الحرب، 1/1/2025.

ثالثًا: إعادة الإعمار (غزة، لبنان، سوريا)

ثمَّة تطورات جديدة تشهدها المنطقة على الصعيد السياسي، ولا شك في أنه سيكون لها تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم هذه التطورات، الوصول لاتفاق وقف إطلاق النار بين الكيان الصهيوني وحزب الله اللبناني في 27 نوفمبر 2024، ثم نجاح الثوة السورية، ورحيل الديكتاتور بشار الأسد في 8 ديسمبر 2024. كما شهد مطلع عام 2025 اتفاقًا لوقف اطلاق النار في غزة، والذي دخل حيز التنفيذ في 19 يناير 2025. وحسب تطور الوضع في السودان، فإن قوات الجيش هناك تستمر في استعادة المواقع والمدن التي كانت تسيطر عليها مليشيات الدعم السريع، التي أدخلت السودان في دوامة من النزاع المسلح، أدَّت إلى نزوح وهجرة أعداد كبيرة من أبناء الشعب السوداني، كما أوجدت حالة من الخلل الواضح في الأداء الاقتصادي للبلاد، والذي يعاني من ضعف في الأساس.

إلَّا أن عملية إعادة الإعمار تستوجب البدء السريع في الدول الثلاث الأولى، وهي غزة ولبنان وسوريا، وثمَّة تقديرات وتحديات تفرض نفسها في قضية إعادة الإعمار بهذه المناطق، وعلى رأسها قضية التمويل، فهل سيكون الاعتماد بشكل رئيس على جهود المساعدات الدولية لتحقيق إعادة الإعمار، أم ستكون هناك مصادر أخرى؟ لم تتبلور بعد مبادرة عربية للمساعدة في هذا الأمر، وإن كانت ثمَّة وعود، وفي بعض الدول أُتخِذت خطوات عملية لإعادة الإعمار في سوريا مثلًا، ولكنها في إطار كل قطر عربي على حدة.

وثمَّة قضية مهمة تخص إعادة الإعمار، ففي حالة غزة ولبنان، مَن قامت بهدم المباني والبنية الأساسية والمؤسسات الاقتصادية والخدمية، هي إسرائيل، وفي سوريا ساهمت دول عدة في ارتكاب جرائم الهدم بصوره المختلفة، منها أميركا وروسيا وإيران وإسرائيل، وبالتالي لابد أن تتحمل هذه الأطراف تكلفة إعادة البناء، وعلى كل من سوريا والسلطة الفلسطينية ولبنان، أن تسعى باتخاذ خطوات لمطالبة هذه الدول بتعويضات. فالسكوت

عن هذه الخطوة، سيجعل أمد إعادة الإعمار طويل، ومن ناحيةٍ أخرى، سيشجع هذه القوى الغاشمة على ارتكاب جريمتها مرة أخرى. وحتى تكون المساعدات العربية ناجعة، لابد من تكوين كيان عربي مؤسسي يتبنى عملية إعادة الإعمار في الدول الثلاث، وتكون تحت يديه التزامات لكل قطر قادر على المساهمة في إعادة الإعمار. ولا يخفى علينا دور مهم في عملية إعادة الإعمار، وهو دور المجتمع المدني في الدول العربية وفي العالم أجمع، لذلك فإعداد برامج إعادة الإعمار تتطلب عملية حصر، وحسن عرضها على المانحين.

ونتناول كل حالة من هذه الحالات التي تستلزم القيام بعمليات إعادة الإعمار في السطور الآتية:

- **إعادة الإعمار في غزة**

بعد دخول وقف اطلاق النار حيز التنفيذ في 19 يناير 2025، لازالت الأمور تتكشف حول الدمار التي تعرضت له غزة بسبب الاعتداءات الإسرائيلية. وعلى مدار شهور الحرب، صدرت عدة تقديرات حول الخسائر التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة، من حيث الخسائر البشرية، أو المادية والاقتصادية.

وفي سبتمبر 2024، صدر تقرير للأمم المتحدة، بشأن تأثير الحرب في غزة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وكان أبرز هذه النتائج ما يلي:

يتوقع أن يرتفع معدل الفقر في فلسطين بنهاية عام 2024 إلى 74.3 %، ليشمل 4.1 مليون من السكان في عموم فلسطين. وقد انضم نتيجة لأحداث الحرب في غزة قرابة 2.61 مليون مواطن إلى مصاف الفقراء، ويتوقع التقرير أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني بنحو 35.1 % بنهاية عام 2024، وأن تصل البطالة إلى 49.9 %.

ويذهب التقرير إلى أن مؤشر التنمية البشرية في غزة يقدر له أن يصل إلى 0.408

وهو المستوى الذي كانت عليه الأوضاع في عام 1955، وهو ما يعني محو جهود التنمية لفترة 69 عامًا.

وتصور التقرير وضع التعافي في غزة في إطار ثلاثة احتمالات، الأول غياب التعافي، والثاني التعافي المقيد، والثالث التعافي غير المقيد، واشترط للأخير رفع القيود عن العمال الفلسطينيّين، وإعادة عائدات المقاصة المحتجزة لدى إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية، ووصول نحو 280 مليون دولار مساعدات بشكل سنوي. وتوقع في حالة نجاح سيناريو التعافي غير المقيد أن يتحقق معدل زيادة 1 % في انتاجية الاقتصاد الفلسطيني، وأن تتراجع معدلات الفقر، وأن تصل معدلات البطالة إلى 26 %[1].

أما ما يتوقع لغزة على وجه التحديد، فقد أصدرت مؤسسة راند البحثية الأميركية، تقديرًا فيما يتعلق بالخسائر التي لحقت بغزة، وكذلك تقديرًا لتكلفة إعادة الإعمار، حيث قدرت تلك التكلفة بنحو 80 مليار دولار. أما عن الخسائر فقد قدرت كمية الانقاض بنحو 42 مليون طن، وأنها تتطلب تكلفة لإزالتها تقدر بنحو 700 مليون دولار، وتستغرق هذه العملية نحو 5 سنوات. أما عن الدمار الذي لحق بالمساكن فقدرته بأن 70% من المساكن التي تضررت بشكل جزئي أو كلي، وفقد نحو مليون شخص منازلهم، ونال التدمير جزءًا كبيرًا من المستشفيات (90 % من المرافق الصحية تمَّ تدميرها) والمدارس، والمؤسسات الاقتصادية، والتي تعود في غالبيتها للقطاع الخاص. وعلى المستوى الإنساني أوجدت الحرب على غزة 17 ألف يتيم، كما نقلت راند عن منظمة العمل الدولية أن 25 % ممن استشهدوا في الحرب على غزة من الرجال الذين كانوا في سِن العمل[2].

وفيما يتعلق بجانب التمويل لإعادة الإعمار في غزة، فهناك عدة إشكاليات تتعلق بهذا الأمر، منها مَن سيقوم بعملية إعادة الإعمار، وتحت أي مظلة، فضلًا عن من سيتحمل التكلفة؟

(1) الأمم المتحدة، تقرير أممي: الحرب على غزة تمحو 70 عامًا من التقدم والنمو، 22/10/2024.
(2) الجزيرة نت، دراسة: 80 مليار دولار لإعادة إعمار غزة و700 مليون لرفع الأنقاض، 15/9/2024.

- **إعادة الإعمار في لبنان**

من التقديرات المتاحة والتي تقدم تصورًا لتكلفة إعادة الإعمار في لبنان، تلك الصادرة عن البنك الدولي عبر تقريره الصادر في 14 نوفمبر 2024، بعنوان «التقييم الأولي للأضرار والخسائر في لبنان». ذهب التقدير إلى أن إجمالي الأضرار الاقتصادية نتيجة الحرب الإسرائيلية على حزب الله في عام 2024، قدرت بنحو 8.5 مليار دولار، منها 3.4 مليار دولار كأضرار مادية، و5.1 مليار دولار خسائر اقتصادية، كما أن الحرب الإسرائيلية على حزب الله أدَّت إلى خفض نمو الناتج المحلي بلبنان بنحو 6.6 % على الأقل خلال عام 2024.

وما نتج عن خفض للناتج المحلي بلبنان نتيجة الحرب، من شأنه أن يفاقم الانكماش الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد منذ 5 سنوات مضت قبل الحرب، حيث تجاوز انكماش الاقتصاد اللبناني خلال هذه السنوات الخمس نحو 34 %. ومما ذكره تقرير البنك الدولي عن الخسائر المادية والاقتصادية في لبنان على سبيل المثال، وجود 875 ألف نازح، وفقدان 166 ألف مواطن لوظائفهم، وهو ما مثل لهم خسائر تقدر بنحو 168 مليون دولار. أما على المستوى القطاعي، وما لحق بالقطاعات الاقتصادية من خسائر، فقدر التقرير خسائر قطاع السكان بنحو 3.2 مليار دولار، حيث تضرر قرابة 100 ألف وحدة سكانية بشكل جزئي أو كلي. وقدرت خسائر قطاع التجارة بنحو 2 مليار دولار، وخسائر قطاع الزراعة بـ 1.2 مليار دولار[1]. ومؤخرًا أعلن البنك الدولي عن رصده لمبلغ 736 مليون دولار لتمويل أربعة مشاريع في لبنان، في مجالات الزراعة والطاقة والمياه، وذلك عبر قروض يقدمها البنك للبنان، ولكن هذه الخطوة تحتاج إلى موافقة المجلس النيابي[2].

(1) البنك الدولي، https://2u.pw/cXn4PNGT
(2) العربي الجديد، البنك الدولي: سندعم لبنان في المرحلة الانتقالية، 30/1/2025.

- **إعادة الإعمار في سوريا**

ضمن أعمال تقرير لمنظمتين أمميتين، حول مستقبل الاقتصادي السوري بعد الثورة، جاء محور إعادة الإعمار، كأحد ركائز نجاح سيناريو التعافي، التي رصدها التقرير. وفي ضوء رصد واقع الاقتصاد السوري، بَيَّن التقرير أن نصف سكان سوريا الآن في فقر مدقع، وأن الاقتصاد السوري انكمش بمقدار الثلثين، بين عامي 2011 و2024. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي لسوريا بنسبة 64 % من بداية النزاع في 2011، وفقدت الليرة السورية ثلثي قيمتها في عام 2023 فقط، مما أدَّى إلى ارتفاع التضخم إلى نسبة 40 % في عام 2024.

وضمن بيانات واقع الاقتصاد السوري، أشار البيان إلى وجود 16.7 مليون شخص – أي ما يزيد عن ثلثي السكان – يحتاجون إلى أحد أشكال المساعدة الإنسانية. ويلاحظ ارتفاع معدلات سوء التغذية بين عموم السكان في سوريا، كما يوجد نحو 7 مليون نازح.

وضع التقرير شروطًا لتحقيق حالة نجاح بشأن سيناريو تعافي الاقتصاد السوري، وهي إعطاء أولوية لإعادة الإعمار، وتنفيذ إصلاحات الحوكمة، وتأمين مساعدات دولية كافية. وهنا بيت القصيد، فإعطاء أولوية لإعادة الإعمار وتنفيذ إصلاحات الحوكمة، هما واجب الحكومة، ويمكن مطالبتها بأن تضع البرامج الخاصة بذلك، ولكن اعتماد سيناريو التعافي على تأمين مساعدات دولية كافية، كأحد متطلبات نجاح السيناريو يفتقد للواقعية، فالمساعدات عادة ما تكون محدودة، وقصيرة الأجل، ولا تصلح لمتطلب كبير مثل إعادة الإعمار، فتمويل مشروع إعادة الإعمار في سوريا يستأهل الاهتمام وبيان المضي فيه، ومعرفة مصارده، حتى يمكن من خلاله بناء سيناريوهات تحسن أداء الناتج المحلي الإجمالي وما يرتبط به من إنعاش للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وقدر التقرير أن يؤدي تحقيق متطلبات نجاح سيناريو التعافي إلى نمو الناتج المحلي لسوريا بنسبة 13 % سنويًا، بين عامي 2024 و2030. وسوف يكون نمو الناتج في هذه

الحالة بنسبة 80 % من مستواه قبل اندلاع النزاع في سوريا، ويكون نصيب الفرد من الناتج المحلي بحدود نصف ما كان عليه في عام 2010. ولكي يصل إلى مستوى 100 % مما كان عليه قبل النزاع، يستلزم الأمر مد الفترة إلى عام 2036، وأن يكون معدل النمو في الفترة من 2023 إلى 2036 بنسبة 5 %[1].

وفيما يخص تكلفة إعادة الإعمار في سوريا، ذكرت تقديرات خاصة بالأمم المتحدة، أنها ستكون بحدود 400 مليار دولار تقريبًا[2]. وعلينا أن نعي أن عملية إعادة الإعمار، وإن كانت سوف تتسم بالاستمرارية حتى تنتهي، إلَّا أنها ستمثل جزءًا كبيرًا من برامج التمويل المحلية، بالإضافة إلى المساعدات الخارجية، وخلال الفترة الماضية أعلن عن استعداد بعض الدول العربية لتقديم مساعدات لسوريا من أجل إعادة الإعمار، ولكن دون تحديد حجم هذه المساعدات، أو توقيتاتها.

رابعًا: مشكلات هيكلية لاقتصادات بعض دول المنطقة

كما ذكرنا من قبل فإن المنطقة لديها واقع اقتصادي مهترئ، تسبب في العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، سواء فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، أو ارتفاع معدلات البطالة، وعجز الموازنة، وارتفاع معدلات المديونية. ولكل قطر خصوصيته في تراكم هذه المشكلات، والتداعيات التي نتجت عنها، ولكن في هذه السطور، سوف نشير إلى أبرز المشكلات الاقتصادية التي ألمَّت ببعض الاقتصادات في المنطقة، كما هو الحال في مصر وتركيا وإيران. ولا يعني ذلك أن باقي الدول كانت في حالة من التعافي الاقتصادي، ولكن عام 2024 شهد بروز هذه المشكلات في تلك الدول.

(1) الإسكوا، سورية عند مفترق طرق: نحو مرحلة انتقالية مستقرة، يناير 2025.
(2) الجزيرة نت، تمويل إعادة إعمار سورية.. مقدرات وطنية ومنح عربية، 27/1/2025.

- **مصر وأزمتها التمويلية**

كان مطلع عام 2024، مؤشرًا على حالة من التأزم المالي في مصر، حيث كانت أعباء الديون الخارجية ضاغطة، والتداعيات الخاصة بالحرب على غزة حاضرة ومؤثرة على بعض موارد النقد الأجنبي بمصر، وبخاصة فيما يتعلق بتراجع إيرادات قناة السويس، كما أن مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولي، كانت قد تعثرت بسبب عدم اعتماد بعض المراجعات الدورية للصندوق، بشأن اعتماد أحد شرائح قرض الصندوق لمصر، وفي نفس الوقت بدأت بعض الأموال الساخنة تخرج من مصر بسبب التداعيات الأمنية الناتجة عن الحرب الإسرائيلية على غزة.

إلَّا أن المخرج هذه المرة من الأزمة التمويلية في مصر، جاء عبر عملية بيع أراضي في محافظة مرسى مطروح، أو ما يُعرَف بصفقة رأس الحكمة، لصالح دولة الإمارات، حيث أتاحت الصفقة لمصر تمويلًا يقدر بنحو 35 مليار دولار[1]، خُصِم منها نحو 11 مليار دولار كانت ودائع لدولة الإمارات لدى البنك المركزي المصري، وحصلت مصر على دفعة أخرى نقدًا من قيمة الصفقة، وهو ما ساعد على سداد بعض الديون الخارجية، وظهر ذلك عبر بيانات الدين الخارجي لمصر، الذي تراجع من نحو 167 مليار دولار إلى 152 مليار دولار، وقد أدى ذلك بلا شك إلى تخفيف عبء الديون الخارجية.

وعقب انفراجة صفقة رأس الحكمة، شهدت المفاوضات بين مصر وصندوق النقد الدولي تطورًا إيجابيًّا، أدَّى إلى تحسن العلاقة بين الطرفين، والوصول إلى إجراءات، تتعلق بإقدام مصر على برنامج جديد للتخلص من المؤسسات العامة، وكذلك تبني ما وُصِف بسعر صرف مرن، وهو ما نتج عنه بالفعل تحرك سعر الصرف أواخر عام 2024، ومطلع 2025.

وفي ضوء ما اتخذته مصر من إجراءات تتعلق بسعر الصرف، وسعر الفائدة، عادت مرة

(1) الشرق الأوسط، مصر تعلن تفاصيل «صفقة رأس الحكمة» متطلعة لأثر سياسي واقتصادي مستدام، 23/2/2024.

أخرى الأموال الساخنة لمصر، حيث تشير الأرقام إلى بلوغ رصيد هذه الأموال في مصر نحو 38.1 مليار دولار بنهاية أكتوبر 2024 [1].

ولكن نظرة تحليلية على ما يمكن أن نسميه مسكنات لأزمة مصر التمويلية لا تجعلنا نذهب إلى استنتاج أن مصر تخلصت من أزمتها التمويلية، بسبب أن مسألة عوائد بيع الأصول الرأسمالية لا تعد إيرادًا دائمًا يمكن البناء عليه، كما أن الأموال الساخنة لها مخاطر كبيرة، وقد ألقت على مصر بظلالها السلبية عقب أزمة كورونا. ومن هنا يمكن القول بأن أسباب أزمة مصر التمويلية لازالت قائمة، وقابلة للانفجار خلال الفترة القادمة. ومن أسباب بقاء الأزمة التمويلية في مصر على ما هي عليه، وبما تحمله من أضرار ومخاطر، ما يلي:

* لاتزال مصر تعاني من عجز في ميزانها التجاري، كمشكلة مزمنة، لها عقود زمنية ممتدة، وحسب بيانات ميزان المدفوعات لعام 2023/2024 بلغ العجز التجاري 39.5 مليار دولار.

* تراجعت الصادرات السلعية لمصر في نفس العام من 39 مليار دولار إلى 32 مليار دولار، وذلك بسبب تراجع قيمة الصادرات البترولية بنحو 7 مليارات دولار[2].

* أصبحت الاستثمارات الأجنبية (مباشرة وغير مباشرة) عبئًا على ميزان المدفوعات، حيث بلغت مدفوعات الاستثمار لصالح المستثمرين الأجانب 19.4 مليار دولار.

* تمثل الإيرادات الريعية لمصر عماد حصيلتها من النقد الأجنبي، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات الظروف الإقليمية والدولية، كما يحدث مرارًا بالنسبة لقطاعي السياحة وقناة السويس، ويتطلب الأمر أن يكون لمصر موارد ذاتية من النقد الأجنبي تعتمد على مصادر أفضل من تلك المصادر الريعية.

(1) مصراوي، 38.17 مليار دولار.. ماذا تعني قفزة الأموال الساخنة القياسية في مصر؟ 13/1/2025.
(2) البنك المركزي المصري، بيان صحفي بشأن ميزان المدفوعات للعام المالي 2023/2024.

من المفيد، أن نشير إلى أن الأزمة التمويلية التي تعانيها مصر، ليست قائمة بذاتها، ولكنها كانت نتيجة لإدارة اقتصادية وتمويلية لم تراع توازنات الوضع الاقتصادي ومتطلباته التمويلية، وأن الاعتماد على الخارج والتمويل بالقروض لا يصلح في حالة اقتصاد ضعيف مثل الاقتصاد المصري. وكما أن الأزمة التمويلية كانت نتيجة لما ذكرنا، فإنها كانت سببًا أيضًا في مشكلات أخرى، منها ما هو مالي ومنها ما هو اقتصادي، فهي التي أدَّت إلى تعرض مصر لأزمة في النقد الأجنبي، وسمحت إلى حد ما، بعودة السوق السوداء مرة أخرى، كما عادت بالبنوك لوضع قيود على حركة النقد الأجنبي. وكذلك أدَّت إلى عدم الوفاء باحتياجات بعض القطاعات الإنتاجية من مستلزمات إنتاج، وكذلك ساعدت على وجود أزمة في توفير الأدوية، واحتياجات القطاع الطبي.

- **تركيا وإشكالية التضخم**

دخلت تركيا عقب انتخاباتها البرلمانية والرئاسية منتصف عام 2023 في إجراءات سياسة نقدية، أدَّت إلى تراجع كبير في قيمة عملتها المحلية وكذلك في رفع سعر الفائدة بمعدلات غير مسبوقة. وهو ما أدَّى إلى ارتفاع معدلات التضخم، بالصورة التي جعلت كثيرًا من المعنيّين بالوضع السياسي هناك يقولون إن خسارة حزب «العدالة والتنمية» الحاكم لانتخابات البلديات يرجع بالأساس إلى الإخفاقات الاقتصادية، وعلى رأسها ارتفاع معدلات التضخم.

ففي خلال عام 2024 بلغ معدل التضخم في تركيا 75.4 % في شهر مايو[1]، وإن كان أخذ في التراجع بعد ذلك حتى وصل إلى 42.1 بنهاية ديسمبر 2024. والأسباب التي أدَّت إلى تأجج التضخم في تركيا متعددة، منها ما ذكرناه، كتراجع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية بشكل كبير، فبعد أن كان سعر صرف الدولار في مايو 2023 أقل من 20 ليرة، تجاوز الآن 35 ليرة للدولار، كما كان لرفع سعر الفائدة أثر كبير في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن هنا وجدنا التضخم يتم تغذيته من جانبي العرض والطلب، بسبب السياسات

(1) البنك المركزي التركي، بيانات مؤشر التضخم، https://2u.pw/awAO4rN

النقدية، بغية الوصول إلى تعويض احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي.

وترتب على استمرار موجة التضخم الكبير في تركيا، أن ارتبكت منظومة الأعباء المعيشية، حيث ارتفعت أسعار ايجارات السكن، والطعام والشراب، والمواصلات، والرعاية الطبية. وكان لقرار الحكومة بتحرير العلاقة بين المالك والمستأجر في تأجير العقارات دور في زيادة أعباء المعيشة في تركيا، فمن قبل كانت العلاقة محكومة بحد أقصى للزيادة السنوية للإيجارات بنحو 25 % من قيمة العقود، ولكن الآن وبعد صدور قرار تحرير العلاقة بشأن إيجار العقارات، أصبح يحكمها متوسط معدل التضخم، الذي تصدره الغرفة التجارية بإسطنبول بشكل دوري.

ومن الأضرار التي تسبب فيها ارتفاع معدل التضخم في تركيا، توجه الأفراد للدولرة، وكذلك السعي لاقتناء الذهب بمعدلات كبيرة، وأيضًا المضاربات في العملات المشفرة، مما عرض مدخرات المواطنين لأضرار كبيرة، وحَرَم الجهاز المصرفي من الإفادة من هذه الأموال، ومِن ثمَّ مثلت هذه الأموال عبئًا على الاقتصاد التركي، الذي افتقد تلك الأموال التي كان يمكن توجيه مسارها لمجالات وأنشطة الاقتصاد الحقيقي.

وقد حاولت الحكومة غير مرة اتخاذ عدة إجراءات للتعامل مع مشكلة ارتفاع معدلات التضخم، مثل رفع الحد الأدنى للأجور، وهو بلا شك مكلف لوضع الموازنة العامة للدولة، والتي عادت تعاني من ظهور العجز بها وتزايد معدلاته كل سنة. وتستمر دوامة التضخم تعبث بمقدرات الاقتصاد التركي، ففي الوقت الذي اتجهت فيه معدلات التضخم للانخفاض في نهاية 2024، بدأ البنك المركزي في اتخاذ قراراته بشأن خفض سعر الفائدة، ليصل إلى 45 %، بعد أن كان 50 %. وعلى الرغم من أن سعر الفائدة بنهاية عام 2024 أصبح أعلى من معدلات التضخم، إلَّا أن حالة الثقة لم تصل بعد لدى المواطن إلى حد يدفعه إلى الانصراف عن الذهب والدولرة، أو المضاربة على العملات المشفر.

ومما يخفف من مشكلة التضخم في تركيا على مدار الفترة الماضية، أن الاقتصاد

التركي لايزال يحقق معدلات نمو إيجابية حقيقية، ويمتلك قطاع خدمات مرن وقوي، يمكنه تعويض النقص في أداء العجز التجاري، وكذلك أعباء الديون، بنسب جيدة.

- **إيران وأزمة العقوبات الاقتصادية**

على الرغم من أن قضية العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران تعود إلى عام 1979، بعد قيام ثورتها، إلَّا أنها مرت بمنعطفين كبيرين أثرا بشكل كبير على مسيرة الاقتصاد الإيراني، الأول في عام 2012، حيث انضم الاتحاد الأوروبي إلى أميركا في فرض العقوبات، وكان المنعطف الثاني إبان الولاية الأولى للرئيس الأميركي ترامب، في عام 2018. وثمَّة مخاوف من أن يزيد ترامب أثناء رئاسته الحالية من قيود العقوبات الاقتصادية على إيران.

لجأت إيران للتعامل مع العقوبات عبر وسائل مختلفة، منها ما كان معلنًا، ومنها ما كان من خلف ستار. ففي الوسائل المعلنة، اتجهت إيران لزيادة علاقاتها مع روسيا والصين، ولجأت في فترة ما باتباع ما سُمي استراتيجية «النفط الرخيص»، حيث كان النفط الإيراني يباع لكل من الصين والهند وتركيا بأسعار أقل من أسعار السوق الدولية. كما اتجهت إيران مؤخرًا لعقد اتفاقية علاقات استراتيجية مع روسيا، قوامها الجوانب الاقتصادية. أيضًا ركزت إيران بشكل كبير في الإفادة من العلاقة مع العراق، والظروف الاقتصادية التي تحيط به، سواء فيما يتعلق بالتجارة السلعية، أو اتفاقات توريد الكهرباء، واعتبرت أميركا ذلك استثناء من العقوبات المفروضة على إيران. كما اتجهت إيران للالتحاق بكيانات دولية يمكنها المساعدة في كسر الطوق المفروض عليها بموجب العقوبات الاقتصادية، ومن أمثلة ذلك انضمام إيران إلى تجمع «بريكس» في عام 2024.

أما الأبواب الخلفية، فكانت تخص صادرات النفط، التي تعتبر عماد الإيرادات من النقد الأجنبي للبلاد، حيث تمَّ تصدير كميات من النفط من خلال سفن تحمل أعلام دول أخرى.

وقد أدَّت أزمة العقوبات الاقتصادية إلى ظهور العديد من المشكلات في إيران، والتي

كان آخرها استمرار انقطاع الكهرباء منذ نوفمبر 2024 [1]، لمدد لم تتعود عليها المنشآت الاقتصادية الإيرانية، مما أثر بشكل كبير على مقدرات الصناعة هناك. ليس هذا فحسب، ولكن تأثير العقوبات يمتد إلى كافة الجوانب الفنية، في قطاع الطيران ومنشآت النفط والغاز، حيث يتعثر الحصول على قطع غيار، وهو ما ظهر واضحًا في أزمة سقوط طائرة الرئيس الإيراني، التي وُصِفت فيها الطائرة بأنها من طراز قديم. كما أن جهود إيران التكنولوجية في العثور على الطائرة بعد سقوطها لم تنجح، وكان لابد من الاستعانة بالخبرة التركية.

خامسًا: تراجع أسعار النفط وآثاره على اقتصادات المنطقة

ظلت أسعار النفط خلال عام 2024 متأرجحة ما بين ما يزيد عن الـ 70 دولارًا للبرميل، وأقل من 90 دولارًا للبرميل، وذلك حسب المتوسطات الشهرية للأسعار. وكانت سعر النفط الأعلى من حيث المتوسط الشهري بين شهور السنة في أبريل عند 86.1 دولار للبرميل، وكان ديسمبر 2024 هو الأقل من حيث متوسط السعر للنفط في السوق الدولية عند 71.5 دولار للبرميل[2].

وترجع أهمية النفط بالنسبة لاقتصادات المنطقة، لاعتبار أن هناك 9 دول عربية منتجة ومصدرة للنفط، بالإضافة إلى إيران. وحسب أرقام التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024، فقد بلغ احتياطي المنطقة العربية من النفط الخام في عام 2023 نحو 726.5 مليار برميل، وتصل احتياطيات إيران من النفط 208.6 مليار برميل في نفس العام. وقدرت مساهمة المنطقة العربية في احتياطيات العالم من النفط بنحو 54.4 %، وقد تصل إلى 70 % إذا ما أضيفت إليها احتياطيات إيران[3].

أما من حيث إنتاج النفط، فتشير الأرقام إلى أن الدول العربية تنتج 23.7 مليون برميل يوميًا، بينما إيران تنتج 2.8 مليون برميل يوميًا، مع مراعاة أن إيران قبل فرض العقوبات

(1) الشرق بلومبرج، انقطاعات الكهرباء في إيران تدمر الصناعة وسط مخاوف من ضغوط ترامب، 19/1/2025.
(2) موقع Investing.com، مؤشر البيانات التاريخية للنفط على أساس شهري، https://2u.pw/HQ0WXmr
(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2024، ص 391 – 394.

الاقتصادية عليها، بلغ إنتاجها اليومي 3.5 مليون برميل. وفي ضوء ما أشرنا إليه من حصة إيران الكبيرة في احتياطيات النفط، فإنه يمكن لها أن تزيد حصتها من الإنتاج بسهولة شديدة إذا أتيحت لها الفرصة لزيادة الاستثمارات في حقول النفط وتحديثها.

وعن وضع المنطقة في الغاز الطبيعي، فالأرقام توضح أن احتياطيات المنطقة العربية لديها 56.7 تريليون متر مكعب نهاية عام 2023، وأن إيران لديها من هذه الاحتياطيات ما يزيد عن نصف ما تمتلكه الدول العربية من احتياطيات الغاز الطبيعي، حيث تصل إلى 33.9 تريليون متر مكعب في نفس العام. وعن وضع الإنتاج بالنسبة للغاز الطبيعي فتنتج المنطقة العربية 612.8 مليار متر مكعب سنويًا، بينما تنتج إيران 251 متر مكعب سنويًا، ويمثل إنتاج المنطقة العربية 15.1 % من حجم الإنتاج العالمي[1]. وإذا ما أضيف إليها إنتاج إيران فقد تصل النسبة لأكثر من 20 % بقليل. وينطبق ما قيل عن امكانية زيادة إيران من طاقتها الإنتاجية في النفط على الغاز أيضًا، إن لم يكن وضع إيران في قطاع الغاز أفضل منه في قطاع النفط، ولكن تبقى قضية عجز الاستثمارات وكذلك الطبيعة الجغرافية لأماكن آبار الغاز حجر عثرة.

وعن تركيا ووضعها في إنتاج النفط والغاز، فقد أعلن عن اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي في نهاية 2022، في منطقة البحر الأسود. كما أعلن خلال عام 2023 عن اكتشافات نفطية في منطقة شرناق، وبالفعل بدأت تلك المناطق في الإنتاج، ولكنها لم تغير من معادلة كون تركيا مستورد صاف للنفط من الخارج، وأن فاتورة استيراد النفط تصل سنويًا إلى قرابة 40 مليار دولار، لتظل تركيا معرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية. وثمَّة إشارات لاتجاه تركيا للتنقيب عن النفط والغاز في مناطق خارجية، بشرق المتوسط، وفي ليبيا والصومال، في إطار تطور علاقات تركيا مع هذه الدول، من أجل تأمين احتياجاتها من النفط[2].

(1) المصدر السابق.
(2) الجزيرة نت، تركيا تبدأ التنقيب عن النفط والغاز في الصومال، 25/10/2024.

- **أهمية النفط في اقتصادات المنطقة**

يُعَد النفط والغاز أهم سلعة استراتيجية تمتلكها منطقة الشرق الأوسط، حتى الآن، على الرغم من الحديث غير مرة عن أهمية التنوع الاقتصادي، والإشارة إلى تبني استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف. ومن بين دول المنطقة المصدرة للنفط، لا يوجد سوى اقتصادين فقط يمكن تصنيفهما في إطار الاقتصادات المتنوعة، وهما إيران والعراق. وإن كان العراق قد شهد منذ وقوعه تحت الاحتلال الأميركي والغربي في عام 2003 إهمالًا في قطاعي الزراعة والصناعة، وأصبح في عداد الاقتصادات النفطية الخالصة، إلَّا أنه يمتلك مقومات جيدة ليعود لاعتباره اقتصادًا متنوعًا. أما إيران، فرغم ظروفها الصعبة في ظِل العقوبات الاقتصادية، إلَّا أنها تمتلك بالفعل اقتصادًا متنوعًا، يضم أنشطة لقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، وإنتاج النفط والغاز، ولديها مقومات جيدة لقطاع السياحة.

وتشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في عام 2023 بلغت 856 مليار دولار، متراجعة عما حققه القطاع في عام 2022، حيث كانت عند 1.05 تريليون دولار. وذلك بسبب تراجع إنتاج النفط بنحو 1.3 مليون برميل يوميًّا، وكذلك انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية بنسبة 17 % عما كانت عليه في عام 2022. وتبلغ نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي العربي 25.3 % في عام 2023، متراجعة عن أدائها في عام 2022 عند نسبة 29.5 %. ويؤدي قطاع النفط بشكل كبير في مجال الصادرات السلعية العربية، ففي عام 2023 قدرت الصادرات السلعية العربية بنحو 1.2 تريليون دولار، شكلت صادرات الوقود منها 62.9 %[1].

وفي إيران، قدرت عوائد النفط في موازنة 2025 – التي تبدأ من أول أبريل 2025 إلى نهاية مارس 2026 – بنحو 50 مليار دولار، بينما كان أداء عوائد قطاع النفط في

(1) التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ص 197.

العام الماضي عند 35.8 مليار دولار[1]. ويلاحظ أن هذه التقديرات مبالغ فيها، ولم تراعِ الظروف الدولية، التي تتجه لخفض أسعار النفط، فضلًا عمَّا هو متوقع للنفط الإيراني في ظِل وجود ترامب على رأس السلطة في أميركا، حيث يتوقع أن يتعرض النفط الإيراني لمزيدٍ من التضييقات، وبالتالي تراجع العوائد المنتظرة منه. ولو أن تقديرات الموازنة أخذت بالحذر في ضوء هذه الأجواء لكان أفضل.

- **تأثير انخفاض الأسعار على الوضع المالي**

في أبريل 2024، أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن سعر التعادل لبرميل النفط، والذي يحقق توازن ميزانيات الدول المنتجة للنفط في المنطقة، يتراوح ما بين 43.1 دولار للبرميل في قطر و125.7 دولار للبرميل في كل من الجزائر والبحرين، وبالتالي في ضوء تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن أداء أسعار النفط بمتوسطاتها المعلنة عند 82 دولارًا للبرميل، لا يناسب قرابة 5 دول، هي الجزائر، والبحرين، وإيران، والسعودية والعراق. ولذلك وجدنا موازنات تلك الدول لعام 2025 تعاني من عجز تمَّ الإعلان عنه بمعدلات مختلفة من دولة لأخرى. بينما هناك دول أخرى كانت أسعار النفط في متوسطاتها لا تمثل ضغطًا على موازناتها، بل أمكنها تحقيق فائض، وهي ليبيا وسلطنة عمان والإمارات وقطر، وإن كانت هذه الفوائض قلت عمَّا تحقق في سنوات ماضية[2]. وفيما يخص سعر التعادل بالنسبة لدولة الكويت، يلاحظ أنه يجب ألَّا تعاني عجزًا في موازناتها؛ لأن متوسط سعر التعادل لموازناتها عند 83.5 دولار للبرميل، ومع ذلك تحقق عجزًا في موازناتها، ويرجع ذلك إلى عدم استقرار الأوضاع المالية هناك، ومعاناة الوضع المالي من بعض ممارسات الفساد، التي أحيلت للقضاء وصدرت بشأنها أحكام ضد بعض الوزراء السابقين[3].

(1) موقع الطاقة، صادرات النفط الإيراني تواجه أزمة.. تقرير رسمي يتوقع انخفاضًا ضخمًا، 13/11/2024.
(2) الاقتصادية، صندوق النقد يرفع سعر النفط اللازم ليعادل ميزانيات 7 دول عربية بينها السعودية نتيجة خفض الإنتاج، 21/4/2024.
(3) العربية، الكويت.. حكم بالسجن 7 سنوات على وزير سابق، 6/6/2024.

- **آثار إيجابية للدول المستوردة**

من بين 21 دولة عربية، هناك 11 دولة مستوردة للنفط والطاقة، وإن كان بعضها لديه قدرات إنتاجية، ولكنها محدودة، وغير كافية لاحتياجاتها. كان تراجع الأسعار في السوق الدولية للنفط، في صالح الدول العربية وتركيا، للاعتبارات المالية، فتراجع قيمة فاتورة استيراد النفط والغاز، من شأنه أن يخفف من عبء تدبير العملات الأجنبية، وكذلك يحسن من أداء الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات، وإذا ما روعيت الجوانب الأخرى، فمن شأن انخفاض أسعار النفط أن يؤدي إلى تراجع معدلات التضخم التي تعاني منها الدول العربية وتركيا بشكل كبير.

وفي عام 2025، يُتوَقع أن يكون أداء قطاع النفط أفضل من حيث الحركة والنقل، وذلك في ظِل وقف إطلاق النار في غزة ولبنان، وبعد أن توقفت الإجراءات التي كانت تقوم بها جماعة الحوثيّين في اليمن، من استهداف السفن الخاصة بإسرائيل أو بالدول الداعمة لها، بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة.. ومن شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى تراجع الأسعار؛ لأنه سيقلل من تكلفة النقل، ويساعد على عودة حركة سفن النفط من خلال قناة السويس وليس طريق رأس الرجاء الصالح، كما أنه يخفف من تكلفة التأمين على حركة السفن، أو النفط نفسه. ويبقى الظرف العالمي محددًا مهمًّا آخر، من حيث انتظار توقعات الطلب على النفط، والمعدلات المنتظرة للنمو الاقتصادي العالمي.

سادسًا: استشراف الأداء الاقتصادي للمنطقة في 2025

على أجندة الرئيس الأميركي ترامب الاقتصادية العديد من الموضوعات التي سوف تهدد النظام الاقتصادي العالمي، وبخاصة فيما يتعلق بالتجارة السلعية، حيث يلوح ترامب بشكل كبير باستخدام الرسوم الجمركية في قضايا ونزاعات سياسية، وهو ما سيقود العالم إلى درجة عالية من الحمائية، من شأنها أن تعوق النمو الاقتصادي العالمي، وتعمل على انتشار الحرب التجارية.

ولا ينفصل الأداء الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط عن الأداء الاقتصادي العالمي، لعدة اعتبارات، على رأسها أسعار النفط وما ينتظرها خلال عام 2025، باعتبار أن المنطقة واحدة من أهم روافد النفط للاقتصاد العالمي، وإن كانت التقديرات تذهب لتراجعها خلال العام، بسبب أجندة ترامب تجاه قطاع الطاقة، ومطالبته لأوبك بتخفيض أسعار النفط، وكذلك مراهنته على حل أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، وما يتبع ذلك من احتمالات زيادة العرض وتراجع أسعار النفط. ولتراجع أسعار النفط آثاره السلبية على الوضع المالي لدول المنطقة المنتجة والمصدرة للنفط، وإن كان له جانب آخر إيجابي في تخفيف العبء عن ميزانية دول المنطقة المستوردة للنفط.

وكان الاقتصاد العالمي يؤمل له أن يصل لمعدلات مرضية، بحلول 2025 أو خلالها، في قضيتين مهمتين، لهما علاقة وثيقة باقتصادات المنطقة، وهما الوصول لمعدلات متدنية ومرضية للتضخم، وبخاصة بعد أن حققت الدول المتقدمة نتائج إيجابية في هذا المضمار، وأيضًا ما يتعلق بأسعار الفائدة التي لازالت مرتفعة، ولها انعكاساتها على ارتفاع تكلفة التمويل. وأهمية انخفاض معدلات التضخم العالمية لاقتصادات المنطقة، تعود لكون المنطقة تعتمد بشكل كبير على الخارج في تدبير احتياجاتها من السلع الاستراتيجية والأساسية، بل والكمالية أيضًا، فتتأثر بما يُعرَف بالتضخم المستورد، وأما قضية سعر الفائدة، فالعديد من دول المنطقة تعتمد على الديون لتمويل جزء كبير من اقتصاداتها، وهي مثقلة بالديون وأعبائها، ومن صالحها أن تنخفض أسعار الفائدة.

ومن جانب أخر، يرتبط ما تعانيه المنطقة من حالة عدم استقرار سياسي وأمني بتدخلات إقليمية ودولية، ولازالت بعض مناطق النزاع بالمنطقة لم تحل قضاياها، مثل ليبيا والعراق واليمن والسودان والصومال، وبالتالي فالأوضاع الاقتصادية لهذه الدول ستظل على حالها إن لم تزدد سوءًا بسبب مآلات النزاع، من نزوح وهجرة، وبطالة وفقر، وانفاق المزيد من الأموال على التسليح وعموم الإنفاق العسكري.

وبعض دول المنطقة، أصبحت قضية إعادة الإعمار بها ضرورية ومهمة، لاعتبارات تسهيل أمورها الحياتية، ومحاولة استعادة مقومات التنمية بها، وصولًا إلى إنهاء قضايا النزوح والهجرة لمواطنيها، الذين يرهنوان على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لتكتمل عودتهم، ومن هذه الدول فلسطين (غزة على وجه التحديد)، وسوريا، ولبنان، والسودان. فتقدم عملية إعادة الإعمار في هذه البلدان، من شأنه أن يحسن بشكل كبير من معدلات البطالة والفقر والانتقال بالناتج المحلي الإجمالي إلى معدلات أعلى مما هي عليه الآن، ولكن كل ذلك سوف يصطدم بعقبة التمويل.

خاتمة

الواقع الاقتصادي السلبي في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة في الدول العربية، أمر ترصده الدراسات والتقارير المعنية بالمنطقة، وقد أتت الأحداث التي شهدها عام 2024، لتفرض ضرورة أن يكون لدينا أداء مختلف في المنطقة، وبخاصة بعد وقف إطلاق النار في غزة ولبنان، وكذلك تطورات الوضع في سوريا، وما ينتظر لها من تحسن في المجال الاقتصادي، إن شهدت حالة من الاستقرار السياسي والأمني.

ثمَّة تحديات كثيرة تواجهها المنطقة على الصعيد الاقتصادي والتقني، ولكن مما يلفت النظر في أداء الإقليم، الغياب التام لوجود كيان فاعل، يعمل على مستوى الإقليم، ويعكس حالة من التعاون أو مرحلة جدية من صور التكامل الاقتصادي. نعم هناك كيانات مؤسسية في إطار العمل العربي المشترك، ولكنها مجرد حبر على ورق، لا يُسمَع لها حس، ولا يُرَى لها أثر في التفاعل مع المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المنطقة.

ومما يتخوف منه، خلال الفترة المقبلة، على الرغم من وقف إطلاق النار، أن مشروع الشرق الأوسط يُخطَّط لتوسعة عمله بشكل كبير في المنطقة، على أن يكون مشروعها الأوحد، وهو مشروع غير قاصر على الجوانب السياسية والأمنية، ولكن غرضه الرئيس هو اندماج الكيان الصهيوني في المجتمعات العربية ومنطقة الشرق الأوسط. ومما يؤسف له أن بعض حكومات الدول العربية –وبخاصة المطبعة مع إسرائيل – لديها رغبة في أن تكون جزءًا من هذا المشروع، وهو ما يعني مساعدة إسرائيل في تحقيق هدفها بالاندماج في النسيج المجتمعي للمنطقة، وزيادة على ذلك أن يكون لها وضع متميز.

لكن مصالح دول المنطقة، على الصعيد الاقتصادي، وما يترتب عليه من أمور سياسية وأمنية، أن يكون لدى هذه الدول كيان إقليمي، يعكس مصالحها، ويعمل على الانتقال بها من مصاف الدول الأقل نموًا والنامية، إلى مصاف الدول الصاعدة، ويسعى للقضاء

على المشكلات المزمنة من عجز الموازنات، والفقر والبطالة، والاعتماد على الخارج، فضلًا عن أن يكون له دور في مواجهة ما فرضته السنوات الماضية من حالة النزاع داخل الدول العربية، أدت إلى بروز قضايا النزوح والهجرة والفقر والبطالة. وليس بغريب أن نلاحظ خلال السنوات الماضية التطور الإيجابي في علاقات تركيا مع كل من السعودية والإمارات، ولكن هذا التطور لم يؤد إلى ميلاد كيان إقليمي يمكن أن ينهض بالمنطقة، أو يسعى لإنهاء معاناتها الاقتصادية والاجتماعية.

الحركات الإسلامية المعتدلة وتفاعُلها مع المتغيرات الإقليمية والدولية

أ.فايز الجولاني (*)

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول - تركيا

(*) محلل سياسي

مقدمة

بصفتها أحد اللاعبين المؤثرين على المستوى الإقليمي، تفاعلت الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية، تأثّراَ وتأثيراً، وواجهت العديد من التحديات الداخلية والخارجية.

تحديات العقد الأخير:

واجهت الحركة الإسلامية عدداً كبيراً من التحديات في العقد الأخير، لعل أبرزها:

1 - إدارة علاقاتها مع التيارات الإسلامية الأخرى؛ التي وُفقت فيها إلى حدّ بعيد، عدا بعض استثناءات تعدَّدت أسباب الإخفاق فيها. ولدى الحركة الإسلامية فرصة بارزة لتعزيز علاقاتها بالتيارات الإسلامية والعلمانية في الفضاء السوري، بعد التغيير السياسي وسقوط نظام بشار.

2 - مواجهة التطرف بجميع أشكاله وتياراته (فكرياً ومذهبياً وسلوكياً). وقد تمثل التحدي الأبرز للحركة بالصعود السريع والواسع لتنظيم «داعش»، وتشويهه لعدد من المفاهيم التي يزخر بها الخطاب المعتدل للحركة الإسلامية منذ تأسيسها. وقد شهد العامان (2018، 2019) انحساراً كبيراً لهذا الخطر في العراق وسوريا، لاسيّما بعد انهيار «دولة الخلافة» المزعومة واندحارها في آخر معاقلها في سوريا؛ بعد أن استنفدت أغراضاً أسهمت في تجذُّرها ونُموّها؛ لكن ما كان يُخشى قد وقع، فقد عاد خطر انبثاق التنظيم في بيئات مُواتيةٍ أخرى، وبخاصة في قارة إفريقيا، كما استرد شيئاً من ألقه المؤثر نسبياً في فضاء الجغرافيا السورية.

3 - إدارة العلاقات مع التيارات العلمانية ذات التوجهات الوطنية، وتمثل تجربة حزب «العدالة والتنمية» ذروة النجاح في تلك العلاقة، وهي التجربة الأدوم والأنضج على

الإطلاق. وقد تعرضت تلك العلاقات لتذبذب خلال العقد الأخير، في غير مشهدٍ سياسيّ؛ وأعقد تلك التجارب تجسّدت في مصر (بين الثورة والانقلاب) وبلاد الشام وتونس.

4 - إدارة علاقاتها مع خصومها من التيارات والحكومات. ولعل أبرز الإشكاليات التي فرضتها سنن التدافع: الأزمات المالية، التي عانت الحركة من وطأتها مطلع الألفية الثالثة، بعد سلَّة القرارات التي سنَّها جورج بوش الابن، وبقي أمينا عليها من جاء بعده على سُدة الحكم في البيت الأبيض. علاوة على تصنيفها في قوائم الإرهاب الدولية؛ بتحريض مُعلن من بعض الدول العربية المندرجة في محور الثورة المضادة؛ حراكٌ حظي مؤخراً (في الأعوام الثلاثة الأخيرة: 2020، 2021، 2022) بتجاوب إقليمي ودولي. ناهيك عن مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، ومفاعيلها الأمنية والسياسية والاجتماعية والتعليمية في المنطقة. أما أهم التحديات الإقليمية الأشد إشكالية لدى الحركة في العقد الثالث من القرن 21، فتتمثل في الحفاظ على حضورها وقدرتها على التأثير في المسار المستقبلي للأزمات والحالات الإقليمية؛ على الرغم من العقبات والمخاطر المحدقة بها؛ وبخاصة في:

أ. **الأزمة اليمنية.**

ب. **الأزمة التونسية؛ في ظل إجراءات التعطيل والتهميش والانقلاب والتدافع مع الرئاسة التونسية.**

ت. **الأزمة الليبية؛ في ظل الأدوار السلبية التي تمارسها أطراف ليبية وإقليمية ودولية.**

ث. **الأزمة السودانية.**

5 - مواجهة قطار التطبيع الحكومي العربي مع الكيان الصهيوني، والسعي لإيقاف محطاته المتوقعة في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. وقد وجّهت «حماس» في الربع الأخير من العام 2023، عبر طوفان الأقصى، ضربة تكتيكية نوعية، أوقفت

قطار التطبيع العربي، وأضرت بشدة في قطار التطبيع الإسلامي، وأربكت مشهد التطبيع الدولي بل أصابته في مقتل، إذ تسببت بانقطاع جزئي لعلاقة الكيان الصهيوني مع العديد من دول أميركا اللاتينية، فضلاً عن إصابة علاقته بدولة جنوب إفريقيا بضرر فادح (على خلفية تقديمها شكوى لدى محكمة العدل الدولية تتهم فيها الكيان الصهيوني بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في غزة).

6 - فضح جرائم الكيان الصهيوني وحلفائه الإقليميين والدوليين. وقد مرَّغَ طوفان الأقصى صورة الكيان الصهيوني وحلفائه في التراب، بزلزال ستتردد أصداؤه لسنوات عديدة، لاسيما وأن مداولات محكمة لاهاي ستمتد لسنوات قبل اتخاذها قراراً بخصوص الشكوى المشار إليها سالفاً. أما سردية الكيان الصهيوني «اللاسامية»، المرتكزة على الهولوكوست، فقد تقوضت أركانها إلى غير رجعة، بفعل التضامن العالمي غير المسبوق في مواجهة طوفان المجازر الإسرائيلية التي كرست صورة قبيحة لاحتلال عنصري لا يردعه أي قانون دولي أو إنساني، تقوده جكومة هي الأكبر تطرفاً في تاريخ الكيان الغاصب. وقد أتت معركة طوفان الأقصى لتوجه ضربة استراتيجية للاحتلال وتهدم كلية مفهوم الردع (السلمي، لا الوحشي البربري)، كما شكلت خطراً داهماً على مستقبله ومكانته، ومكانة جيشه في المنطقة.

فيما سقطت جميع أوراق التوت والتين عن عورات حلفاء الكيان الإقليميين والدوليين، بل باتوا مهددين بالملاحقة القانونية دولياً، فضلاً عن سقوطهم الأخلاقي المريع إنسانياً، بما سيقى وصمة عار في جبين التاريخ الإنساني المعاصر، وأضاف سُبَّةً في تاريخهم الحافل بالصفحات المظلمة القبيحة.

لقد أسهم ما واجهته الحركة الإسلامية، وبخاصة إبان مفاعيل الثورات المضادّة للربيع العربي، في بروز ازدواجية في الطروحات بخصوص أساليب الإصلاح التي انتهجتها ثورات الربيع العربي: الحراك السلمي، والدفاع عن النفس (بحمل السلاح لمواجهة العنف الدموي

الذي مورس ضد الثورة)؛ ما نجم عنه تباين في الآراء، أدّى في نهاية المطاف لحدوث بعض الإشكالات. ويُحمد للحركة عدم انجرارها لمستنقع الحرب الأهلية في حالات عدة، على الرغم من «الضرائب المؤلمة» والمآلات الصعبة لسياسة «ضبط النفس» التي انتهجتها، بحكمةٍ تجاوزت قدرة «الكثيرين» على التحمّل. ومن الواضح أن القوى المضادّة للتغيير، والمدعومة من المحور العربي الخليجي أساساً، قد تمكّنت بدرجات متفاوتة من كسر موجات التغيير وتحريفها عن مسارها العام، وقد استخدمت في ذلك المال والإعلام وكل أشكال التضليل وتشويه الوعيين، الفردي والجمعي.

جرى ذلك عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية المباشرة وغير المباشرة في بعض بلدان الثورات العربية (مصر والسودان وإلى حدٍّ ما تونس)، أو عبر دفع الأمور نحو الفوضى والحروب الأهلية، كما هو الشأن في ليبيا واليمن وسورية، إلا أنّ الوجه الآخر من المشهد، الذي لا يمكن حجبُه، أن هذه الثورات المضادّة لم تنجح هي الأخرى في تثبيت أقدامها على الأرض باتجاه صنع أوضاع جديدة تتوافر على الحد الأدنى من الاستقرار السياسي أو الرخاء الاقتصادي، بما يجعل المقارنة بالأوضاع التي سبقتها بعد ثورات الربيع العربي لغير صالحها حتماً.

لقد استفادت هذه الموجات المضادّة، إلى حد كبير، من أجواء التذمّر التي أعقبت الثورات العربية، وارتفاع منسوب التطلّع لدى الشارع العربي الذي اعتصره الفقر والجوع وطحنه القمع، واستثمرت أيضاً في أزمات التحوّل (وهو قانون عام يحكم كل الثورات تقريباً)، التي ساهمت هي نفسها في تغذيتها تمهيداً للانقضاض على السلطة، إلا أنها عجزت، في نهاية المطاف، عن تشكيل وضعٍ أفضل من النواحي السياسية والاقتصادية والتنموية، عن الأوضاع التي اتّخذتها مبرّراً للانقضاض على السلطة، فمَن يستطيع أن يجزم بأن أحوال المصريين المعيشية والسياسية مع عبد الفتاح السيسي هي اليوم أفضل من مرحلة محمد مرسي[(1)]؟ ومَن يستطيع القول اليوم إن أوضاع التونسيين بعد انقلاب

(1) تكفي مقارنة معدلات الدخل الفردي ومستوى الجنيه المصري حتى تتضح المفارقات المرعبة.

قيس سعيّد أحسن مما كانت عليه في ما يسمونها زوراً وبهتانا العشرية السوداء..!! ولذلك، ستظل هذه الموجات الارتدادية مجرّد قوس عابرة في مسار المنطقة، ولن يذكرها التاريخ إلا في كونها ثوراتٍ مضادّة وردّة إلى الخلف، مثلما تحدّثت كتب التاريخ عن مركزية الثورة الفرنسية، وما أعقبها من مقاومات رجعية قادتها الملكيات الأوروبية على امتداد القرن التاسع عشر، قبل أن تخور قواها أمام تيار التغيير المتمدّد.

تتبخر في مصر موعودات السيسي في جلب الرفاه للمصريين مقابل ما جلبته ثورة 25 يناير من إخفاق ودمار بحسب السردية الرسمية، فعلى الرغم من بعض فقاعات التنمية المزيفة والاستعراضية، من قبيل العاصمة الجديدة وما شابهها، إلا أن الأوضاع العامة للمصريين تزداد سوءاً يوماً بعد آخر، حيث ينهار مستوى الجنيه مقابل الدولار والعملات الأجنبية، وتنهار معه القدرة الشرائية للمصريين، المنهارة من أصلها، وتنضب الموارد المالية للدولة مع ارتفاع حجم التداين الخارجي والداخلي، هذا من دون أن نتحدّث عن إهدار حريات الناس وكرامتهم.

وبعد أن صمدت ديمقراطية تونس الوليدة لما يزيد على عشرية من الزمن في مواجهة أعاصير سياسية داخلية وخارجية عاتية، أتت عليها معاول الهدم من الداخل مع قيس سعيّد، الذي تسلل عبر شعارات الثورة «والشعب يريد». فقد صعد إلى قصر قرطاج عبر سلم ديمقراطي تنافسي، أتاحه له دستور الثورة، ولكنه ما فتئ أن كسر هذا السلم بمجرّد جلوسه على كرسي الحكم، فألغى تبعاً لذلك الدستور وكل المكتسبات التي سمحت له بدخول عالم السياسة والمنافسة السياسية. وبمقارنة بسيطة بين أوضاع التونسيين ما قبل انقلاب 25 يوليو وما بعده، يتأكّد الجميع أن الأمور تدحرجت نحو الأسوأ على جميع الأصعدة.

في الخلاصة، مقايضة الحريات التي أتت بها ثورات الربيع العربي بمطلب التنمية انتهت إلى إهدار مكسب الحرية مع انعدام التنمية أصلاً، فالثورات المضادّة التي قدّمت نفسها في صورة المنقذ والمخلص من شبح الفوضى والفشل الذي جاءت به الثورات

العربية هي اليوم العنوان المكثف للخراب، حيث باتت تتدحرج تونس باتجاه اكتساب صفة الدولة الفاشلة بأتمّ معنى الكلمة، وهو فشل على صعيد العمران والاجتماع والاقتصاد وكل شيء، فلا هي جلبت استقراراً وأمناً حقيقياً، ولا أطعمت الناس من جوع أو آمنتهم من خوف، بل نجدها عند التمحيص قد أضافت إلى وهنها الاقتصادي والتنموي الشامل قدراً كبيراً من العنف السياسي وجلافة الحكم.

والحقيقة أن ما تُعانيه الشعوب من منغصّات ومآسٍ لم تكن نتاج الثورات العربية، التي فتحت أمامهم أبواب المستقبل وممكنات التحرّر، بل لقحتها الثورات المضادّة التي استهدفت الشعوب، فأعملت فيها عوامل الهدم والتخريب باستخدام المال والإعلام والسلاح وكل أشكال التآمر الظاهر والخفي.

لا شيء يبقى ثابتاً في مكانه في أجواء الحروب والثورات والثورات المضادّة. فالتاريخ يخبرنا أن موجات الارتداد، مهما كانت شراستها، لن تقدر، في نهاية المطاف، على الصمود وتثبيت مواقعها على المديين المتوسط والبعيد. يتعين الاستعداد للمستقبل بإرادة أشد صلابة ووعي أكثر نضجاً، مع تهيئة الأجيال الجديدة لحمل مشعل التغيير برؤية عابرة لحدود الدولة «الوطنية» الضيقة. فالثورة المضادّة التي اتخذت طابعاً إقليمياً واسعاً لا يمكن مواجهتها إلا بمشروع إقليمي عابر لحدود الدولة «الوطنية» الهشّة والضعيفة. فالربيع العربي ما زال قائماً، وقوسه لمّا تُغلَق بعد، وهو يفعل فعله في أنصاره ومناهضيه على السواء.

وبعد، فإنّ حصاد الثورات المضادة كان ثقيل الوطأة على كاهل الحركة الإسلامية، لكنه لم يثنها عن المُضي قدُماً إلى أن تستكمل الثورات أهدافها، أو بعضاً منها على الأقل.

المُتغيّرات البارزة في العام 2024

أ. حركة حماس تتصدر المشهد السياسي في فلسطين وتقود مشروع المقاومة

تصدَّرت حركة حماس المشهد السياسي خلال العام 2024، وعززت مكانتها في قيادة مشروع المقاومة، في ظل استمرار معركة طوفان الأقصى في مواجهة العدوان الإسرائيلي، الذي تواصل طوال العام 2024، بعد أن اندلعت شرارة الطوفان في 7 أكتوبر من العام 2023. ومن أهم انعكاسات «طوفان الأقصى» قُطْرِيّاً وإقليمياً ودولياً: تصدُّع مرتكزات الرواية الإسرائيلية؛ وتصدُّر القضية الفلسطينية واجهة الأحداث العالمية المؤثرة (متفوقة على الأزمة الأوكرانية)؛ وتكريس نموذج الشعب المقاوم (الملتحم مع قيادته النضالية)، ونموذج المقاومة البطولية (الملحمية)؛ وتبدُّد أهم مسلمات الصراع العربي الإسرائيلي (تعذُّر الحرب طويلة الأمد، أو الحرب ذات الجبهات المتعددة والمتزامنة)، وانخفاض قداسة الجندي الإسرائيلي «الأسير»؛ فضلاً عن إسهام الطوفان في خفض مساحات الاحتقان والكراهية المنتشرة والعميقة، الناجمة عن الصدع المُتجذّر بين السنة والشيعة، بنسبةٍ مؤثّرة؛ وتعطّل قطار التطبيع (الذي تسارعت وتيرته في السنوات الأخيرة السابقة على الطوفان).

ب. الحركة الإسلامية في الأردن تتصدر الانتخابات النيابية:

حققت الحركة الإسلامية في الأردن تقدّما مهماً على المستويين السياسي والمجتمعي، وبرزت كفاعل محلي مهم ومؤثر، ونجحت في تصدّر المشهد الانتخابي النيابي في شهر سبتمبر/ أيلول 2024، وحصلت على 31 مقعداً من مقاعد مجلس النواب الأردني البالغة 138 مقعداً، مسجّلة أعلى نتيجة من حيث عدد النواب في تاريخ مشاركاتها النيابية.

فقد حازَت قائمة جبهة العمل الإسلامي على 17 من أصل 41 مقعداً خصصها قانون الانتخابات الجديد للقائمة الوطنية الحزبية تمثل ما نسبته 41.5 بالمائة، فيما حصلت الأحزاب الخمسة التي تلتها في الترتيب على ما مجموعه 16 مقعداً. وقد أثارت النتائج

حفيظة الأطراف العربية والإقليمية المناهضة لتيار الإسلام السياسي، والتي اتخذت موقفاً سلبياً من ثورات الربيع العربي، وسعت منذ الانقلاب في مصر عام 2013 لتحجيم الحركات الإسلامية المعتدلة، ورَوَّجت مقولات تراجعها وانحسار تأثيرها في المنطقة. وقد برزت مؤشرات على ضغوط مارستها بعض تلك الأطراف على الجانب الرسمي في الأردن، لاتخاذ إجراءات تُلغي مفاعيلَ تقدُّم الحركة الإسلامية، وتَحول دون الاستمرار في مسار الإصلاح السياسي.

التوقعات:

من غير الواضح كيف سيتعامل الجانب الرسمي الأردني مع الضغوط التي يتعرض لها الجانب الرسمي محلياً وإقليمياً، الرامية لتحجيم الحركة الإسلامية وللتراجع عن المضي في مسار الإصلاح السياسي، الذي أُقِرَّ في العام 2024 في سياق تحديث منظومة التشريعات السياسية والتي شملت قوانين الانتخابات والأحزاب والحكم المحلي.

فقد حدد قانون الانتخابات نسبة ثلث مقاعد البرلمان للقائمة الوطنية الحزبية في انتخابات 2024، على أن ترتفع إلى نصف المقاعد في الانتخابات القادمة، وإلى الثلثين في الانتخابات التي تليها. وتحّذر قوى محلية وأطراف إقليمية من المضي في هذا المسار، وتطالب بتعديل قانون الانتخابات والتراجع عن القائمة الحزبية، بل وحلّ البرلمان في أقرب فرصة ممكنة.

غير أن المعطيات الإقليمية والدولية وحالة الارتباك التي تمر بها المنطقة تؤثر باتجاه مخالف، فانعكاسات معركة طوفان الأقصى على الضفة والأردن، والتداعيات المحتملة للتحول السياسي في سوريا، وتسلّم الرئيس الأمريكي دونالد ترمب تقاليد السلطة بتوجهاته المتطرفة والمندفعة تجاه الأردن والضفة الغربية، تدفع كلها باتجاه تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة التهديدات والتحديات الخارجية، واستثمار التنوع السياسي في مجلس النواب الأردني لتمتين الموقف السياسي، وتجنّب التصعيد وتوتير العلاقة مع القوة السياسية والشعبية الأكبر في الساحة الأردنية.

جماعة الإخوان في سوريا تتفاعل مع التغيير السياسي وتستعد لمرحلة جديدة .ت

مثل يوم 2024/12/8 تحوّلا مفصلياً في تاريخ سوريا الحديث، حيث نجحت الثورة السورية في إسقاط نظام بشار الأسد. وتفاعلت جماعة الإخوان المسلمين في سوريا بصورة نشطة سياسياً وإعلامياً مع التغيير السياسي الذي شهدته البلاد، ووجه المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا في ذات اليوم الذي سقط فيه النظام كلمة إلى السوريين، هنأهم فيها بالنصر الذي قال إنه يضعهم جميعاً أمام تحديات واستحقاقات واختبارات جسام، لتعود سوريا وطن الحضارة والإبداع والقوة والمجد.

وفي 2024/12/10 أعلنت الجماعة إدانتها واستنكارها الشديدين للعدوان الصهيوني والغارات الجوية المكثفة على الأراضي السورية وتوغل الجيش الإسرائيلي في عمق الأراضي السورية، وحمّلت الكيان الصهيوني المسؤولية كاملة عن تداعياته وآثاره، ودعت المجتمع الدولي إلى وضع حد للعدوان، وقالت إن الاعتداءات الإسرائيلية تهدف إلى تدمير مقدّرات الجيش السوري والحيلولة دون وصولها لأيدي الثوار السوريين.

وفي 23/12/2024، أصدرت جماعة الإخوان في سوريا بياناً دعت فيه إلى اعتماد دستور 1950 لفترة انتقالية مؤقتة لمنع الفراغ الدستوري، ودعت إلى التكاتف لبناء دولة العدل والقانون، وأكدت أنها تمدُّ يدَها إلى حكومة تسيير الأعمال برئاسة محمد البشير، وتُقدم كلَّ إمكاناتها لبناء الدولة السورية. وطالبت الجماعة في بيانها بأهمية الإسراع في بناء مؤسسات دولة مستقرة ترتكز على القاعدة الشعبية الثورية التي قادت عملية التغيير، وشددت على ضرورة أن تضم هذه المؤسسات تمثيلاً واسعاً لمختلف شرائح الشعب السوري، لتحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة.

التوقعات:

يُرجّح أن تنصب اهتمامات جماعة الإخوان المسلمين خلال العام 2025 على الإسهام في إنجاح المرحلة الانتقالية، التي يأتي في صدارة أولوياتها إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، وإعادة الإعمار، والنهوض بالواقع الاقتصادي. حيث

أكدت الجماعة حرصها على الشراكة والتوافق مع المجموع الوطني في إنجاح المرحلة القادمة ومواجهة تحدياتها.

كما يُرجّح أن تولي الجماعة اهتماماً خاصاً خلال العام 2025 بعودة كوادرها التنظيمية إلى سوريا، وبناء مؤسساتها داخل الدولة السورية بعد نحو 42 عاما من التشريد والغياب القسري والعمل من المنفى.

ث. الجماعة الإسلامية في لبنان تستأنف نشاطها العسكري وتساند المقاومة الفلسطينية:

تفاعلت الجماعة الإسلامية في لبنان بصورة قوية في العام 2024 مع مواجهة طوفان الأقصى، حيث أعلنت مساندتها للمقاومة الفلسطينية ميدانياً وبرزت كطرف سنّي وحيد شارك في المعركة من خارج فلسطين المحتلة، عبر جناحها العسكري المسلّح «قوات الفجر»، التي نفّذت عدة عمليات عسكرية أطلقت خلالها صواريخ استهدفت مواقع للجيش الإسرائيلي متاخمة للحدود اللبنانية.

وقد تأسس الجناح العسكري للجماعة؛ قوات الفجر، عام 1982 لمواجهة الغزو الإسرائيلي للبنان خلال فترة الحرب الأهلية آنذاك، وجرى إنهاء وجوده في وقت لاحق، ليستأنف نشاطه بعد انطلاق معركة طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023.

فقد أعلنت الجماعة التعبئة العامة، وصرَّحت بإعلان الجهاد وفتح باب التطوع في «قوات الفجر»، بحسب تصريحات رئيس المكتب السياسي للجماعة علي أبو ياسين. وردَّت قواتُ الاحتلال بغارة جوية استهدفت اثنين من قادة الجماعة على طريق ميدون في لبنان.

وفي 2024/3/10 نعت «قوات الفجر» ثلاثة من قادتها في قصف إسرائيلي على بلدة العرقوب جنوبي لبنان. وفي 2024/4/26، استشهد القياديان في الجماعة الإسلامية مصعب سعيد خلف وبلال محمد خلف في غارة إسرائيلية نفذتها طائرة دون طيار استهدفت مركبتهما على الطريق الذي يربط بين قريتي السريرة وميدون في منطقة

البقاع شرقي البلاد. وأكدت «إسرائيل» الغارة وقالت إنها قتلت مصعب خلف الذي كان وراء سلسلة هجمات ضد «إسرائيل» في مزارع شبعا بالقرب من مرتفعات الجولان. وفي 2024/6/22، أعلن الجيش الإسرائيلي تصفية أيمن غطمة؛ القيادي في الجماعة؛ بضربة جوية في البقاع الغربي في لبنان.

التوقعات:

شكل التفاعل مع معركة طوفان الأقصى نقطة انعطاف في دور الجماعة الإسلامية في الساحة اللبنانية، وهي التي برزت خلال العقود التي سبقت المعركة كحركة دعوية وتربوية وسياسية بعيدة عن النشاط العسكري. ومن المرجح أن تسهم هذه الخطوة في تعزيز حضورها الشعبي في أوساط الشباب، نتيجة إسنادها المميز والمتفرّد في الساحة السنّية للمقاومة الفلسطينية، غير أن هدوء الجبهة اللبنانية وتوقف حزب الله عن ممارسة دور الإسناد للمقاومة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في 2024/11/27، أدى إلى توقف العمليات العسكرية لقوات الفجر الجناح العسكري للجماعة، وفي ضوء التطورات السياسية التي شهدها لبنان وأفضت إلى انتخاب رئيس للجمهورية ومع تزايد الضغوط على حزب الله والدعوات لضبط السلاح في الساحة اللبنانية، فإن الجماعة قد تواجه صعوبات خلال الفترة القادمة في الحفاظ على دور الإسناد القتالي، الذي مارسه جناحها العسكري خلال الفترة السابقة.

ج. أداء الحركات الإسلامية في المغرب يشهد حراكاً نشطاً

أعلن حزب العدالة والتنمية عن موعد انعقاد مؤتمره الوطني التاسع، وذلك أيام 25-27 أبريل 2025 المقبل.

فيما استهلت جماعة العدل والاحسان سنة 2024 بإصدار الجماعة لوثيقتها السياسية وإعلانها للرأي العام في ندوة صحفية يوم 6 فبراير 2024، وهي وثيقة تتكون من 196 صفحة تتوزع على أربعة محاور، تشمل المنطلقات والأفق. وساهمت الجماعة بمختلف أجهزتها في الحراك الشعبي المتضامن مع طوفان الأقصى، والمناهض للتطبيع، بوقفات

أسبوعية أمام المساجد في العديد من المدن المغربية، وبالمسيرات الوطنية أو الجهوية التي نظمتها مع حلفائها. كما أصدرت بلاغاً باسم مجلس الإرشاد حول نتائج الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، تضمن نبرة نقدية موجهة لسياقها وللمنهجية المعتمدة فيها وللأدلة التي استند عليها المجلس العلمي الأعلى في ترجيح أقوال شاذة، وكذا للنتائج التي أسفرت عنها في صلتها بالتحديات الكبرى التي تواجهها الأسرة.

أما حركة التوحيد والإصلاح، فقد عقدت الندوة الفكرية السنوية لمجلس الشورى وموضوعها «طوفان الأقصى وتأثيره على العمل الإسلامي». وتفاعلت بنشاط نقدي لاذع مع ما شهده المغرب من عودة للمهرجانات الغنائية المتزامنة مع المجازر التي يرتكبها الكيان الصهيوني بفلسطين المحتلة، لاسيما مهرجان موازين، وكذا مع موضوع توحيد خطبة الجمعة ضمن مشروع أطلقته وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية تحت عنوان «تسديد التبليغ»، على الرغم مما ميز أداءها من هدوء في قضايا التدافع القيمي.

فيما دافع التيار السلفي الإصلاحي[(1)]، بصلابة عن القيم الأخلاقية، سواء في المقررات التعليمية التي شهد بعضها تغييرات عَزاها هذا التيارُ إلى التدخل الأمريكي الصهيوني المتمثل بمراجعة المناهج في إطار ملاءمتها مع التطبيع واستحقاقات اتفاق أبراهام، بعد أن كانت هذه المراجعات تجري باسم محاربة التطرف والإرهاب. واحتجَّ بقوة على ما عدَّه تكميماً لأفواه العلماء والأئمة والخطباء، الذين لاحظ تراجع تفاعلهم مع القضايا التي تخص مقدسات المسلمين، وانتهاكها وازدرائها، مرة باسم حرية التعبير والإبداع ومرة أخرى باسم كسر التابوهات في الأفلام. وعلا صوته في قضية الأسرة، وتغييب العلماء من قيادة لجنة مراجعة المدونة وتشكيلها من اتجاه واحد.

(1) أي: مجموع الشيوخ المهتمين بدور القرآن والعلوم الشرعية والمتميزين عن باقي المجموعات السلفية بالانخراط في الشأن العام، لاسيما على مستوى التدافع من أجل الهوية والقيم والأسرة والدفاع عن الحرمات والشعائر الدينية والامتناع عن التكفير، بما جعلهم يوصفون إعلاميا بالتيار السلفي الإصلاحي، ومن أهم الرموز حسن الكتاني وحماد القباج ورشيد بنكيران ورشيد نافع وعادل رفوش وعصام البشير المراكشي ومحمد الفزازي وعدد من طلبة العلم والإعلاميين العاملين في جريدة السبيل وهوية بريس وقناة الأنس الإلكترونية.

التوقعات:

يرتقب أن يجدد المؤتمر انتخاب الأمين العام الحالي عبد الاله بن كيران لولاية ثانية وأخيرة، قبل خوض الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2026، التي يراهن فيها الحزب على استعادة مكانته وموقعه في المشهد السياسي الوطني، بعد الاستهداف الذي تعرض له خلال انتخابات الثامن من أكتوبر 2021، بهبوطه من المرتبة الأولى في ولايتين متتابعتين، بـ 107 و 125 مقعداً، إلى المرتبة الثامنة بـ 13 مقعداً فحسب.

ح. حزب التجمع اليمني للإصلاح ينخرط في الجهود الرامية للمصالحة:

التقى وفد من حزب التجمع اليمني للإصلاح، برئيس المجلس الانتقالي عضو المجلس الرئاسي عيدروس الزبيدي. ويأتي هذا اللقاء في إطار الجهود الدولية المبذولة لإجراء مصالحة.

وفي ديسمبر/ كانون الأول 2024، زار وفد من الأحزاب اليمنية وعلى رأسها حزب التجمع اليمني للإصلاح، الساحلَ الغربي، حيث تُرابط قوات عضو المجلس الرئاسي طارق صالح، كما أعقب ذلك زيارة وفد تابع للمكتب السياسي لطارق صالح إلى مأرب، هذه الزيارات المتبادلة بين قيادات هذه المكونات، جاءت للتأكيد على أهمية توجيه الصراع نحو جماعة الحوثي، باعتبارها عدواً مشتركاً.

يظهر من خلال هذه التحركات، أن هناك رعاية أمريكية لإعادة توحيد مكونات الشرعية، ظهر ذلك من خلال الاهتمام الأمريكي بتنسيق عمل الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية، ودعم توصلهم إلى برنامج سياسي مشترك، ودعوة السفير الأمريكي في اليمن «ستيفن فاجن» التشكيلات اليمنية الموالية للتحالف إلى وضع خلافاتهم جانباً والتوحد لمواجهة بالتحديات.

التوقعات:

من غير المُتوقع أن يؤسس لقاءُ رئيس الانتقالي بمكون سياسي سبق وأن حصلت بينهم وبينه مواجهات سياسية وأحياناً عسكرية، لمصالحة بين هذين الطرفين نظراً للتباينات الكبيرة بين رؤيتيهما للحل السياسي في اليمن.

ومن السابق لأوانه الحديث عن مصالحة شاملة بين المكونات السياسية اليمنية المتباينة، أو توصلها لرؤية مشتركة تخصُّ المستقبل اليمني.

خ. أداءُ الحركات الإسلامية في إقليم كردستان العراق يشهد تراجعاً انتخابياً

تراجعت نتائج الأحزاب والحركات الإسلامية الكردية في انتخابات إقليم كردستان العراق. فبعد أن تمكنت من الحصول على 15 مقعدا عام 2009، وتمكنها من التقدم بثبات عام 2013 للحصول على 17 مقعدا، بحيث صارت تشكل تحديا حقيقيا للحزبين الرئيسيين، تراجعت مقاعدها عام 2018 إلى 12 مقعدا فقط، واستمرت خسائرها في انتخابات عام 2024، ولم تتمكن من الحصول سوى على 10 مقاعد.

وأهم تلك الأحزاب الإسلامية الكردية: حزب «الاتحاد الإسلامي الكردستاني» برئاسة صلاح الدين بهاء الدين، الذي تخضع أدبياته الحركية لجماعة الإخوان المسلمين، ويشغل الحزب حاليا 4 مقاعد في بغداد، وكان يحظى بـ5 مقاعد في البرلمان الكردستاني السابق. وهناك أيضا جماعة العدل الكردستانية المعروفة باسم «الجماعة الإسلامية» بزعامة علي بابير، وكانت تحظى بـ7 مقاعد في البرلمان الكردستاني السابق. ومعها في التوجهات ذاتها «الحركة الإسلامية» و«حركة الرابطة الإسلامية» المنشقة عنها. ويرى الخبراء أن هذه الأحزاب يمكن أن تحظى ببعض المقاعد في محافظتي دهوك وحلبجة، لاسيما أنها معروفة بتوجهاتها الدينية[(1)].

وقد أعيد انتخاب صلاح الدين محمد بهاء الدين أميناً عاماً للاتحاد الاسلامي

(1) الخارطة الحزبية لانتخابات برلمان إقليم كردستان العراق، الجزيرة.نت، حسين البغدادي، 2024/9/25.

الكردستاني للمرة الثالثة، بعد حصوله على أغلبية أصوات الناخبين في المؤتمر[(1)].

فيما كشفت نتائج الانتخابات في إقليم كردستان العراق، عن استعادة الحزبين الكرديين الديمقراطي والاتحاد الوطني (القابضين على السلاح والسلطة والمال في الإقليم) هيمنتهما على برلمان الإقليم (67 مقعدا)، في مقابل فشل كل المحاولات على مدى السنوات الماضية، لإعادة رسم خارطة سياسية جديدة في الإقليم. وهي هيمنة لا تعكس طبيعة الديناميكيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيه، الأمر الذي لا يمكن أن يستمر دون تحديات حقيقية.

(1) للمرة الثالثة.. إعادة انتخاب صلاح الدين بهاء الدين أمينا عاما للاتحاد الاسلامي الكردستاني؛ شفق نيوز، 17/12/2024.

تفاعُل الحركات الإسلامية المعتدلة
مع المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في العام 2024

تفاعلت الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية، في العام 2024، وكان لبعضها تأثير بالغ في عموم إقليم الشرق الأوسط. ويوثق التقرير واقع أهم تلك المتغيرات، وأبرزها:

أ. طوفان الأقصى:

تفاعلت الحركات الإسلامية المعتدلة في عموم المنطقة وفي العالم، مع «طوفان الأقصى»، سواء على المستوى الخطابي أو الدعم المادي. وتمكنت الجماعة الإسلامية في لبنان من المشاركة قتالياً، عبر جناحها العسكري: قوات الفجر.

وقد شملت الأعمال التضامنية في المغرب وحدها «أزيد من 6 آلاف و500 فعالية تضامنية مع الشعب الفلسطيني، في ظرف عام واحد، رداً على الانتهاكات الصهيونية، في أكثر من 60 مدينة مغربية، إضافة إلى عشر وقفات مركزية أمام البرلمان المغربي، و25 موكباً تضامنياً للسيارات والدراجات، و120 ندوة ومحاضرة لتنوير الرأي العام وتوعيته في ما يهم معركة «طوفان الأقصى» والقضية الفلسطينية وتطوراتها»[(1)]. وقد تضمنت الفعاليات ثلاث مظاهرات مليونية بالرباط. فضلاً عن عشرات الآلاف من التظاهرات العالمية.

وقد أتاح هذا الحراك الشعبي فرصة لاستعادة الحركات الإسلامية رصيدها في الشارع العربي والإسلامي، وكرَّس حضورها الدولي. مما انعكس إيجاباً على حظوظها الانتخابية، لاسيّما في الأردن. ويُتوقَّع أن ينعكس إيجاباً في الانتخابات المغربية المزمع عقدها في العام القادم (2024).

(1) بلاغ للهيئة المغربية نصرة لقضايا الأمة، صحيفة «صوت المغرب»، 10/2024/10.

كما توقَّف قطارُ التطبيع مع الكيان الصهيوني، خلال العام 2024، بعد التسارع المذهل الذي شهده قبل طوفان الأقصى. بل شهدت العلاقة مع «إسرائيل» تراجعاً إقليمياً ودولياً مؤثراً. وغدا النموذج المقاوم، وفق صيغة الطوفان، مصدر إلهام؛ حتى لدى تيارات ارتبط ماضيها بالتشدُّد.

د. التغيير السياسي (سقوط نظام بشار):

وظف بعضُ المحللين نظرية «أثَرُ الفراشة The butterfly effect»، ضمن فرضيات عديدة تهدف إلى فهم ما حدث في سوريا، خلال 12 يوماً فحسب. وتأثير الفراشة «حدث صغير يؤدي إلى نتائج كبيرة». فرفرفة جناحي فراشة، قد تتسبب في إعصار ضخم في أقصى بقاع العالم. وهو تعبير مجازي يرمز إلى قدرة الأحداث الصغيرة على إحداث تأثيرات كبيرة، إذا تداخلت مع الظروف المحيطة. وأثَرُ الفراشة نظرية فلسفية فيزيائية[1]، تُعدُّجزءاً من نظرية الفوضى، وتفيد بوجود روابط خفية بين الأحداث المختلفة، وأنه لا وجود للصدف على الإطلاق. وهي تشبه الأثر الذي يسببه حجرُ الدومينو، وكرةُ الثلج الصغيرة التي تتدحرج من قمة جبل على نحو مفاجئ وسريع فتحدث انهياراً هائلاً. عكسَ هذا التأثير فكرة أن الكون ديناميكي للغاية، فحركة صغيرة ومحدودة جداً، تحدث في البداية، قد تترتب عنها نتائج ضخمة، وسلسلة من التغيرات المترابطة.

ربط المحلل السياسي والدبلوماسي الإسرائيلي السابق؛ مائير كوهين، في سياق تحليله لأسباب السقوط المدوي للنظام السوري، بدايةَ السقوط بتبعات هجمات السابع من أكتوبر/تشرين الأول، قائلاً: «كان الهدف من الهجوم الذي قاده السنوار وإيران من ورائه هو فرض طوق ناري مع حزب الله لتدمير إسرائيل، ولكنَّ هذا الطوق أصبح الآن يطال إيران نفسها. لا شكَّ أنَّ انهيار المحور الإيراني، الذي تمثله كل من حماس وحزب الله، يشبه كرة الجليد التي تتدحرج بقوة. وقد انتهت تداعياتها بسقوط النظام في سوريا، وستؤدي في النهاية إلى انهيار النظام في إيران».

(1) طرحها أول مرة إدوارد لورينتز، في العام 1963؛ وهو عالم رياضيات وأرصاد جوية أمريكي.

وتتفق علياء إبراهيمي؛ الباحثة بالمجلس الأطلسي بواشنطن والكاتبة المتخصصة في سياسات الشرق الأوسط، مع ما ذهب إليه مائير باعتبار أن هجوم 7 أكتوبر كان حدثا محوريا في انهيار نظام الأسد، إلا أنها تمنحُ التداعيات النفسية والعسكرية، التي أدت إلى تصاعد قوة المعارضة السورية، وزناً أكبر. فتقول: «يمكننا رسم خط مستقيم بين هجوم حماس وسقوط الأسد. رغم وجود عوامل أخرى مهمة، مثل الدمار الذي لحق بالاقتصاد السوري وتأثيره على معنويات الجيش السوري، وتدخل روسيا في أوكرانيا، ونفاذ صبر تركيا تجاه الأسد، فإن تدهور القوة الإيرانية بعد السابع من أكتوبر كان العامل الحاسم.» وتكمل قائلة: «الحملة الإسرائيلية المستمرة ضد حزب الله وقوات الحرس الثوري الإيراني في سوريا تركت الأسد مكشوفاً تماماً، في وقت كان فيه معارضوه أكثر تماسكاً وانضباطاً وتصميماً من أي وقت مضى.»

فأثَر الفراشة الذي بدأ في 7 أكتوبر، وفق الإبراهيمي، قد أشعل سلسلة من الأحداث غير المقصودة، و» لا بد من الإشارة إلى التأثير النفسي. فقد أظهرت حماس بشكل دراماتيكي أنه حتى أكثر القوى هيمنة لديها نقاط ضعفها، وأن ميزان القوى مهما كان يميل لمصلحة طرف فإن قلبه ممكن. وقد استلهم المقاتلون السوريون هذه الفكرة، التي قد تشعل أجزاء أخرى في المنطقة».

أما يوآف ستيرن؛ المحلل السياسي والكاتب في صحيفة هآرتس الإسرائيلية، فقد اعترض على استخدام فكرة «أثر الفراشة»، ذلك أنها لا تعكس بدقة ذلك الترابط المباشر الوثيق بين أحداث سوريا وبقية الدول ذات النفوذ في المنطقة (مثل إيران وتركيا والدول العربية وإسرائيل وروسيا والولايات المتحدة)، والعوامل المشتركة فيما بينهم. فجميع هذه القوى تلعب دوراً في كل مكان تقريباً، ما يجعل المنطقة بأكملها كياناً مترابطاً ومعقداً. إن توظيف مفهوم أثر الفراشة يجري عادةً «في سياقات تكون فيها العلاقة بين الأحداث غير واضحة وغير مترابطة، بينما نجد الصلة بين الأحداث في الشرق الأوسط قريبة ومباشرة، ويمتد تأثيرها بوضوح إلى الدول والمناطق المجاورة».

أما خطار أبو دياب؛ الأكاديمي والباحث اللبناني المتخصص في العلاقات الدولية والجيوسياسية، فلا يغفل التأثير الكبير لأحداث 7 أكتوبر وتبعاته في انهيار نظام الأسد، إلا أنه يرى أن السقوط لم يكن لحظياً، بل نتج عن تراكمات بدأت منذ الانتفاضة المدنية في 2011، والتي تحولت إلى حرب مُعقّدَة. فـ«القوى المتمركزة في إدلب منذ 2020، كانت تستعد لهذه اللحظة، وتزامن تحركها مع تغيرات داخلية وإقليمية ودولية زادت من ضعف النظام السوري. فقد اختار الأسد تعزيز حكمه، بدلاً من إصلاح الأوضاع، مُتورطاً في تجارة المخدرات، التي حوَّلت سوريا إلى مصدر رئيسي للكبتاغون، بينما تدنّى راتب الجندي السوري، وتفاقمت أزمة المفقودين والمعتقلين، مِمّا أسهم في سقوطه المدوي.

كما لعبت الولايات المتحدة دوراً غير مباشر في تعزيز بقاء الأسد، عندما تخلّى الرئيس السابق باراك أوباما عن تنفيذ تهديده بعد استخدام الأسد الأسلحة الكيميائية في العام 2013، مُؤثراً التفاوض مع إيران بشأن برنامجها النووي. مِمّا منح روسيا دوراً أكبر في سوريا. كما رأت إسرائيل في نظام الأسد خياراً أقل تهديداً، مقارنة ببدائل أخرى، نظراً لالتزامه باتفاقية فكّ الاشتباك في الجولان منذ العام 1974، وآثرت التعامل مع الأقليات على حساب الأكثرية السنية في المنطقة.

فتبدَّت فجوةٌ أمنيةٌ في سوريا، مع انشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا وتراجع قوة المحور الإيراني. واستمر نظامُ الأسد في اللعب على التناقضات الإقليمية والدولية لضمان بقائه في السلطة، مُحاولاً الموازنة بين علاقاته مع إسرائيل وإيران، لكنه واجه لحظة حاسمة عجز فيها عن اتخاذ القرار. فعلى الرغم من التعاون الوثيق بين روسيا وإيران لدعم نظامه، ظلَّت التباينات بين الطرفين قائمة. ومع قدوم إدارة أمريكية جديدة راغبة في حلّ الأزمة في أوكرانيا، تراجعت حاجة روسيا لإيران في هذه الساحة ما أعاد تشكيل التحالفات ووضع نظام الأسد في موقف حرج.

ولا نرى تعارضاً جوهرياً بين افتراض دور بارز لمفهوم «أثر الفراشة»، صحبةَ العوامل الظرفية؛ السابقة والراهنة، المحلية والإقليمية، وبين تفسير ما نتج بمعيَّته الربانية (التي

تختمر في لاوعي العديد من المحللين، ولا يجرؤون على البوح بها، خشية نبذ تحليلاتهم من بورصة التحليلات العلمية)، فإذا أراد الله أمراً هيّأ أسبابه. ذلك أنّ «أثر الفراشة» (سواء كان رمزياً أو نفسياً أو مباشراً)، لا يزعم بأنه يُقدِّم أوراق اعتماده في بورصة التحليلات العلمية بأدلة مختبرية دامغة، لا يختلف عليها اثنان؛ بل هو تقدير يسعى لقراءة ما حدث، وفق خُطاطاتٍ تحليلية، تتباين (في إشاريتها، أو تعبيريتها، أو وصفيتها)، ويتجلّى في منظومة من الإمكان، لا حسم فيها ولا قطع، مهما زعم المُحَلّلون؛ وإنْ صَدَقوا»[1].

وبعد إسدال الستار على حكم استمر 55 عاماً، برز أحمد الشرع في صورة تُغايرُ الصورةَ التي رُسمت لـ(أبو محمد الجولاني)، في المُخيّلة السياسية. وتولى منصب القائد العام للإدارة الجديدة في سوريا، ثم رئيس سوريا في المرحلة الانتقالية، موجّهاً رسائل تطمينية إلى الداخل والخارج، مشفوعة بتجربة سابقة في حكم إدلب، أبلى فيها بلاءً حسناً.

وقد شهدت دمشق حراكا سياسياً دبلوماسياً نشطاً مع الإعلان عن الحكومة الانتقالية واستقبال وفود من دول الجوار. كما عادت شخصيات بارزة إلى المشهد، أبرزها فاروق الشرع؛ نائب الرئيس السابق.

ويضع التغيير السياسي الذي شهدته سوريا يوم 2024/12/8، جماعة الإخوان المسلمين ومختلف القوى السياسية والهيئات الشعبية والدولة السورية أمام تحديات واستحقاقات مهمة، ويحمل فرصاً واعدة لتجاوز مخلفات الماضي، والتقدّم نحو غد أفضل، تحترم فيها الحريات ويسود فيه القانون.

(1) أي علاقة لهجوم 7 أكتوبر بسقوط نظام الأسد؟، بي بي سي-عربي الإخبارية، 2024/12/26.

مصفوفة التفاعلات بين الحركات القُطْريَّة الإسلامية المعتدلة و المتغيرات المؤثرة في المنطقة

المتغير	طوفان الأقصى		التغيير السياسي (سقوط نظام بشار)		الانتخابات		الإصلاح	
نمط التفاعل	تأثير	تأثُّر	تأثير	تأثُّر	تأثير	تأثُّر	تأثير	تأثُّر
فلسطين	صناعة حدث	حضور مُلهم	إلهام	حضور			صناعة حدث	حضور مُلهم
الأردن	تأييد؛ دعم	حضور مؤثر	تأييد	حضور مؤثر	مشاركة مؤثرة	حضور مؤثر	مشاركة مؤثرة	حضور مؤثر
سوريا	تأييد	حضور	صناعة الحدث	حضور ملهم				
لبنان	مشاركة؛ دعم	حضور مؤثر	تأييد شديد	حضور مؤثر				
العراق	تأييد		تأييد	حضور مؤثر				
الكويت	دعم		تأييد	حضور مؤثر				
اليمن	تأييد		تأييد	حضور				
مصر	تأييد		تأييد	حضور مؤثر				
السودان	تأييد			حضور مؤثر				
ليبيا	تأييد			حضور مؤثر				
تونس	تأييد		تأييد	حضور مؤثر				
الجزائر	تأييد؛ دعم		تأييد	حضور				
المغرب	تأييد؛ دعم	حضور مؤثر	تأييد	حضور مؤثر				
موريتانيا	تأييد؛ دعم	حضور نسبي	تأييد	حضور				
تركيا	دعم قوي	حضور نسبي	صناعة حدث	حضور مهيمن	مشاركة	حضور	مشاركة	حضور

أولويات الحركات الإسلامية المعتدلة

في العام 2024

يمكن القول إن الحركات الإسلامية المعتدلة حظيت بزخم غير مسبوق في ظل «طوفان الأقصى» في العام 2024، كما شهدت في العديد من الأقطار حالة من التعافي المستمر، سعياً لاستعادة حضورها في الساحات المختلفة أو تعزيزه، لاسيما في سوريا والمغرب، على الرغم من التراجعات التي حدثت في بعض الساحات، لاسيّما في تونس والعراق.

ولعل من أبرز الأولويات في العام 2025، التي من شأنها أن تزيد من قدرة الحركات الإسلامية على تحقيق مزيد من التكيّف الإيجابي وتعزيز الحضور السياسي والشعبي:

1. تشكيل إطار حقوقي-إعلامي موسع وضاغط وعابر للجنسيات في مجال حقوق الإنسان؛ متمرس في قضايا الجرائم العنصرية وجرائم الإبادة الجماعية والتهجير القسري، لمحاسبة الاحتلال الصهيوني على جرائمه غير المسبوقة، التي اقترفها في حق الشعب الفلسطيني (رداً على «طوفان الأقصى») وما يزال. وذلك لضمان استثمار الزخم الإقليمي والدولي، حقوقياً وإعلامياً، في صالح القضية الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني المضطهد؛ وبما يكفل الحؤول دون تملصه من الملاحقة الدولية بعد توقف إطلاق النار، ولضمان استمرار التآكل في صورته الآدمية عالمياً.
2. مواجهة أي محاولة لاستئناف قطار التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، كما مواجهة تداعياته الخطيرة على فلسطين والمقدسات والأمة؛ وبلورة مشاريع لتحصين الشعوب العربية من التأثر سلباً بأي موجات مستقبلية للتطبيع الرسمي الاقتصادي، لاسيما بعد أن تضع الحرب أوزارها.

ويقترح تشكيل إطار شعبي عربي جماعي لتنسيق الجهود في مواجهة موجات التطبيع ولتحريك الشارع العربي والإسلامي للتصدي لعمليات الاختراق، بحيث ينبثق عن هذا الإطار لجان فرعية على المستوى القطري تنظّم الجهود الشعبية في كل دولة.

ومن المهم الحرص على ديمومة الفعل الشعبي الرافض للتطبيع مع الاحتلال، بشتى الوسائل والآليات.

3. تحقيق المزيد من الانفتاح على القوى السياسية والمجتمعية على المستوى الوطني، بما يسهم في بناء وتعزيز الشراكات والتحالفات الوطنية. ومن المهم أن تبادر الحركات الإسلامية في كل قُطر لدعوة مختلف اللافتات السياسية والمجتمعية لتكريس مفهوم «الجماعة الوطنية» التي تلتقي على المصالح الوطنية العليا، وعلى مواجهة التحديات والتهديدات والأخطار التي تتهدد الدولة وتعيق تطوّرها وتقدُّمها.

4. تعزيز دور ملتقى العدالة والديمقراطية الذي يشكّل إطاراً تنسيقياً بين اللافتات الإسلامية المعتدلة، من أجل تحقيق خطوات عملية على صعيد الحوار مع أطراف دولية مؤثرة، بما يسهم في مواجهة الجهود التي تقودها دول الثورة المضادة للربيع العربي من أجل تشويه صورة الحركات الإسلامية المعتدلة وللتشكيك في الدوافع التي تقف وراء حراك الشارع العربي.

5. إحياء نتائج قمة كوالالمبور الإسلامية، بما يصلح أن يشكل أرضية لشراكات حقيقية، وبالأخص في مجال إرساء قيم الثقافة والحرية والعدالة؛ عبر طرح تصورات لإنشاء مؤسسات تحرص على بلورة التصورات الخطابية على أرض الواقع في الشارع العربي والإسلامي. وقد برزت الحاجة الماسة لتلك المؤسسات في إطار «طوفان الأقصى»، لاسيما عقب العجز المخجل المتعلق بملف المساعدات الإنسانية العاجلة لقطاع غزة، وكسر الحصار الصهيو-أمريكي الذي ضُرب على القطاع بصورة يندى لها حبين الإنسانية.

6. مواجهة التداعيات السلبية لتطورات الوضع في السودان وتونس والمغرب على صورة الحركة الإسلامية بعامة (عبر تحميلها تبعات أخطاء المرحلة السابقة)، وكذلك تجاوز الانعكاسات السلبية التي لحقت بالحركة الإسلامية فيها، نتيجة التغييرات الكبيرة التي شهدتها، وما لحق بالحركة من استهداف وإقصاء عن المشهد السياسي.

7. البحث عن مقاربة سياسية تسهم في خروج المشهد المصري من حالة انسداد الأفق؛ على الرغم من إدراك التعقيدات الكبيرة التي تعترض ذلك، وبلورة آليات ذات كفاءة عالية لتنسيق جهود المعارضة المصرية، وتجاوز إشكالات الوضع الحالي. لاسيما في ظل انكشاف عجز سلطة السيسي عن إيقاف تدهور الجنيه المصري، الذي وصل إلى مستويات قياسية في الهبوط، أمام الدولار، في سعريه: الرسمي وفي السوق السوداء، فضلاً عن تضاعف الفارق بين السعرين..!! بما يشكل فرصة حقيقية لإعادة الوهج للخيار الإسلامي-الوطني.

الحركات السلفيّة المتشدّدة

تنظيم الدولة الإسلامية

«داعش»

القاعدة

أ.فايز الجولاني (*)

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول - تركيا

(*) محلل سياسي

الملخّص التنفيذي

شهد العام 2024 تحوُّلاً في أداء تنظيم داعش، الذي أضاف لـ«جغرافيا نشاطه العسكري» الأراضي العُمانية. كما استطاع تنفيذ عدة عمليات نوعية كبيرة، أبرزها هجوم موسكو، وهجوم كيرمان في إيران، وصولا إلى هجوم نيو أورليانز.

أما منطقة الساحل الإفريقي، فقد باتت تمثل ساحة جديدة لتمدد التنظيم، حيث يعمل على تعزيز علاقاته مع الجماعات المتطرفة المحلية، مستغلا هشاشة الأنظمة السياسية وضعف التنمية والأمن.

وقد تمكن التنظيم، علاوة على استمرار مجموعاته في سوريا في شنّ هجمات متنوعة، من نقل ثقله التنظيمي إلى عدد من الفروع الرئيسية في إفريقيا وآسيا. كما لجأ، اقتصادياً، إلى العملات المشفَّرة لزيادة مرونته المالية.

أما تصاعُد عملياته الميدانية في سوريا، فتُؤكد اتساع مساحات تحرُّكه، واستتباعاً زيادة أعداد خلاياه وأفراده المدربين المنخرطين في العمليات؛ مما يعني أنّ التنظيم دخل المرحلة الثانية بعد انتهائه من المرحلة الأولى التي كانت تركّز على إعداد معسكرات تدريبية وتشكيل خلايا نوعية.

فيما أنشأ تنظيم «القاعدة» مراكز تجنيد وتدريب وبنى قواعداً ومستودعات ذخيرة في قلب وادي بنجشير، بسماح من حركة طالبان. وتعتقد «الأمم المتحدة» أن تنظيم القاعدة لديه معسكرات تدريب في 10 مقاطعات على الأقل من مقاطعات أفغانستان البالغ عددها 34 مقاطعة، على الرغم من نفي طالبان العلني وجود التنظيم في البلاد.

والتزم تنظيم «القاعدة» بنهجه المعتاد على مدار العام 2024، داعياً إلى شن هجمات ضد الإسرائيليين وكذلك اليهود الأجانب والغربيين الذين يدعمون إسرائيل. وبعد تهنئته لـ «حماس» على هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، دعا إلى تشكيل «طليعة جهادية» جديدة، ورَبَط بين «النكبة» من عام 1948 وحرب غزة. كما أرسل أعضاء «القاعدة» تعازيهم إلى

«حماس» على مقتل العديد من الشخصيات البارزة، من بينها قائدها العسكري السابق صالح العاروري، وأبناء وأحفاد القائد السياسي إسماعيل هنية، وفي النهاية هنية نفسه بعد مقتله في إيران في تموز/يوليو.

ولم تتجاوز التنظيمات السلفيّة المتشدّدة إشكالية اغتيال خلفائها وقادتها، في إطار ما عُرف بـ»استراتيجية قطع الرؤوس»، وتطهير مواقعها الجغرافية، وتجفيف مصادرها الاقتصادية، وحصار خطابها الفكري والإعلامي.

ويشير تقرير للأمم المتحدة إلى أن تنظيمي «القاعدة» و«داعش» أوقفا الحرب الطاحنة التي دارت بينهما، طيلة السنوات الماضية، في وسط مالي، وفي بوركينا فاسو، وعلى حدود النيجر؛ وهو الصراع الذي أودى بحياة كثير من مقاتلي التنظيمين الإرهابيين. إذ يثير الانفراجُ بين الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، بواعثَ القلق بشأن احتمالية إنشاء «ملاذ للإرهابيين».

يُتوقع أن يستمر تنظيم داعش في لجوئه للتمويه والترميز القيادي، بدلاً من التصريح. كما يُتوقع أن يتصاعد زخم عملياته في العراق والشام عبر استراتيجية الكرّ والفرّ، وتكتيك تحرير الأسرى عبر مهاجمة السجون.

ويمكن القول إن قارة إفريقيا باتت تمثل بيئة حاضنة للتنظيمات المتطرفة بعامة، وفي مقدمتها تنظيم داعش، الذي بات ينظر إليها على أنها المستقبل بالنسبة إلى انتشاره الخارجي، وأنها يمكن أن تكون مقرّاً لعاصمة خلافته المزعومة؛ حيث يسعى التنظيم إلى الاستفادة من هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية، وانتشار الهيمنة القبلية، وهو ما يعكس ضعف سلطة الدولة أمام تنامي دور التنظيمات المتطرفة لملء ذلك الفراغ الناتج عن تراجع سلطة الدولة، مما يمثّل فرصة سانحة لداعش للتمدد والانتشار داخل القارة.

فيما اتسمت المقاربات الغربية والدولية إزاء الإرهاب ومكافحته عموماً بالاستعانة بنهج يتمحور حول المنظور الأمني والعسكري.

وعلى الصعيد الإقليمي، عززت دول الساحل تعاونها المشترك في الحرب ضد إرهاب الجماعات المتشددة.

ومن المرجح أن تسعى فروع «داعش» المحلية نحو فتح مسارات آمنة لربط مناطق سيطرتها، وتركيزها مرحلياً على تحييد الجماعات المسلحة الأخرى عن الدخول بمواجهات معها.

ومن المتوقع أن يفشل التنظيم في تحقيق هدفه (حسب أيديولوجيته المُعلَنة بعيدة الأمد)، والمُتمثل في تحقيق انبعاثٍ جديد يعيد السيطرة المكانية كما كان الحال عام 2014.

ومن المحتمل أن تستمر عمليات الدمج بين القتال المعولم والمحلي، من أجل القضاء على سلسلة الانشقاقات التي طالت التنظيم بسبب عدم نزوعه إلى فقه استراتيجي محدد.

ومن المرجح أن تسعى فروع «داعش» المحلية نحو فتح مسارات آمنة لربط مناطق سيطرتها، وتركيزها مرحلياً على تحييد الجماعات المسلحة الأخرى عن الدخول بمواجهات معها.

ومن المتوقع أن يفشل التنظيم في تحقيق هدفه (حسب أيديولوجيته المُعلَنة بعيدة الأمد)، والمُتمثل في تحقيق انبعاثٍ جديد يعيد السيطرة المكانية كما كان الحال عام 2014.

ومن المحتمل أن تستمر عمليات الدمج بين القتال المعولم والمحلي، من أجل القضاء على سلسلة الانشقاقات التي طالت التنظيم بسبب عدم نزوعه إلى فقه استراتيجي محدد.

كما يمكن الحديث عن مسارين محتملين، وغير متعارضين بالضرورة، لمستقبل الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: التمدُّد والانتشار الإقليمي؛ واستمرار حالة عدم اليقين؛ ففي ظل تبدل التحالفات الإقليمية والدولية في المنطقة، وتراجع النفوذ الغربي، ومع استمرار تصاعد العنف في منطقة الساحل، لاسيما في النيجر بعد

انقلاب يوليو 2023، تجد المنطقة نفسها بصورة أكبر في قلب الاضطرابات وفي حالة من عدم الاستقرار.

أما مقاربات محاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي، فتحتاج إلى قدر أقل من العسكرة والمزيد من الدبلوماسية. وربما تكون نقطة البداية هي تصنيف قائمة المنظمات المتشددة بطريقة تميز بين الأنواع العابرة للحدود الوطنية والأنواع المحلية من الجماعات المتطرفة العنيفة. ومنْ ثَمَّ، تطوير أدوات السياسة المناسبة لكل نوع. فعادةً ما يكون الدافع وراء النوع الثاني أهداف محلية، مثل التمثيل السياسي العرقي.

إن معالجة التطرف أمرٌ لا يمكن أن يحصل بالأسلوب العادي؛ فهو يتطلب مجموعة واسعة من الاستجابات السياسية، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وما دامت جذور التشدد، التي تشمل الفقر والفساد والبطالة والأمية وغيرها من حاضنات الإرهاب، لا تُدار بمثالية، فإن هدف المقاربات المتعددة (المتمثل في القضاء على التطرف) سيظل حلماً نبيلاً.

الهجمات المعلنة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية حسب المنطقة 2018-2023

(ملاحظة: أرقام 2023 تغطي الفترة من يناير- نوفمبر)

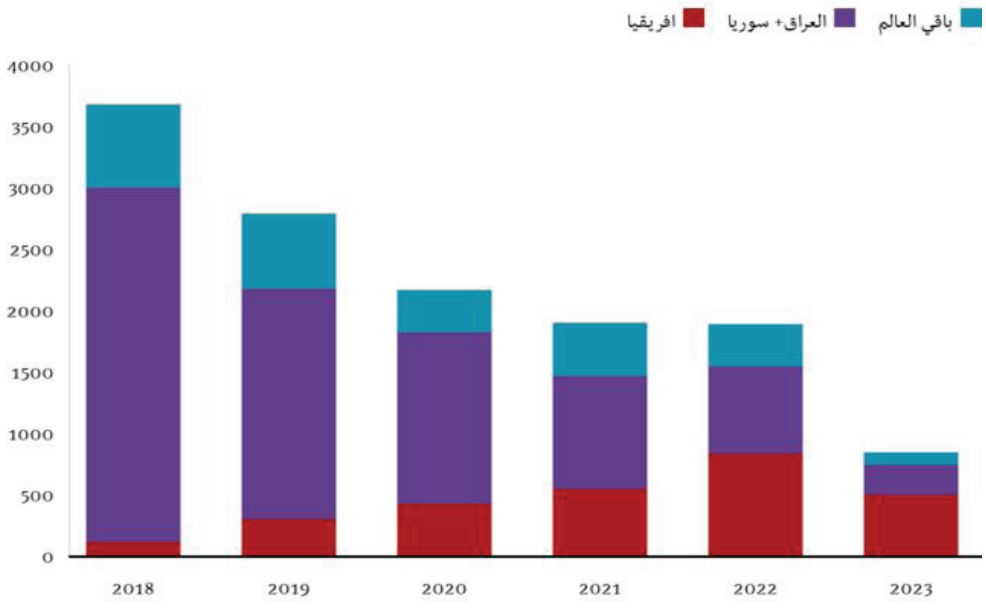

BBC

المصدر: وحدة المتابعة الإعلامية في بي بي سي

حصاد التنظيمات السلفية المتشددة في العام 2024

تنظيم «داعش»

الخرائط الجغرافية:

تراجع نشاط داعش بنسبة 53 في المئة خلال عام 2023، مقارنة بالعام الذي سبقه.

فيما شهد العام 2024 تحوُّلاً في أداء تنظيم داعش، الذي أضاف لـ«جغرافيا نشاطه العسكري» مساحة جديدة، عندما هاجم ثلاثة من عناصره مسجد الإمام علي، الواقع في منطقة وادي كبير في مَسْقط (عاصمة عُمان)، في 2024/7/15. قُتل إثناء الهجوم ستة ضحايا وجرح ما بين 30 إلى 50 شخص، وقُتل منفذو الهجوم الثلاثة على يد قوات الأمن العُمانية. وقد تبنى تنظيم داعش مسؤوليته عن الهجوم، الذي يعد أول هجوم ينفذه في الأراضي العُمانية. أداء

كما استطاع تنفيذ عدة عمليات نوعية كبيرة، أبرزها هجوم موسكو في مارس الذي أوقع 143 قتيلا، وهجوم كيرمان في إيران في يناير الذي أسفر عن مقتل نحو 100 شخص، وصولا إلى هجوم نيو أورليانز. وبحسب تحليل لمركز «صوفان» للشؤون الأمنية، فإن هجمات داعش في سوريا، تضاعفت ثلاث مرات في 2024 مقارنة بالعام الذي سبقه، لتصل إلى حوالي 700.

ويتركز نشاط تنظيم «داعش» في سوريا في مناطق البادية السورية، لاسيما في محافظات دير الزور وحمص والحسكة، حيث يستغل التنظيم حالة الفراغ الأمني، مما يتيح له مساحة كبيرة لإعادة التموضع والتحرك. فيما استمر مسلسل خساراته لقادته.

فقد هاجمت مجموعات من تنظيم داعش مساء الجمعة في 2024/04/5، تجمّع نقاط لقوات النظام السوري التابعة للفرقة 17 قرب بلدة معدان عتيق جنوبي الرقة، وثكنة شيحا في بادية التبني (العوسج) غربي بادية التبني بريف دير الزور الغربي، في المنطقة الواقعة قرب الطريق الرئيسي الرابط بين محافظة الرقة ودير الزور، مما أسفر عن مقتل عنصرين

من قوات النظام والدفاع الوطني وإصابة 3 آخرين. جاءت هذه الهجمات وسط تصاعُد نشاط التنظيم خلال الربع الأول من العام 2024 على نحو يتجاوز تحركاته في الأعوام الماضية؛ حيث لوحظ وصوله إلى أطراف بعض البلدات المأهولة الخاضعة لسيطرة النظام السوري قرب الطريق الدولي الرابط بين الرقة ودير الزور مثل الشميطية في دير الزور ومعدان عتيق جنوبي الرقة، بينما كان التنظيم ينشط عادة جنوبي الحسكة ومناطق شرقي دير الزور وصولا للجنوب الشرقي من المحافظة إلى جانب نشاطه وسط البادية السورية، كما أنه ينشط بين الفينة والأخرى في منطقة الرصافة ومعدان جنوبي الرقة. إنّ تصعيد داعش لهجماته يُشير إلى إعداده تصوراً مسبقاً عن توسيع نطاق عملياته في البادية السورية بما يتضمن تضاريس المنطقة وآليات الدخول إليها والخروج منها، ونوعية الأهداف التي يحرص على ضربها، ومواقع تمركزها، والخطوط اللوجستية اللازمة لإمداد عملياته في المنطقة، فيما يبدو أنّ التنظيم يعمد إلى مزيد من استنزاف قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام والميليشيات الإيرانية.

جاءت هذه التطورات بعد تركيز التنظيم في الفترة بين عامي 2022 و2023 على التموضع قرب الطرق الفرعية في البادية السورية، والتصعيد منذ آب/ أغسطس 2023 من هجماته ضد قوات نظام بشار والميليشيات الداعمة له، على امتداد المنطقة المفتوحة بين بادية التبني غربي دير الزور وصولا إلى بلدة الكوم وبير رحوم جنوبي الرقة، وانتهاء بمحيط السخنة وحقول الغاز والنفط القريبة منها[(1)].

وفي العراق، شهدت محافظة صلاح الدين شمالي بغداد، في مايو 2024، هجوماً وصف بأنه الأكبر منذ عام، بعدما هاجم مسلحون من داعش ثكنة عسكرية في منطقة مطيبيجة أسفر عن مقتل ضابط رفيع برتبة عقيد ركن. وقالت وزارة الدفاع العراقية في بيان إن الضابط وهو آمر فوج قُتل مع «عدد من مقاتلي الفوج» أثناء «تصديهم لتعرض إرهابي ضمن قاطع المسؤولية»[(2)]. مقتل 3 من عناصر الجيش العراقي شمال بغداد.

(1) تصاعُد هجمات تنظيم داعش في البادية السورية ماذا بعد؟، مركز جسور للدراسات، 08/04/2024.
(2) الدفاع: استشهاد آمر فوج وعدد من المقاتلين بتعرض إرهابي ضمن قاطع المسؤولية، وكالة الأنباء العراقية، 2024/05/13.

أما منطقة الساحل الإفريقي، فقد باتت تمثل ساحة جديدة لتمدد التنظيم، حيث يعمل على تعزيز علاقاته مع الجماعات المتطرفة المحلية، مستغلا هشاشة الأنظمة السياسية وضعف التنمية والأمن.

وفيما يُنذر بتفاقم خطر «داعش» عبر الساحل وغرب إفريقيا، كشف الجيش النيجيري (في 7 نوفمبر) تمركز جماعة إرهابية جديدة باسم «لوكاراواس» بولايتي «سوكوتو» و«كيبي» شمالي غرب البلاد، وتضم عناصر «نيجيرية-مالية» مرتبطة بـ«ولاية الساحل» الموالية لـ«داعش». ويشير هذا التطور إلى:

- اتجاه «ولاية الساحل» لاستغلال فائض قدراتها بدول الساحل للتوسع إقليمياً، وحسم المنافسة المحتدمة مع فروع تنظيم «القاعدة» المحلية.
- تنامي مخاطر تشبيك فروع «داعش» نطاقات سيطرتها بدول الساحل وغرب إفريقيا، لاسيما مع توسيع «ولاية غرب إفريقيا» نفوذها مؤخراً عبر مناطق شمال شرق نيجيريا وحوض بحيرة تشاد.
- مخاطر تكريس جماعة «لوكاراواس» نفوذها محلياً، عبر صفقات تجمع المجتمعات المحلية والعصابات النشطة بالمنطقة؛ إذ لم تسجل أية بلاغات من المدنيين أو مواجهات ضد العصابات منذ ظهورها وحتى الآن[(1)].

وعلى الرغم من الحيز الكبير الذي يخصصه الخبراء والمحللون، في التقرير الأممي، لمتابعة ما يجري في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، فإن مناطق أخرى لا يمكن إغفالها في ظل تصاعد خطر التنظيمات الإرهابية داخلها، على غرار جمهورية الكونغو الديمقراطية، في إفريقيا الوسطى، التي تعيش واحدة من أبشع الحروب الإفريقية منذ سنوات، وتعاني من هجمات «تحالف القوى الديمقراطية» الموالية لـ«داعش».

كما أشار التقرير إلى أن المتطرفين في مصر والمغرب يواجهون إجراءات قوية وصارمة لمنعهم من أي نشاط، إلا أنهم لا يزالون يملكون القدرة على التحرك، وشن بعض العمليات

(1) دلالات تمدُّد «ولاية الساحل» للشمال النيجيري، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2024/11/8.

في جنوب ليبيا، وهي المنطقة القريبة من الساحل، وتدخل ضمن دائرة الصحراء الكبرى.

وموزمبيق هي الأخرى تخوض حربها الخاصة ضد الإرهاب، وبفضل قوة عسكرية إقليمية استطاعت أن تحقق انتصارات مهمة ضد «داعش» التي حاولت السيطرة على إقليم كابو ديلغادو، فقُتل أمير «داعش» هناك، وأصبح عدد مقاتلي التنظيم يقدَّر بنحو مائتي مقاتل يختبئون في إحدى الغابات.

وأشار التقرير الأممي إلى أن «ولاية تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا»، التي تتمركز في شمال نيجيريا، لا تزال قادرة على شن هجمات بمنطقة حوض بحيرة تشاد، لكنها تعاني من حربها على النفوذ ضد جماعة «بوكو حرام» الموالية لـ«القاعدة».

وخلص التقرير الأممي إلى أن العلاقة لا تزال وطيدة بين انعدام الأمن والإرهاب، وفي أغلب الأحيان «يذكي غياب الأمن جَذوة التطرف في ربوع القارة»، في حين أكد المحللون، التابعون للأمم المتحدة، أن «تصاعد الخطر في مناطق الصراع بإفريقيا لا يزال يثير قلق الدول الأعضاء، ولا سيما في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، حيث استغل تنظيم (داعش) ضعف قدرات مكافحة الإرهاب»[(1)].

على أن أحد التكتيكات الكبرى للجماعات المُتشدّدة يتمثل في عزل عواصم المقاطعات، وتعطيل طرق النقل بهدف حصار القوات الحكومية، والحد من قدرتها على استعراض القوة، والحفاظ على السيطرة على المنطقة. ويؤدي هذا التكتيك إلى خلق جيوب من الأراضي الخاضعة لسيطرتهم، ويجعل من الصعب على الحكومة تأكيد سلطتها. ولا تزال ولاية غرب إفريقيا التابعة لتنظيم داعش تمثل تهديداً متزايداً في نيجيريا، حيث أنشأت شكلاً فضفاضاً من الحكم، مكَّنها من جمع الضرائب من السكان الخاضعين لسيطرتها. كما شنت هجمات في مناطق جديدة، مثل ولاية جيغاوا شمال نيجيريا[(2)].

(1) تقرير أممي: خطر «القاعدة» و«داعش» وصل إلى الذروة في إفريقيا، الشيخ محمد، الشرق الأوسط، 2024/03/01.
(2) تصعيد الهجوم الجهادي: هل أصبح الساحل الإفريقي بؤرة جديدة للإرهاب العالمي؟، حمدي عبد الرحمن حسن، مركز الإمارات للسياسات، 29 /2024/04.

التمويل:

يأتي هذا التوسع في منطقة الساحل الأفريقي مدعوماً بقدرات مالية لا يستهان بها، على الرغم من خسارة التنظيم لمعظم موارده التي كان يمتلكها خلال سيطرته على مساحات واسعة في العراق وسوريا.

ووفقا لتقرير حديث نشرته مجلة «CTC Sentinel» المتخصصة في شؤون مكافحة الإرهاب، كشفت الباحثة جيسيكا ديفيس، أن التنظيم في العراق وسوريا يحتفظ بأصول سائلة تتراوح بين 10 و20 مليون دولار، معظمها على شكل نقد. ومع أن هذا المبلغ يقل كثيرا عما كان يمتلكه التنظيم في ذروة قوته، إلا أنه يكفي لتمويل عملياته الحالية منخفضة المستوى وتقديم الدعم المالي لفروعه المنتشرة عالميا.

ونجح التنظيم في تنويع استثماراته منذ عام 2014 من خلال توظيف أمواله في مشاريع تجارية مشروعة، خاصة في قطاعي العقارات ومعارض السيارات. كما نقل معظم أصوله السائلة إلى تركيا، جزء منها على شكل نقد وآخر على شكل ذهب، مما يسهل عليه إدارة موارده المالية.

ويلعب مكتب «الكرار» في الصومال دوراً محوريا في إدارة الشبكة المالية للتنظيم في أفريقيا، حيث يربط بين مختلف ولايات داعش في القارة. ويقوم المكتب بإرسال مستشارين ماليين لتحسين آليات جمع الأموال في الولايات الجديدة. وتشير تقديرات الدراسة إلى أن فرع التنظيم في الصومال وحده يجمع نحو 6 ملايين دولار سنويا.

كما بدأت فروع التنظيم باستخدام العملات المشفرة بشكل متزايد لنقل الأموال دوليا. وتبرز ولاية خراسان كأحد أنشط الفروع في هذا المجال، حيث تستخدم عملة «Tether» المشفرة لتلقي التمويل، قبل تحويلها إلى نقد عبر منصات الصرافة في تركيا.

ويكشف التقرير أن أنصار التنظيم في جزر المالديف قاموا بجمع وإرسال أموال عبر العملات المشفرة إلى محافظ إلكترونية مرتبطة بوحدات الإعلام التابعة لداعش

خراسان وداعش باكستان. وقد تم جمع هذه الأموال من خلال شبكة تضم نحو 20 شخصا يستخدمون واجهات شركات وهمية.

أما في أفغانستان، فقد تكيَّف الصرافون التقليديون مع التطور التكنولوجي، وبدأوا في إنشاء محافظ للعملات المشفرة لتسهيل تحويل الأموال دوليا، مستفيدين من قربهم من الهند وباكستان اللتين تشهدان نشاطا كبيرا في مجال العملات المشفرة، وفقا للمصدر ذاته[(1)].

(1) من سوريا إلى نيو أورليانز.. خطر «داعش» يعود للواجهة، هشام بوعلي، الحرة، 05/01/2025.

تنظيم «القاعدة»

أنشأت «القاعدة» مراكز تجنيد وتدريب وقامت ببناء قواعد ومستودعات ذخيرة في قلب وادي بنجشير، بسماح من حركة طالبان. وتعتقد «الأمم المتحدة» أن تنظيم القاعدة لديه معسكرات تدريب في 10 مقاطعات على الأقل من مقاطعات أفغانستان البالغ عددها 34 مقاطعة، على الرغم من نفي طالبان العلني وجود التنظيم في البلاد [(1)].

وبحسب الأمم المتحدة، قُتل نحو 200 شخص في بوركينا فاسو في يوم واحد في أواخر أغسطس/آب 2024. وقالت الأمم المتحدة إن أعضاء مشتبه بهم في جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التابعة لتنظيم القاعدة أطلقوا النار على مدنيين كانوا يحفرون خنادق في محاولة فاشلة لحماية مدينتهم من مثل هذه الهجمات[(2)].

والتزم تنظيم «القاعدة» بنهجه المعتاد على مدار العام 2024، داعياً إلى شن هجمات ضد الإسرائيليين وكذلك اليهود الأجانب والغربيين الذين يدعمون إسرائيل. وبعد تهنئته لـ «حماس» على هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، حاول التنظيم استثمار التقارير التي تفيد بأن إسرائيل قصفت المستشفيات من خلال دعوته إلى تشكيل «طليعة جهادية» جديدة، ورَبَط بين «النكبة» من عام 1948 وحرب غزة. كما أرسل أعضاء «القاعدة» تعازيهم إلى «حماس» على مقتل العديد من الشخصيات البارزة، من بينها قائدها العسكري السابق صالح العاروري، وأبناء وأحفاد القائد السياسي إسماعيل هنية، وفي النهاية هنية نفسه بعد مقتله في إيران في تموز/يوليو.

وفي أواخر أيار/مايو 2024، عندما أطلق جندي مصري النار على قوات إسرائيلية عبر الحدود بعد قصف مخيم للنازحين الفلسطينيين في رفح، وجه تنظيم «القاعدة» دعوة جديدة للتحرك. وخلال الذكرى السنوية لهجمات 11 أيلول/سبتمبر، سعى تنظيم «القاعدة» وفرعه اليمني «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» إلى وضع هجوم 7

(1) في ظل طالبان.. تنظيم القاعدة «يتوسع» بأفغانستان وتحذيرات من «أنشطة إرهابية»، وائل الغول، موقع قناة الحرة، 31 أغسطس 2024.

(2) أميركا ترسل قوات ومعدات عسكرية إلى إفريقيا لمواجهة القاعدة وداعش، قناة العربية، 2024/09/11.

تشرين الأول/أكتوبر إلى جانب 11 أيلول/سبتمبر كفصل آخر في حربهما ضد «الصليبيين» و«الصهاينة»[1].

أصدر سيف العدل في 16 تموز/يوليو، الجزء الرابع من سلسلة مقالاته حول حرب غزة. وبخلاف الأجزاء السابقة التي ركزت بشكل كبير على إسرائيل وفلسطين، يقدم المقال الرابع برنامجاً جديداً لاستغلال الواقع الذي نشأ بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر في مختلف أنحاء العالم. ويقوم هذا البرنامج على مقاطع رئيسية من المقال الثالث، الذي دعا المقاتلين الأجانب إلى السفر إلى أفغانستان، والخضوع للتدريب المناسب، ثم العودة إلى بلدانهم الأصلية لتطبيق الدروس المستفادة من التمرد الناجح لحركة «طالبان».

ومن بين التوجيهات الأخرى، يحث البرنامج الجديد فروع «القاعدة» وداعميها على القيام بما يلي:

- الاستفادة من التجنيد العسكري في بلدانهم الأصلية. يصف عادل هذه الخطوة بأنها «فرصة رائعة» للتدريب على أنظمة الأسلحة المختلفة، والتخصص في مجالات عسكرية قيّمة، والحصول على معلومات استخبارية عن قوات «العدو».
- شن هجمات ضد المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية للعدو، سواء في الدول ذات الأغلبية المسلمة أو في الغرب. في رأي عادل ستساعد مثل هذه الجهود في «تعمية العدو» وموازنة التفوق الجوي الغربي إذا نفذ تنظيم «القاعدة» عمليات ضد أفراد عسكريين (مثل مشغلّي الطائرات بدون طيار والفنيين) والبنية الأساسية (مثل مخازن الذخيرة وغرف العمليات).
- مهاجمة المصانع الغربية. يعلن عادل بخاصةٍ أن المسلمين في الغرب يتحملون «مسؤولية كبيرة» لضرب «مصانع فرنسا التي تنهب الحديد من...المغرب الإسلامي».
- إطلاق المقاطعة الاقتصادية. يردد عادل دعوات حركة «المقاطعة وسحب الاستثمارات

(1) حرب غزة أطلقت العنان لتنشيط تنظيم «القاعدة» الضعيف، هارون ي. زيلين، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2024/10/04.

وفرض العقوبات» داعياً المسلمين إلى فتح «حرب اقتصادية» من خلال مقاطعة «جميع المنتجات الغربية»، بهدف تقويض كل من إسرائيل والحكومات العربية «العدوة» التي يعدها متواطئة في حرب غزة.

- زيادة التعاون ونقل المعرفة بين الإرهابيين في جميع أنحاء العالم.

ويجدر بالذكر أن تنظيم «القاعدة» بدأ أيضاً في إعادة تنظيم عملياته الإعلامية في الفترة من حزيران/يونيو إلى تموز/يوليو، مفضلاً أقوى فروعه في مالي، والصومال، واليمن. وقد حققت فروع «القاعدة» في الصومال ومالي مكاسب محلية عديدة في السنوات الأخيرة، بينما يحاول تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» إعادة بناء قوته تحت قيادة سعد العولقي، الذي تم الإعلان عنه زعيماً جديداً للتنظيم في آذار/مارس. ومن بين التغييرات الأخرى التي شهدتها الفترة القصيرة للعولقي، يبدو أن تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» تعلم كيفية تسليح الطائرات بدون طيار الرباعية المراوح بالقنابل اليدوية – وهو تكتيك سبق أن استخدمه تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق وسوريا[(1)].

برزت جماعة «أنصار الإسلام»، في سياق تمدُّد الجماعات المُتشدّدة العنيفة وتوجهها صوب المناطق الساحلية على المحيط الأطلسي، بوصفها عنصراً فاعلاً في المشهد الإرهابي المحلي في بوركينا فاسو، لاسيما في أعقاب الهجوم الذي وقع في ديسمبر 2016، والذي أسفر عن مقتل اثني عشر من رجال الدرك في ناسومبو. وسرعان ما حظيت جماعة «أنصار الإسلام»، بقيادة إبراهيم مالام ديكو، باهتمام السلطات البوركينابية عقب إعلانها مسؤوليتها عن هجوم ناسومبو. وتتألف أنصار الإسلام، مثل كتيبة ماسينا- بقيادة أمادو كوفا- في وسط مالي، في المقام الأول من مقاتلي الفولاني، وتستفيد من خطاب «المساواة» وتحقيق العدالة لأبناء الطائفة العرقية. وتكمن جاذبية مالام ديكو في تصويره على أنه «المدافع عن الفقراء»، و«المحرر» الذي يتحدى التقاليد المقيدة، ويتردد صدى ذلك لدى الطبقات الاجتماعية المهمشة. وبالفعل ارتبط صعود

(1) حرب غزة أطلقت العنان لتنشيط تنظيم «القاعدة» الضعيف، المرجع السابق.

الجماعة بنقاط الضعف المحلية في استخدام الأراضي، وإدارة الموارد، والإقصاء الاجتماعي، والتوترات العرقية، على غرار نفس الديناميكيات التي لوحظت في مالي.

وقد تمكنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين من توسيع نفوذها وسيطرتها في مالي؛ بواسطة العديد من التكتيكات والاستراتيجيات. وشمل ذلك السيطرة على السكان المحليين، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية، من خلال استهداف البنية التحتية مثل الطرق والمرافق. ومن الواضح أن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين تهدف إلى تقويض سلطة الدولة في باماكو، من خلال تحدي قدرتها على توفير الأمن والخدمات الأساسية لمواطنيها. وعبر خلق حالة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار، فإنهم يضعفون الثقة في الحكومة، ويخلقون فراغاً في السلطة يمكنهم استغلاله. ومن ذلك الهجوم المعقد والواسع النطاق في فبراير 2024 على قاعدة للجيش المالي بالقرب من كوالا، والذي تضمن عملية انتحارية بسيارة مفخخة أعقبها هجوم منسق شَنَّه حوالي 100 مسلح. وقد أسفر هذا الهجوم عن مقتل ما لا يقل عن 30 جندياً ماليّاً، ونهب المعدات العسكرية. ومن بين الأمثلة الأخرى، إنشاء التنظيم لمناطق دعم في مواقع استراتيجية، بالقرب من عواصم المقاطعات، وعلى امتداد الطرق الرئيسة.

أدى هذا التمرد في نهاية المطاف إلى صراعات طائفية، حيث اندمجت الجماعات المُتشدّدة في المجتمعات المحلية، مما ساهم في تدهور الأمن في بوركينا فاسو، لاسيما على امتداد حدودها مع النيجر. ويُنظر إلى انتشار الجماعات المُتشدّدة في جنوب شرق بوركينا فاسو، الذي يعدُّ «مخزن الحبوب»، على أنه محاولة من قبلها للوصول إلى البلدان الساحلية المطلة على الأطلسي. إن موقع بوركينا فاسو المركزي، الذي يحدها مع أربع دول ساحلية تشترك معها في علاقات تاريخية واقتصادية وسياسية، يجعلها بمثابة بوابة إلى خليج غينيا، مما يسهل انتشار أنشطة الجماعات المُتشدّدة وتمددها عبر سواحل الأطلسي.

ووفقاً لمجموعة بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه (ACLED) اعترفت كل من

توجو وبنين بوجود هجمات إرهابية على أراضيهما العام 2024. وتقوم بعض الدول الواقعة على امتداد الساحل بمحاولات استباقية لتحصين نفسها ضد الهجوم الإرهابي. ففي ساحل العاج، على سبيل المثال، ضخَّت الحكومة الأموال في البنية التحتية والخدمات الأساسية في المجتمعات الحدودية، في محاولة للتقليل من جاذبية الخطاب الإرهابي. وعلى الرغم من أن غانا لم تتعرض بعد لأي هجمات جهادية، فقد جُنِّد المئات من الشباب الغاني ونقلهم الإرهابيون إلى معسكرات التدريب في منطقة الساحل.

هدنة «داعش» و«القاعدة»

يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن تنظيمي «القاعدة» و«داعش» أوقفا الحرب الطاحنة التي دارت بينهما، طيلة السنوات الماضية، في وسط مالي، وفي بوركينا فاسو، وعلى حدود النيجر؛ وهو الصراع الذي أودى بحياة كثير من مقاتلي التنظيمين الإرهابيين. وقال التقرير الأممي إن «التنظيمين ظلا حتى عهد قريب يراقب بعضهما بعضا، وهما يتقاتلان على بسط نفوذهما. ولكن الوضع قد تغير الآن». ويضيف خبراء الأمم المتحدة: «في وسط مالي وجنوب غرب بوركينا فاسو، يثير الانفراج بين الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، بواعث القلق بشأن احتمالية إنشاء ملاذ للإرهابيين».

وأضاف التقرير أن التنظيمين الإرهابيين، بعد سنوات من الاقتتال، توصّلا إلى صيغة للتعايش، يحترم بموجبها كل منهما مناطق نفوذ الآخر. وتنص هذه الصيغة على «تقاسم الأراضي في بوركينا فاسو ومالي»، وهو ما يؤكد التقرير الأممي أنه «أتاح لهما التركيز على قتال قوات الأمن».

كما مكّنت هذه الهدنة غير المعلَنة بين التنظيمين الإرهابيين اللدودين، كليهما من «مواصلة الانخراط وسط الأهالي، ويقومان بذلك في بعض الحالات بفرض الأمن، وتوفير الخدمات الأخرى، بدلاً من الحكومة المحلية»، وفق نص التقرير[(1)].

(1) تقرير أممي: خطر «القاعدة» و«داعش» وصل إلى الذروة في إفريقيا، مرجع سابق.

تحليل حركة المتغيرات

تشكلت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، في العام 2017، بوصفها منظمة جامعة تضم أربعة فصائل: إمارة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين، وجبهة تحرير مآسينا، والمرابطون. ويتيح هذا الاندماج للفصائل المُتشدّدة داخل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين ممارسة نفوذ كبير، لاسيما في مالي وبوركينا فاسو، على الرغم من أن وجودها يمتد إلى النيجر والدول الواقعة شمال خليج غينيا.

فيما انبثقت ولاية الصحراء الكبرى، في الوقت نفسه، من فصيل منشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في العام 2015، واُعترِفَ به رسمياً ولايةً تابعة لداعش في مارس 2022.

خريطة 1: الجماعات المُتشدّدة الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي[(1)]

وقد أبدى تنظيم داعش في الصحراء الكبرى، الذي يمارس نشاطه بصورة أساسية في منطقة الحدود الثلاثية ليبتاكو غورما بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، ميلاً للتعاون مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، على الرغم من الاشتباكات العرضية بينهما.

(1) المصدر: بتصرف من: United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) 2024. آليات الاختراق والتمدد الجهادي.

ويؤكد التعاون المشترك الذي تتبعه هذه المجموعات على النهج البرجماتي في السعي لتحقيق الأهداف المشتركة، والتي غالباً ما تتجاوز الانقسامات التنظيمية. والأهم من ذلك، أن كلاً من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم داعش في الصحراء الكبرى قد وسّعا نطاق وصولهما جنوباً، فتعدَّيا على الدول الساحلية في خليج غينيا، واستغلا نقاط الضعف المختلفة في بلدان المنطقة، مثل تغير المناخ، وأوجه القصور في الحكم، والتوترات الطائفية. وقد أدى هذا التوسع إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان والسيطرة على الأراضي، لاسيما في بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

ولا يخفى أن مرونة هذه المجموعات، وقدرتها على التكيف، ترجع إلى الانتماءات العرقية والقبلية المتداخلة، مما يسمح لها بتعبئة المجتمعات المحلية، وتعميق نطاق عملياتها. وعلى الرغم من التعقيدات والطبيعة المنقسمة لقاعدة السلفية المُتشدّدة في منطقة الساحل، فإن التعاون بين هذه الجماعات مستمر، بفضل الأهداف المشتركة والشبكة التي تتجاوز الحدود التنظيمية[(1)].

لكن؛ لماذا أصبح الساحل بؤرة للإرهاب العالمي؟

أشار أمين عام الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في مطلع العام 2024، إلى إفريقيا بوصفها مركز الإرهاب العالمي. وفي حديثه خلال اجتماع في نيويورك حول مبادرات مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء القارة، قال غوتيريش: «إن الجماعات الإرهابية تُمزِّق النسيج الاجتماعي لبلدان بأكملها بشفرات العنف وانعدام الثقة والخوف. ومن مجتمع إلى مجتمع، تعمل الجماعات الإرهابية على توسيع نطاق انتشارها، وهي بالفعل آخذة في الاتساع، وتضيف المقاتلين والموارد، وتشترك في قضية الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي الأحوال كلها، يدفع المدنيون الثمن الباهظ، وفي النهاية تدفعه البشرية جمعاء».

فما هي الأسباب الجذرية التي جعلت منطقة الساحل بؤرة ساخنة للإرهاب العالمي؟

(1) تصعيد الهجوم الجهادي: هل أصبح الساحل الإفريقي بؤرة جديدة للإرهاب العالمي؟، مرجع سابق.

يمكن الإشارة إلى مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية:

1. المظالم الجماعية وغياب الدولة (في حالات: جماعات دارفور، والفولاني، والدوجون):

توفر أيديولوجية الجماعات المُتشدّدة إحساساً بالهدف والهوية والتمكين، لأولئك الذين يشعرون بالحرمان أو التهميش بسبب النظام الاجتماعي والسياسي القائم. كما أن الوعد بالدعم المالي والوصول إلى الموارد من الرعاة الخارجيين قد يزيد من تحفيز الأفراد للانضمام إلى الحركات المُتشدّدة. ويؤدي ضعف تقديم الخدمات، وغياب حضور الدولة إلى احتضان المجتمعات المحلية حركات جهادية عنيفة مثل بوكو حرام في شمال نيجيريا. وفي الكاميرون، لوحظ وجود حواضن اجتماعية للجماعات المُتشدّدة من قبل المسلمين في الشمال بسبب شعورهم بالتهميش. وحصل أمرٌ مماثل في النيجر، حيث تعرضت مناطقها الحدودية مع نيجيريا للإهمال لفترة طويلة من حيث تقديم الخدمات العامة. وهكذا، فإن الجماعات المُتشدّدة في الساحل، بأجندتها الخاصة بتقديم الخدمات، وإن كان بطريقة محدودة، قد استحوذت على عقول السكان وقلوبهم.

2. الانتماءات القبلية والتوترات العرقية:

للتوترات بين المجتمعات المحلية في منطقة الساحل جذور تاريخية، لاسيما المرحلة الاستعمارية. وتتسم هذه المجتمعات بالانقسامات، وعدم المساواة، والتسلسل الهرمي الاجتماعي على أساس العشائر والطوائف والقبائل. وقد أدى التمييز والتهميش الذي تتعرض له بعض المجتمعات إلى تأجيج العنف والصراعات، وهو ما يُفسِّر نشوء الحركات الانفصالية، والحروب الأهلية، وعدم الاستقرار الإقليمي. وقد أدى التفاعل بين المطالبات السياسية، والسياسات الإقصائية، والعنف المجتمعي إلى خلق أرض خصبة لظهور التهديدات الأمنية، بما في ذلك الجماعات المُتشدّدة، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات القائمة بين المجتمعات المحلية، وإدامة دائرة العنف. وفي كثيرٍ من الأحيان،

عندما يجري تطبيق عمليات الانتقال السياسي، فإنها تؤدي إلى هيمنة قبيلة الأغلبية على السياسة والموارد، مما يؤدي إلى تهميش الأقليات وتأجيج الاستياء الذي يمكن أن يتصاعد إلى صراع عنيف. وتطرح حالات القبائل غير العربية في دارفور والطوارق والدوجون والفولاني أمثلة واضحة على ذلك.

3. استغلال الموارد الطبيعية:

يسهم اكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية، مثل الذهب واليورانيوم والنفط، بدور مهم في تفاقم التوترات القائمة. وغالباً ما يؤدي التنافس على السيطرة على هذه الموارد إلى صراعات بين مجموعات مختلفة، بما في ذلك المجتمعات المحلية، وشركات التعدين الدولية، والقوات الحكومية. ويمكن أن يخلق هذا التنافس على الموارد أرضاً خصبة للتطرف والتطرف العنيف، حيث تسعى المجموعات المهمشة إلى تأكيد مصالحها والحصول على الثروة.

4. الصراعات والنزاعات طويلة الأمد:

تؤدي الصراعات بين مجموعات البدو، مثل الرعاة، والمجتمعات المستقرة حول الوصول إلى الأراضي والمياه ومناطق الرعي، إلى زيادة تقسيم السكان. وغالباً ما تتفاقم هذه النزاعات بسبب التنافس على الموارد والفرص الاقتصادية. كما أثَّر تغير المناخ والتصحر تأثيراً بالغاً في طرق الرعي، مما أدى إلى تأجيج التوترات بين المجتمعات التي تعمل تقليدياً إما في أنشطة الرعي أو الزراعة. وفي مثل هذه البيئات، استخدمت الشبكات الإجرامية والإرهابية النشطة على المستوى الإقليمي تعاطف مختلف مجتمعات الساحل وانتماءاتها وتنافساتها لتعزيز مصالحها.

5. وسم بعض الجماعات العرقية بالإرهاب:

من خلال استهداف مجتمعات محددة، مثل الطوارق والفولبي، باعتبارها المصدر الرئيس لتجنيد الإرهابيين، وبوصفها تهديداً سياسياً، تعمل الحكومات المحلية نفسها

على تأجيج الأعمال العدائية بين المجتمعات المحلية. وفي الوقت نفسه، أدى صعود ميليشيات الدفاع عن النفس المدعومة من الدولة، والتي أُنشِئَت لسد فجوات الأمن القومي والقضاء على التهديد الإرهابي، إلى ارتفاع مستويات العنف الطائفي. إن استغلال وجود مقاتلين من قبائل فولبي أو البودوما بين الجماعات الإرهابية أدى إلى إصدار تعميمات وصوراً نمطية مشكوك فيها. ولعل ذلك كله يسهم في زيادة إمكانية تجنيد الإرهابيين لأبناء هذه القبائل.

وبعامة، تتشابك الأسباب الجذرية للإرهاب في منطقة الساحل تشابكاً عميقاً مع المظالم التاريخية، والفوارق الاجتماعية والاقتصادية، والديناميات السياسية. وتتطلب معالجة هذه القضايا الأساسية وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة تُعالج عجز الحكم، والأسباب الجذرية للصراع وعدم الاستقرار الإقليمي، وتعزز في الوقت نفسه التنمية الشاملة في مجتمعات وبلدان المنطقة[(1)].

نهج «الأمننة» والسياسات الدولية والاقليمية

اتسمت المقاربات الغربية والدولية إزاء الإرهاب ومكافحته عموماً بالاستعانة بنهج يتمحور حول المنظور الأمني والعسكري، والذي قد لا يحقق إلا نجاحاً مؤقتا كما حصل مع التدخل الفرنسي في شمال مالي عام 2013. وثمة تركيز واضح على الجماعات المتشددة والأيديولوجيات المتطرفة باعتبارها التهديد الرئيس الذي تواجهه دول الساحل حالياً، وهو ما يُفضي إلى زيادة عسكرة المنطقة، من خلال تبني استراتيجيات مكافحة الإرهاب وبعثات حفظ السلام، بحسبانهما الحل الأمثل الذي يناسب الجميع.

لقد نفَّذت دول المنطقة، بدعم من المجتمع الدولي، عدة عمليات عسكرية لمحاربة الجماعات المتشددة. فعلى مدى السنوات العشر الماضية، نشر العديد من الجهات الدولية الفاعلة أكثر من 21 ألف جندي في منطقة الساحل لمعالجة الوضع الحرج. وتشمل هذه الجهات الأمم المتحدة، مع بعثة تحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)،

(1) تصعيد الهجوم الجهادي: هل أصبح الساحل الإفريقي بؤرة جديدة للإرهاب العالمي؟، مرجع سابق.

وفرنسا، من خلال عملية سيرفال وقوة العمل الأوروبية (تاكوبا)، والاتحاد الأوروبي، من خلال مهام التدريب العسكرية والمدنية، فضلاً عن الولايات المتحدة ودول غربية أخرى تساعد الجيوش الوطنية. وفي نهاية المطاف أدت الهجمات المستمرة، وتزايد حدة العنف وانعدام الأمن إلى فصل هياكل السلطة الرسمية وغير الرسمية، القائمة منذ فترة طويلة بين المجتمعات المحلية والدولة، وتعطيل أنماط التعايش السلمي بين المجموعات القبلية. وفي الوقت نفسه، استطاعت الجماعات المتشددة الاستفادة من الثغرات السياسية وعوامل التصدع داخل حدود الدولة الوطنية وما وراءها، وهو ما ساعدها على التمدد والانتشار، لاسيما في منطقة الصراع الإقليمي التي تتمحور حول ثلاث دول في منطقة الساحل، هي: مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو.

وعلى الصعيد الإقليمي، عززت دول الساحل تعاونها المشترك في الحرب ضد إرهاب الجماعات المتشددة. وفي عام 2014، أُنشِئَت القوة المشتركة لمجموعة الساحل الخمس، وهي مبادرة إقليمية تسعى إلى تحسين التنسيق بين دول الساحل في الحرب على الإرهاب. وفي يوليو 2017، وبدعم متواصل من فرنسا، أعلنت مجموعة الساحل الخمس عن إنشاء قوة مشتركة مكلفة بحماية المناطق الحدودية والدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك بدعم كل من قوة برخان الفرنسية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما أطلقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس) إعلاناً سياسياً وموقفاً مشتركاً للمجموعة ضد الإرهاب يهدف إلى مكافحة الإرهاب من خلال نهج ثلاثي المحاور يتمثل في منع الإرهاب ومتابعته وإعادة البناء. تعترف الركائز الثلاث لمكافحة الإرهاب بأن المساعدة القانونية المتبادلة في مجال الاستخبارات والتحقيق والملاحقة القضائية وعمليات مكافحة الإرهاب هي ضرورة مطلقة لسد النقص والتفاوت في قدرات الدول الأعضاء.

وعلى أية حال، فقد واجهت جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، ولا تزال، عقبات هائلة راسخة في الديناميكيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد أسفرت

التوترات الدبلوماسية بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر وفرنسا بعد موجة الانقلابات العسكرية (2020–2023) عن قطع تعاونهم العسكري، مما أدى إلى تعطيل الشراكات الدولية الحاسمة في التصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية. وفي الوقت نفسه، فإن تصاعد المشاعر المعادية لأوروبا، لاسيما ضد القوات الفرنسية، يؤدي إلى تعقيد الجهود الرامية إلى نشر قوات أجنبية في المنطقة وعرقلة التعاون الفعّال. علاوة على ذلك، تستمر التوترات بين القوات المسلحة والمدنيين، مع وجود تقارير عن الانتهاكات والعنف من قبل ضباط الجيش، مما يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار، وتآكل ثقة الجمهور.

ويؤدي انتشار التطرف إلى ما هو أبعد من النقاط الساخنة التقليدية؛ أي: تفاقم الأزمات الإنسانية، وتعزيز الاستياء ضد الحكومات والتدخل الأجنبي، مما يؤدي إلى تعزيز القدرة على التجنيد في المنظمات المتشددة. وتستغل الجماعاتُ المتشددة المظالمَ المحلية، وهياكلَ الحكم الضعيفة، لحشد الدعم، وتأطير أعمالها على أنها مقاومة ضد الاستعمار والتدخل الأجنبي. وتؤدي الشكوك تجاه سياسات مكافحة الإرهاب إلى تقويض الجهود المبذولة بصورة أكبر، حيث يشكك المنتقدون في الدوافع الكامنة، ويدعون إلى اتباع نهج أكثر شمولية لمعالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتحديات الحكم.

التوقّعات

يُتوقع أن يستمر تنظيم داعش في لجوئه للتمويه والترميز القيادي، بدلاً من التصريح؛ لإيقاف النزيف الحاد في صفوف قياداته التاريخية. كما يُتوقع أن يتصاعد زخم عملياته في العراق والشام من خلال استراتيجية الكرّ والفرّ، وتكتيك تحرير الأسرى عبر مهاجمة السجون، لاسيما في ظل التراجع الاقتصادي الإقليمي، وتداعيات الأزمة العالمية الروسية-الأكرانية، وطوفان الأقصى، والتطورات المتسارعة في سورية، إذ اعتاد تنظيم «داعش» على التكيف بسرعة استثنائية مع الأزمات والصدمات.

ومن المرجح أن تسعى فروع «داعش» المحلية نحو فتح مسارات آمنة لربط مناطق سيطرتها، وتركيزها مرحلياً على تحييد الجماعات المسلحة الأخرى عن الدخول بمواجهات معها.

ومن المتوقع أن يفشل التنظيم في تحقيق هدفه (حسب أيديولوجيته المُعلَنة بعيدة الأمد)، والمُتمثل في تحقيق انبعاثٍ جديد يعيد السيطرة المكانية كما كان الحال عام 2014.

ومن المحتمل أن تستمر عمليات الدمج بين القتال المعولم والمحلي، من أجل القضاء على سلسلة الانشقاقات التي طالت التنظيم بسبب عدم نزوعه إلى فقه استراتيجي محدد.

وتسهم عوامل عديدة في تمدد فروع التنظيم واستمرارها، وتشكيل خطورة كبيرة، ومنها:

أ. الصراعات المتداخلة في مناطق توجد بها فروع التنظيم، مثل اليمن، أفغانستان، مالي... إلخ، حيث نجد عرقيات متنوعة، والخطوط الفاصلة بين الجماعات الموجودة متداخلة تداخلاً كبيراً ومعقداً وغامضاً، إضافة إلى التحولات المستمرة في الوضع الأمني والسياسي، وديناميات الصراع التي تتضمن منافسات قديمة تتسم بالعنف في أغلب الأحيان، وعمليات اتجار وأنشطة دفاع عن النفس.

ب. الخريطة الإرهابية المعقّدة، ووجود عدد من الكتائب المختلفة التوجهات المتعددة الولاءات، إما لأسباب عرقية قومية، أو لأسباب عقدية دينية، مما سيتيح للقاعدة الاستقطاب والتحالف والاستمرار.

ج. ضعف المواجهة الفكرية مع القاعدة، إضافة إلى الجهات السياسية الفاعلة من الدول المختلفة، التي تزيد الأمر تعقيداً، وتعطي للقاعدة فرصة غير مسبوقة بإشعالها للصراع الطائفي والديني.

د. هشاشة بعض المناطق التي توجد بها هذه الفروع وارتفاع معدلات الفقر، مما يؤدي إلى مزيج من نقاط الضعف في كل مفاصل الدولة والمجتمع، ويساهم بعامة في استمرار تنظيم القاعدة، مثل بحيرة تشاد، وفي دول الساحل والصحراء حيث يتمتع القاعدة بقدرة تكيفية ملحوظة و«مرونة أيديولوجية» كبيرة وبراعة في فن استغلال «أوجه القصور» لدى هذه الدول.

آفاق الوضع الأمني في منطقة الساحل

في ضوء ما سبق، يمكن الحديث عن مسارين محتملين، وغير متعارضين بالضرورة، لمستقبل الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

- **التمدُّد والانتشار الإقليمي:**

يُتوقَّع في هذا المسار أن تزيد الجماعات المتشددة من هجماتها، في إطار مساعيها لتوسيع نفوذها باتجاه المدن الكبرى انطلاقاً من الأطراف. وقد يشمل هذا التوسع هجمات أكثر تطوراً تستهدف المناطق الحضرية والبنية التحتية الحيوية، مما يشكل تهديداً أمنياً كبيراً للمنطقة. ومن المرجح كذلك أن تهدف الجماعات المُتشدّدة إلى إنشاء مناطق دعم أقوى في المناطق الرئيسة، وهذا من شأنه أن يسمح لهذه الجماعات بممارسة سيطرة أكبر على السكان المحليين، وتقويض سلطة الحكومة. وقد يؤدي مثل هذا السيناريو إلى صراعات طويلة الأمد، وأزمات إنسانية في المناطق المتضررة.

وربما تسعى الجماعات المتشددة كذلك إلى تشكيل تحالفات ذات أهداف مشتركة مع الجماعات المسلحة الأخرى، بما يساعد على توسيع قدراتها وتعزيزه، وهو أمر قد يؤدي إلى تصعيد العنف وزعزعة استقرار المنطقة بصورة أكبر. ومن شأن مثل هذه التحالفات أن تجعل من الصعب على السلطات الوطنية والشركاء الدوليين مواجهة التهديد الذي تشكله هذه الجماعات بفعالية.

- استمرار حالة عدم اليقين؛ ففي ظل تبدل التحالفات الإقليمية والدولية في المنطقة، وتراجع النفوذ الغربي، ومع استمرار تصاعد العنف في منطقة الساحل، لاسيما في النيجر بعد انقلاب يوليو 2023، تجد المنطقة نفسها بصورة أكبر في قلب الاضطرابات وفي حالة من عدم الاستقرار. وتستمر المجالس العسكرية الحاكمة في البلدان المتضررة في استخدام استراتيجية تتسم بعروض غير متسقة للقوة الصلبة مع الاستعانة بالفيلق الإفريقي الروسي، وغالباً ما تكون مصحوبة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولا يفشل هذا النهج في تهدئة الصراع فحسب، بل يزيد من تفاقم التوترات، ويُغذي الاستياء بين السكان. وفي خضم هذه الفوضى، تُكيِّف التنظيمات المتشددة في منطقة الساحل تكتيكات الحكم في مناطق نفوذها، وتتحول نحو استراتيجيات أقل عدوانية بينما تعزز من سيطرتها الإقليمية. ويهدف هذا التحول إلى حشد الدعم، والحفاظ على الاستقرار في المناطق الواقعة تحت نفوذها، مما قد يُعقِّد الجهود المبذولة لمواجهة نفوذ هذه الجماعات المتشددة.

وفي الوقت نفسه، تستغل المجالس العسكرية الحاكمة الوضع الأمني المتدهور لتبرير استمرار قبضتها على السلطة، مما يؤدي إلى تأجيل الانتقال الموعود إلى الحكم المدني، ومن ثمَّ إطالة أمد عدم اليقين السياسي وتزايد احتمالات تفاقُم التوترات بين الجيش والسكان المدنيين، مما يزيد من زعزعة استقرار المنطقة. علاوة على ذلك، فإن تعزيز القدرات العسكرية الحكومية في خلال مكافحة التمرد، بأسلحة من قبيل طائرات

الهجوم الأرضي والطائرات من دون طيار، قد يؤدي إلى ارتفاع عدد الضحايا المدنيين. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لاستهداف معاقل المتمردين، فإن الأضرار الجانبية ربما تتزايد، على نحوٍ يؤجج الاستياء والمشاعر المناهضة للحكومة بين السكان. أضف إلى ذلك، فإن استراتيجيات مكافحة التمرد التي تستخدمها المجالس العسكرية ربما تؤدي عن غير قصد إلى تفاقُم الصراعات العرقية على المستوى المحلي، وتعميق الانقسامات داخل المجتمعات، والمساهمة في المزيد من عدم الاستقرار في منطقة الساحل[(1)].

نحو احتواء تهديد التطرف في منطقة الساحل الإفريقي

تحتاج مقاربات محاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي، إلى قدر أقل من العسكرة والمزيد من الدبلوماسية. وربما تكون نقطة البداية هي تصنيف قائمة المنظمات المتشددة بطريقة تميز بين الأنواع العابرة للحدود الوطنية والأنواع المحلية من الجماعات المتطرفة العنيفة. ومنْ ثَمَّ، تطوير أدوات السياسة المناسبة لكل نوع. فعادةً ما يكون الدافع وراء النوع الثاني أهداف محلية، مثل التمثيل السياسي العرقي. وفي هذا الصدد، قد تدعم القوى الدولية مساعي القوى الإقليمية لتحقيق المصالحة الوطنية، من خلال المفاوضات، لمنع الجماعات المتطرفة المحلية من الانضمام إلى الإرهاب العابر للحدود الوطنية. ومن الضروري أن تنقل المقاربات الدبلوماسية رسالة مهمة إلى هذه الجماعات، مفادها أن تحقيق أهدافها السياسية لا يمكن الوصول إليه إلا عبر التفاوض، وأنها ستخسر قضيتها إذا انضمت إلى الجماعات المتطرفة العابرة للحدود.

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة أنماط من السياسات الخاصة باحتواء الجماعات المُتشدّدة في الساحل، يمكن الاشتغال عليها في المدى المنظور:

- إعادة تأهيل المتطرفين؛ من خلال هندسة عودة الأفراد إلى قيم المجتمع الوسطي المعتدل، والتي تتم عادة عبر تزويدهم بشبكة دعم مستقرة، والتحقق من الأسباب

(1) تصعيد الهجوم الجهادي: هل أصبح الساحل الإفريقي بؤرة جديدة للإرهاب العالمي؟، مرجع سابق.

الأصلية للتطرف، وفصلهم عن توجهاتهم واتصالاتهم الاجتماعية المتطرفة. ولعل أحد العناصر الأساسية لمكافحة الإرهاب الناعمة، يتمثل في فكرة اجتثاث التطرف، والتي تهدف إلى معالجة مجالات متعددة، بدءاً من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومسائل الدين والأمن وحقوق الإنسان، للوصول إلى السكان الأكثر تهميشاً، وتوفير التدريب المهني وفرص العمل للعناصر المتطرفة حتى يتمكنوا من الاندماج في المجتمع بعد إطلاق سراحهم.

ولضمان نجاح نهج مكافحة التطرف، من المهم فهم الأسباب الكامنة وراءه.

وفي هذا السياق، تهدف برامج مكافحة التطرف إلى نقل الأفراد والجماعات بأساليب الإقناع بعيداً عن التطرف العنيف. علاوة على ذلك، من الضروري معالجة التطرف في السجون، باستهداف قنوات الاتصال بين السجناء والجماعات المتشددة في الخارج. ومن الضروري هنا تطوير برامج الرعاية اللاحقة (مثل توفير التدريب المهني للمحتجزين أثناء فترة سجنهم، وإدخال برامج تثقيف الأقران في السجون).

ومن التدابير الناعمة الأخرى لمكافحة الإرهاب؛ الحوار بين الثقافات، الذي يهدف إلى تعزيز دور الدين على أساس قيم الاعتدال والتسامح، وهذا أمر أساسي في منطقة الساحل، لاسيما حوض بحيرة تشاد، حيث أن السكان هناك متعددو الأديان والثقافات.

- تبني مقاربات ذكية في مكافحة الإرهاب؛ بحيث تنتقل من مجرد القضاء على التطرف إلى اتخاذ إجراءات وقائية. وثمة حاجة إلى دمج الشباب في استراتيجية مكافحة الإرهاب، لاسيما أن القوة العسكرية لا تستطيع حل كل شيء. إنَّ دمج الشباب أمر حيوي، لأنهم الأكثر استهدافاً للتجنيد في صفوف الجماعات المتشددة. وإلى جانب ما سبق، هناك حاجة إلى تعزيز الحوار والوساطة مع المنظمات المتشددة، مع بذل جهد لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراعات وحلها. ومن الواضح أن مثل هذه المناقشة يجب أن تجري في الوقت المناسب، وبطريقة تعترف بوجود هذه الجماعات، مع إظهار الرغبة في إنهاء الصراع،

دون إظهار الضعف. على أن التحدي الذي تواجهه دول منطقة الساحل هو تداخل المقاتلين المحليين والأجانب في التنظيمات المرتبطة بالقاعدة وداعش، الأمر الذي يُصعِّب التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، حيث قد يكون هناك تباين في الرؤى بين هذه المجموعات. فعلى سبيل المثال، قد يكون المقاتلون المحليون مثل الطوارق أو الفولاني منفتحين على بعض الحلول، في حين قد يواصل المقاتلون الأجانب العمل على تحقيق حلمهم النهائي المتمثل في إقامة دولة الخلافة.

إن معالجة التطرف أمرٌ لا يمكن أن يحصل بالأسلوب العادي؛ فهو يتطلب مجموعة واسعة من الاستجابات السياسية، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وما دامت جذور التشدد، التي تشمل الفقر والفساد والبطالة والأمية وغيرها من حاضنات الإرهاب، لا تُدار بمثالية، فإن هدف المقاربات المتعددة (المتمثل في القضاء على التطرف) سيظل حلماً نبيلاً. وعلى الرغم من الضغوط الشعبية والدولية المتعلقة بالشفافية والحكم الرشيد في المنطقة، فإن الأدلة المتاحة تشي بأن العلاقة المتشابكة بين الحكم الرشيد ومكافحة الإرهاب لم تكن مفهومة تماماً لدى حكومات دول الساحل، ولا يزال عدم الفهم هذا قائماً[1].

(1) تصعيد الهجوم الجهادي: هل أصبح الساحل الإفريقي بؤرة جديدة للإرهاب العالمي؟، مرجع سابق.

تقرير الحالة الإقليمية في العام 2024 وتوقّعات العام 2025

أ.فايز الجولاني (*)

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول - تركيا

(*) محلل سياسي

ملخص تنفيذي

كان العام 2024 عاصفاً بالمتغيرات، بل عامراً بالتحولات الإقليمية، التي يُرجّح أن يعقبَها تداعياتٌ وتأثيراتٌ مُهمَّة في رسم ملامح المنطقة للفترة القادمة. حيث اتسمت التحالفات والاصطفافات الإقليمية بحالة عالية من السيولة، وتأثرت أوزان القوى الإقليمية الرئيسية، ارتفاعاً وانخفاضاً. وشهدت الحالة الإقليمية اهتزازات شديدة، وأبرزها: تواصل معركة طوفان الأقصى وتصاعدها طوال العام المنصرم، وأعقبتها ارتدادات وتفاعلات قوية أفضت إلى تغيير الواقع السياسي في سوريا ولبنان.

وبرزت النزعة التوسعية للكيان الصهيوني باتجاه الجغرافيا السورية واللبنانية، خلال العام 2024، مستغلة تراجع النفوذ الإيراني بفعل الضربات التي تعرضت لها أطراف محور المقاومة. فيما عزّزت تركيا حضورها الإقليمي، وبدأت تتبلور ملامح حالة إقليمية واصطفاف جديد، يسعى للتغيير وتحريك المياه الراكدة في المنطقة.

وخلافاً لتوجُّهات سياسية أمريكية اعتمدتها خلال السنوات الماضية، وتقوم على التهدئة وخفض التصعيد وعدم الانخراط في صراعات المنطقة؛ وجدت الولايات المتحدة نفسها غارقة في معركة طوفان الأقصى وتداعياتها حتى الأذنين، فيما انحسر النفوذ الروسي في الإقليم، بفعل استنزافه عسكرياً في أوكرانيا، وانشغاله -استتباعاً- عن قضايا المنطقة.

وفيما استعاد التيار الإسلامي المعتدل المزيد من عافيته خلال العام الماضي، وحقق تقدّما في العديد من المواقع، برز دور الكيانات والفواعل الإقليمية ما دون الدولة، ولعبت أدواراً مؤثرة فاقت في كثير من الأحيان أدوار الدول وتأثيرها في مجريات الأحداث في المنطقة.

ويقف تقرير الحالة الإقليمية للعام 2024، على أبرز ملامحها، وعلى المتغيّرات المؤثرة في تشكّلها، ويستشرف ملامح الحالة الإقليمية للعام 2025.

(أ) الملامح العامة للحالة الإقليميَّة

يمكن الوقوف على مجموعة من الملامح العامة للحالة الإقليمية في العام 2024، ومن أهمها:

1. تتسم الحالة الإقليمية بمستوى عالٍ من السُّيولة، وتغيُّر موازين القوى الإقليمية، واهتزاز التحالفات والاصطفافات والمحاور الإقليمية، وبروز الخلافات وتعارُض الأولويات، بين أطراف بعض تلك الاصطفافات.

والمثال الأوضح على ذلك ما شهده المحور الموسوم بـ «الاعتدال» أو «الثورة المضادة» أو «التطبيع».

فقد تراجع مستوى التجانس داخل هذا المحور بحدَّة، وشهد تصدُّعات باتت واضحة للعيان. إذ تشهد العلاقة بين مصر والسعودية حالة من التنافس والتزاحم على الدور في القضية الفسطينية، فيما تتنافس السعودية والإمارات على المكانة الاقتصادية اللوجستية في المنطقة، وتتعارض توجُّهات الدولتين إزاء العديد من الملفات ومن ضمنها الملف السوداني. ولا تبدو علاقات مصر والإمارات أفضل حالاً، حيث تباينت مواقف الطرفين إزاء الملف الليبي؛ الذي سعت فيه مصر للتهدئة وخفض التوتر، خلافاً للموقف الإماراتي، الذي واصل دعم خليفة حفتر في مواجهة خصومه. وفي السودان، وقفت مصر إلى جانب الجيش، فيما دعمت الإمارات -بلا حدودٍ- قوات الدعم السريع بزعامة محمد حمدان دقلو المعروف بـ «حميدتي».

2. تلقّى محورُ المقاومة، بصورته التي ظهر عليها خلال العقدين الأخيرين، ضربة قوية خلال العام 2024، ووجد نفسه في مواجهة تحديات صعبة، نتيجة تداعيات معركة طوفان الأقصى والضربات الإسرائيلية والأمريكية لبعض أطرافه.

وشكّلت السياسات الخارجيّة والخارجية لنظام بشار الأسد في سوريا ضربة قوية لفاعلية المحور ومكانته وتأثيره الإقليمي، مِمّا عجَّل في سقوطه. إذ انشغل نظامه بتكريس بقائه في السلطة، على حساب علاقاته وأدواره المنسجمة مع محور المقاومة، فضلاً عن مساحات الريبة التي تولدت لدى حليفه العسكري الأهم: روسيا. كما تآكلت شرعيته الداخلية، بفعل الفشل الكبير والمزمن لسياساته الاقتصادية، حتى لدى طائفته العلوية ذاتها، وبفعل تخلّيه عما كان يُشكل رافعة خطابية تشفع له لدى الشعب السوري: اصطفافاته الخارجية، وموقفه الصامد تجاه القضية الفلسطينية. بل أشيعت عنه نصيحته السرية لحزب الله، بأنْ يوقف انخراطه العسكري في طوفان الأقصى، كي ينجو حسن نصر الله برأسه.

وتبعاً للضربات المتلاحقة التي تعرّض لها حزب الله اللبناني، رَدّاً على مساندته المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تراجعت قوةُ الحزب وتراجع تأثيره في المشهد اللبناني، واضطر لتوقيع اتفاق مع الجانب الإسرائيلي يفرض شروطاً مُشدَّدة على مواقع وجوده في الجنوب اللبناني، ويضعُ قيوداً على تطوير قدراته العسكرية. ثم جاء سقوط النظام السوري ليهدد خطوط إمداده بالأسلحة، والتي تمثل شرياناً رئيسياً قد يصعب تعويضه.

وعلى الرغم من تراجع دور نظام بشار الأسد، ومغادرته عملياً مربع المقاومة منذ اندلاع الثورة السورية، وبحثه عن تموضع جديد في العلاقات مع الولايات المتحدة وبعض الأطراف الإقليمية، إلا أن انهياره وسقوطه المدوي شكّل صدمة قوية لإيران وحزب الله، أربكت حسابات المحور الإيراني ووضعته أمام استحقاقات صعبة في سوريا ولبنان بخاصَّة، وفي المنطقة بعامَّة.

3. تزايدت المؤشرات الدالة على بروز حالةٍ إقليميةٍ جديدة، واصطفافٍ قابلٍ للتشكُّل يمكن وصفه بموجة تغيير جديدة أو ربيع عربي مُتجدّد، تتصدره تركيا بمشاركة قطر، وربَّما تنضمُّ إليه سوريا بعد التغيير السياسي الأخير، ويحظى

بدعم الحركات الإسلامية المعتدلة. وفي الوقت الذي تراجع فيه نفوذ إيران وحضورها الأقليمي، شهد الدور التركي تصاعداً قوياً وازداد حضوره وتأثيره في ملفات المنطقة، وتقدَّمَ ليكون أبرز الفاعلين الإقليميين.

4. بروز دور المكوّنات والفاعلين ما دون الدولة في المنطقة خلال العام الماضي، متقدّماً على أدوار العديد من الحكومات والدول من حيث التأثير في مجريات الأوضاع في المنطقة. فقد لعبت هيئة تحرير الشام بزعامة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني سابقاً) الدور الرئيس في إسقاط نظام بشار الأسد وإحداث التغيير السياسي في سوريا، تصاعد دور جبهات الإسناد للمقاومة الفلسطينية في سياق معركة طوفان الأقصى، حيث تعزّز حضور حزب اللّه اللبناني وجماعة أنصار اللّه اليمنية (الحوثيون) وفصائل الحشد الشعبي العراقية في المشهد الإقليمي على مدار أكثر من عام، قبل أن ينحسر دور حزب اللّه والفصائل العراقية نهاية العام 2024 وتتراجع مشاركتهما في إسناد المقاومة في قطاع غزة، فيما واصلت جماعة انصار اللّه اليمنية دورها في الإسناد ونشاطها في تعطيل الملاحة في البحر الأحمر لغاية توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة ودخوله حيز التنفيذ في 2024/1/19.

5. شهدت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية تصعيداً خطيراً وهجمات متبادلة خلال العام الماضي، في تطور استثنائي، وانتقال من خوض المواجهة عبر الحلفاء والوكلاء الإقليميين إلى المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين.

ففي 2024/4/14 شنت مقاتلات إسرائيلية هجوماً محدوداً على أهداف إيرانية رداً على هجوم نفذته إيران في 2024/4/13 بالصواريخ والطائرات المسيّرة استهدف مواقع عسكرية إسرائيلية انتقاماً لغارة جوية شنتها طائرات إسرائيلية في 2024/4/1 على مجمع للسفارة الإيرانية في دمشق وقتل خلالها عدد من كبار قادة الحرس الثوري الإيراني.

وفي 2024/10/2 عادت إيران لتشنّ هجوماً بمئات الصواريخ على مواقع عسكرية إسرائيلية رداً على اغتيال عملاء الموساد الإسرائيلي لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة في طهران في 2024/7/13. وعلى إثر ذلك نفذت طائرات إسرائيلية في 2024/10/26 هجوماً جديداً على الأراضي الإيرانية. ورغم التهديدات شديدة اللهجة لمسؤولين إيرانيين بالانتقام والرد على الهجوم الإسرائيلي، إلا أن هذا الرد لم ينفذ بعد ثلاثة شهور من موعد الهجوم.

6. استمرار مسار التطبيع العربي الإسرائيلي وما عُرف بـ «الاتفاقيات الإبراهيمية»، على الرغم من المجازر وجرائم الإبادة الوحشية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. فيما لم يشهد العام 2024 أي علاقات تطبيع جديدة بين «إسرائيل» وأطراف عربية أو إسلامية.

إذ جرى تفعيل خط بري يمرّ بالعديد من الدول العربية، لإمداد «إسرائيل» باحتياجاتها من الخضار والفواكه، عقب تهديد الملاحة في البحر الأحمر، في الوقت الذي فرضت فيه «إسرائيل» حصاراً خانقاً على قطاع غزة، وشنّت حرب تجويع وحشية بحق الفلسطينيين، مما أثار احتجاجات شعبية في بعض تلك الدول.

7. حقق التيار الإسلامي المعتدل تقدّما مهماً في العديد من الساحات وعزّز حضوره السياسي والشعبي. فقد حققت الحركة الإسلامية في الأردن نجاحاً مميزًا في الانتخابات النيابية وحصلت على أعلى عدد من المقاعد في تاريخ مشاركاتها النيابية وتصدّرت المشهد الحزبي والانتخابي، كما حققت الحركات الإسلامية نتائج جيدة نسبياً في الانتخابات الرئاسية بموريتانيا والجزائر.

ونجحت حركة حماس في تجاوز التحديات الصعبة التي واجهتها خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة طوال العام 2024، على الرغم من تعرّضها لاستهداف قوي واغتيال العديد من قيادات الصف الأول على المستويين السياسي والعسكري كإسماعيل هنية ويحيى السنوار ومحمد الضيف. ومع توقيع اتفاق وقف إطلاق

النار في غزة، تصدّرت حماس المشهد السياسي والشعبي والميداني في الساحة الفلسطينية، ونجحت في إطلاق سراح مئات الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال.

وفي الوقت ذاته، لم يطرأ تحسّن يذكر على وضع جماعة الإخوان المسلمين في مصر وراوحت علاقاتها مع السلطة السياسية في ذات المكان، بينما تعرّضت حركة النهضة لضغوط متزايدة في تونس، وفتح التغيير السياسي في سوريا آفاقا رحبة لتعزيز الحضور الإسلامي خلال المرحلة القادمة، فيما لم يطرأ تغيير جوهري على أوضاع الحركات الإسلامية في العديد من الدول العربية.

8. واصلت المجموعات المتشددة والمتطرفة خلال العام 2024، مسلسل تراجعاتها المستمرة في المشهد الإقليمي، خلال السنوات الأخيرة الماضية، حيث عجزت عن تحقيق أي حضور بارز في المنطقة العربية، وباتت تفتقد إلى حواضن شعبية تتقبل فكرها ومواقفها السياسية. وشكل وصول هيئة تحرير الشام إلى السلطة في سوريا، بعد مراجعاتها الفكرية والسياسية ومغادرتها مساحات التشدّد والانغلاق، إلى الاعتدال والانفتاح والمرونة في الموقف والخطاب، تحدّياً جديداً للأطروحات المتشددة والمتطرفة.

9. تراجعت حالة الاستقطاب الطائفي في المنطقة خلال العام 2024، بتأثير من وقائع معركة طوفان الأقصى والتغيير السياسي في سوريا. حيث أسهمت المشاركة العسكرية لحزب الله اللبناني وجماعة أنصار الله اليمنية وفصائل الحشد الشعبي العراقية المساندة للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، في تراجع الخطاب الطائفي في المنطقة، وأحدثت تغييرات ملحوظة في نظرة قطاعات واسعة في الشارع العربي لتلك الكيانات السياسية.

10. بروز مؤشرات أوّلية لعودة الزخم للشارع العربي، بتأثير التفاعل الشعبي مع معركة طوفان الأقصى وفعاليات الاحتجاج على الجرائم الإسرائيلية. إذ شهدت

العديد من الدول العربية حراكاً شعبياً نشطاً، عَبَّرَ عن التعاطف مع المقاومة والشعب الفلسطيني وأدانَ مجازر الاحتلال، فيما كان الحضور متفاوتاً في دول أخرى بتأثير توجهات السلطات الرسمية، التي تباينت في موقفها من السماح بالتعبير عن مشاعر التضامن مع الشعب الفلسطيني.

كما أن التغيير السياسي الذي شهدته سوريا؛ الذي رفع شعار الثورة على الاستبداد والقمع والفساد، قد خلقَ أجواء جديدة في المنطقة، ذكَّرت بثورات الربيع العربي التي انطلقت للأهداف ذاتها، وجرى إجهاضها من أطراف الثورة المضادة. وقد أثار الأمر قلق بعض السلطات الرسمية العربية، التي خشيت من تأثيرات محتملة للتغيير في سوريا على أوضاعها الداخلية.

11. تأثرت حالة الاستقرار والأمن الإقليمي، وشهدت اهتزازات واضحة بفعل السلوك العدواني لحكومة اليمين الإسرائيلي المتطرّف، تمثلت باندلاع المواجهات العسكرية المتبادلة بين إيران ودولة الاحتلال، ونجم عن ذلك تراجع الوضع الأمني في البحر الأحمر وبحر العرب، في سياق المواجهة بين الحوثيين والأطراف الداعمة للكيان الصهيوني. كما أثارت التهديدات الإسرائيلية بتهجير سكان قطاع غزة بصورة قسرية مخاوف مصر التي أعلنت أنها تنظر إلى مخططات التهجير باعتبارها تهديداً للأمن القومي المصري. فيما واجه الأردن تحديات أمنية على حدوده الشمالية، بفعل عمليات تهريب السلاح والمخدرات، قبل سقوط النظام السوري.

12. بروز النزعة التوسُّعية للكيان الصهيوني في الجغرافيا العربية، حيث ماطل، على الجبهة اللبنانية-الإسرائيلية، في الانسحاب من الأراضي اللبنانية في الموعد المحدد وفق اتفاق وقف إطلاق النار، واستغل حالة الفراغ التي نجمت عن سقوط النظام السوري لاحتلال مساحات واسعة داخل العمق السوري. وفي مؤشر إلى انتوائه السيطرة الدائمة على تلك الأراضي السورية، شَرعَ الكيان الصهيوني بتنفيذ

مشاريع استيطانية في تلك الأراضي. وقد حاول قبل ذلك إعادة احتلال قطاع غزة عسكرياً، غير أن صمود المقاومة والشعب الفلسطيني والأداء الميداني المميز أفشل مخططه، وفرض على الجانب الإسرائيلي الانسحاب من معظم مناطق سيطرته، وصولاً إلى الانسحاب الكامل، في نهاية مراحل الاتفاق. وبتأثير تداعيات معركة طوفان الأقصى، اهتزت مكانة «إسرائيل» على الصعيد الدولي خلال العام 2024، وتضررت صورتها لدى شعوب العالم، وتزايد اعتمادها على دعم الولايات المتحدة والدعم الأوروبي عسكرياً ومالياً وفي مواجهة التهديدات الإيرانية.

13. برزت خلال العام 2025، رغبة سعودية متزايدة في تعزيز حضورها وتأثيرها الإقليمي، حيث لجأت لاعتماد سياسة تهدئة بؤر التوتر، وعملت على تعزيز دورها في القضية الفلسطينية، واستضافت التحالف الدولي لحلّ الدولتين، ودعت لعقد قمة عربية إسلامية في 2024/11/11، كان أبرز ملفاتها تعزيز الدعم العربي للسلطة الفلسطينية. كما أبدت السعودية اهتماماً واضحاً باستعادة حضورها المؤثر في لبنان، بعد التغييرات السياسية التي شهدها نهاية العام 2024، واختارت السعودية الانفتاح بصورة نشطة على المشهد السياسي الجديد الذي يتشكَّل في سوريا. وفي مؤشر إلى أهمية الدور السعودي المرتقب في سوريا، كانت الرياض المحطة الأولى للرئيس السوري الجديد في برنامج زياراته الخارجية.

14. انغماس الولايات المتحدة في صراعات المنطقة، بما يتناقض مع سياستها السابقة المتمثلة بتقليص حجم انخراطها في أي صراع عسكري خارجي. حيث لعبت دوراً سياسياً وعسكرياً مؤثراً في معركة طوفان الأقصى، وقدّمت دعماً سياسياً وعسكرياً لـ«إسرائيل»، ودافعت عن جرائم الإبادة التي ارتكبها في قطاع غزة، ممّا أثار مشاعر شعبية غاضبة تجاه السياسات الأمريكية المنحازة لليمين الصهيوني المتطرف. ويلاحظ أن تصاعد حضور الولايات المتحدة في قضايا المنطقة قد تزامن مع انكماش الدور الروسي. ويواجه وجودها في سوريا والعراق والبحر الأحمر بعض التحدّيات.

15. الصين تصعد في مواجهتها مع الولايات المتحدة وحلفائها، خلال العام 2024، وبخاصة في النصف الثاني منه، لاسيما في المحيطين الهندي والهادئ، مع استمرار الدعم الأمريكي لتايوان وتصاعد الأنشطة العسكرية في بحر جنوب الصين. فقد ردّت الصين بتعزيز قوتها البحرية وزيادة ميزانيتها الدفاعية؛ وأجرت مناورات عسكرية واسعة النطاق، وعزّزت وجودها العسكري في الشرق الأوسط وإفريقيا، من خلال إرسال فرق عمل بحريّة وإجراء مناورات مشتركة مع دول المنطقة، بهدف حمايّة مصالحها وتأمين الممرات البحريّة؛ حيث أرسلت خلال عام 2024 فرقة العمل البحريّة الرابعة والأربعين، التي زارت موانئ في الكويت وعمان. وأجرت في الفترة من 28 يوليو/تموز حتى 15 أغسطس/آب 2024، تدريبات عسكريّة مشتركة مع تنزانيا وموزمبيق تحت شعار «وحدة السلام2024-»، شملت تدريبات بريّة وبحريّة، بهدف تعزيز قدرات القوات على «مكافحة الإرهاب وتعميق التعاون العسكري».

كما تسعى الصين لامتلاك 1000 رأس نووي بحلول عام 2030، بحسب توقعات وزارة الدفاع الأمريكية، تنشئ البنى التحتيّة اللازمة لدعم هذا التوسع الكبير لقواتها النووية. كما عقد الرئيس الصيني شي جين بينغ لقاءً مع نظيره الأمريكي جو بايدن في ليما، حيث قدم رؤية صريحة وغير مسبوقة لطبيعة العلاقة الصينية-الأمريكية، وضع خلالها أربعة خطوط حمراء رئيسية: تايوان؛ السيادة الوطنية؛ حقوق الإنسان؛ وحق الصين في التنمية، محذراً من محاولات احتواء الصين، ومشدّداً على أهمية التعاون بدل المواجهة.

ويُعدّ هذا اللقاء لحظة فارقة، لاسيما مع عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة؛ المعروف بمواقفه المتشدّدة تجاه الصين، ونيّته إعادة تصعيد الحرب التجارية وفرض تعريفات جمركيّة مرتفعة. كما جدّد، في خطاب سبق لقاءه مع بايدن، طرح المبادرات الصينيّة حول تشكيل النظام العالميّ الجديد، الذي يرتكز على مبادرات «الأمن الجماعيّ

و«مبادرة التنمية العالمية» و«مبادرة الحزام والطريق» و«مبادرة الحضارة العالمية»، لتشكل بديلاً عن النظام القائم اليوم، والذي أخفق إخفاقا كاملاً في حل الأزمات الدولية.

16. شهد العام 2024 تراجعاً من بعض الدول العربية عن خطوات إصلاحية قائمة، حيث جرى تعطيل البرلمان في الكويت لمدة أربع سنوات، وأجريت تعديلات دستورية في قطر تلغي مبدأ الانتخاب في اختيار أعضاء مجلش الشورى لصالح تعيينهم.

17. اهتزاز مكانة إسرائيل إقليميا ودولياً، على الصعيدين: الرسمي، والشعبي، وتنامي اعتمادها على دعم الولايات المتحدة بصورة أساسية، وكذلك على دعم الدول الأوروبية كبريطانيا وألمانيا وفرنسا.

18. السعي التركي لأن تغدو مركزاً وسوقاً إقليمياً للغاز الطبيعي والمسال، وأن تكون بديلاً عن أوكرانيا لنقل الغاز الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي، بعد اكتمال جاهزية البنية التحتية، مما يخولها أن تكون لاعباً فاعلاً ومؤثراً في السوق الدولية للغاز. ذلك أنها تمتلك ستةً من خطوط الأنابيب الدولية. ولدبها القدرة على استيراد ما يقرب من 48 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي سنوياً، عبر خطي التيار الأزرق وترك ستريم، وقدرةَ استيرادٍ فائضة تقدر بـ 33 مليار متر مكعب سنوياً، يمكن أن تعيد تصديرها إلى السوق الأوروبية. كما تمتلك بنية تحتية لتسييل الغاز، تتكون من خمسة محطات، وقدرة على تصدير 22 مليار متر مكعب من الغاز المُسال المستورد. وقد وقعت تركيا بالفعل اتفاقيات لتصدير الغاز الطبيعي مع 4 دول أوروبية عام 2024، وهي: بلغاريا، والمجر، ورومانيا، ومولدوفا.

وتتنافس إسرائيل مع تركيا، في مشاريع الغاز. فإذا تضافر الإنتاج «الإسرائيلي» من الغاز، مع الإنتاج المصري والإماراتي، قد يُحقِّقُ مشروعُ أنابيب شرق المتوسط شروطَ الجدوى الاقتصادية لدى الاتحاد الأوروبي، إنْ قرّر الاتحاد المضي قدماً بإنشائه بعد

أن رفضه سابقاً، علماً بأنَّ الكلفة التقديرية تبلغُ 7 مليار دولار. إلا أن تحقيق الجدوى الاقتصادية لا يعني اكتمال شروط تنفيذ خط الأنابيب، لوجود عوائق فنية تتعلق بمرور الخط بدول شرق أوسطية لم تتفق بعد على ترسيم الحدود المائية الخالصة، وهناك نزاع حدودي عميق بين اليونان (صحبة قبرص الرومية)، وتركيا (صحبة قبرص التركية).

19. اكتسبت بعض المواضيع أهمية خاصة في السياسة الخارجية التركية خلال عام 2024، منها: إعادة تعريف وتعزيز دورها داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ والحفاظ على منظور العضوية في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي؛ ومواصلة أمن الحدود ومكافحة الإرهـاب في سوريا والعراق؛ وتعميق الخطوات الدبلوماسية فيما يخص مصادر الهيدروكربون في شرق المتوسط؛ وإيضاح مجالات التعاون الاستراتيجي مع روسيا؛ وتعزيز وجودها في القارتين الإفريقية والآسيوية (من خلال مشاريع ثقافية وإنسانية والدبلوماسية الاقتصادية)، والتعامل بصورة نشطة مع التحديات العالمية مثل تغير المناخ والهجرة.

20. اتجاه العديد من الدول نحو تنويع إنتاجها لمصادر إنتاج الكهرباء بصورة متسارعة، وسعيها لمزيد من الاعتماد على الطاقة المتجددة الشمسية، على حساب الطاقة الأحفورية (البترول والغاز). وفي هذا الصدد، حقَّقت كل من السعودية والإمارات وتركيا والجزائر إنجازات كبيرة. كما لجأت بعض الدول التي تعاني من أزمة في توفير الكهرباء إلى الطاقة الشمسية، مثل سوريا ولبنان.

فيما تسعى العديد من الدول إلى الاعتماد على الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء، مثل تركيا ومصر والإمـارات. كما مضت العديد من الدول المنتجة للغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالتحديد قطر والجزائر ومصر، إلى التوسُّع في إنتاج الغاز المسال، لتلبية الطلب الدولي المتسارع، لاسيما في السوق الأوروبية، التي ترغب في تخفيض اعتمادها على الغاز الروسي؛ وفي أسواق القارة الآسيوية (شرقها وجنوبها)، التي ترغب في تخفيض استخدام الفحم الحجري عبر زيادة الاعتماد على الغاز القادم من دول الشرق الأوسط.

21. شهدت المنطقة العربية، وشمال إفريقيا في العام 2024، مجموعة من الأحداث الكبرى التي أدت إلى تحولات اجتماعية جذرية، لاسيما فيما يتعلق بالنزوح الإقليمي والهجرة الدولية؛ حيث تسببت النزاعات المستمرة، والكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية في موجات من النزوح والهجرة، مما أضاف تحديات جديدة لكل من الدول المستضيفة (بعض الدول العربية، والإفريقية، والدول الأوروبية) التي تعاني من تدفق اللاجئين إليها.

22. تزايد النزوح الداخلي في العام 2024 بصورة ملحوظة، بفعل الصراعات المتعددة التي ضربت المنطقة، وأبرزها الصراع المتصاعد في السودان بين الطرفين المتنازعين على السلطة، مما أدى إلى نزوح مئات الآلاف، وفرارهم إلى دول الجوار، مثل: مصر، وتشاد، ودول أخرى، تعاني من تحديات اقتصادية حادة تؤثر في قدرتها على توفير الدعم للاجئين.

كما شهدت كل من سوريا، وغزة تطورات ملحوظة في قضايا الهجرة والنزوح، متأثرة بالأحداث السياسية والأمنية في المنطقة. ففي 2024/12/8، سقط نظام بشار الأسد ، مما أدى إلى تغييرات جذرية في المشهد السياسي والأمني في البلاد. ومع تحسُّن الأوضاع الأمنية، شرعَت موجات من اللاجئين السوريين في العودة إلى وطنهم. وفي غزة: تعرضت مناطق شمال غزة لهجمات مكثفة، مما وضع السكان بين خيارين صعبين: البقاء ومواجهة الخطر، أو النزوح بحثاً عن الأمان. وأدت العمليات العسكرية إلى نزوح الآلاف من العائلات داخل قطاع غزة، حيث لجأوا إلى مدارس، ومراكز إيواء مؤقتة تديرها منظمات إنسانية. وتفاقمت الأوضاع الإنسانية في غزة بسبب الحصار المستمر، مما زاد من معاناة النازحين، والسكان المحليين على حد سواء.

وتلى ذلك لبنان، حيث أدت الاشتباكات بين إسرائيل وحزب الله إلى نزوح مئات الآلاف من اللبنانيين داخل البلاد. وذلك قبل الإعلان عن وقف الحرب بينهما في 27 نوفمبر 2024

وتبعاً للتحديات الاقتصادية والأمنية، يختار العديد من سكان المنطقة الهجرة إلى أوروبا بحثاً عن حياة أفضل، مما يشكل ضغطاً إضافياً على دول الاتحاد الأوروبي. ويقدر أن هناك موجة متزايدة من الهجرة غير النظامية عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث شهدت دول مثل إيطاليا واليونان زيادة في أعداد الوافدين من المنطقة العربية وشمال إفريقيا، خصوصاً من سوريا، ولبنان، وفلسطين. ولمواجهة هذه الأزمة، لجأ الاتحاد الأوروبي إلى توقيع اتفاقيات مع دول مثل تونس ومصر، بهدف تقليل تدفق المهاجرين، عبر تقديم مساعدات مالية. مما أثار انتقادات حول مدى احترام حقوق الإنسان في هذه الدول.

23. تشهد بعض المناطق ارتفاعاً كبيراً في معدلات النمو السكاني (مصر 110 مليون نسمة، السودن 48، الجزائر 45، المغرب 37، السعودية 36)، بينما تواجه مناطق أخرى شيخوخة سكانية وانخفاضا في نسبة الشباب (موريتانيا 5 مليون نسمة، قطر 3.1، البحرين 1.85، جيبوتي نحو 1 مليون، جزر القمر 920.000)، ومن المتوقع أن تستمر هذه التباينات السكانية، وتؤثر على القضايا الاجتماعية والاقتصادية في كل منطقة. فمن المحتمل أن تؤدي الشيخوخة السكانية في بعض الدول إلى زيادة الطلب على الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، مما قد يتطلب إعادة توزيع الموارد، وزيادة الاستثمارات في هذه المجالات. في المقابل، قد تواجه الدول ذات النمو السكاني المرتفع تحديات تتعلق بتوفير فرص العمل، والتعليم، والرعاية الصحية للشباب.

24. ارتفع الإنفاق العسكري الإيراني في العام 2024، وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، إلى 10.283 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 7.334 مليار دولار في عام 2022. يُظهر هذا الارتفاع التزام إيران بتعزيز قدراتها العسكرية، على الرغم من الضغوط الاقتصادية والعقوبات المفروضة عليها. يُمثل هذا الإنفاق جزءاً من استراتيجية إيران لتعويض خسائرها الإقليمية من خلال

تطوير تقنيات عسكرية متقدمة، مثل الطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية، وزيادة الاعتماد على الحروب غير التقليدية.

25. لعب الحرس الثوري الإيراني، لاسيما قوة القدس، دوراً محورياً في دعم نظام الأسد خلال حربه ضد المعارضة السورية منذ 2015. ومع سقوط نظام الأسد، ستُجبر إيران على إعادة تموضع قواتها في المنطقة. مما قد يُؤدي إلى تركيز أكبر على العراق واليمن كمناطق بديلة لتعزيز نفوذها. لكن هذه الاستراتيجية ستواجه تحديات كبيرة، بسبب تغير الديناميكيات الإقليمية والدولية في المنطقة.

26. بَنَت إيران في خلال العقدين الماضيين، طوقاً أمنياً يمتد من طهران إلى البحر الأبيض المتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان. وسقوط الأسد يعني انهيار هذا الطوق، مما يُعرّض إيران لضغوط أكبر على حدودها ويضعف قدرتها على ردع خصومها.

(ب) أبرز المتغيرات التي أسهمت في تشكيل ملامح الحالة الإقليمية في العام 2024

1. معركة طوفان الأقصى، وتفاعلاتها، وتداعياتها.
2. التغيير السياسي في سوريا.
3. سياسات اليمين المتطرّف في الكيان الصهيوني.
4. عودة ترمب لتسلم مقاليد الحكم في أميركا.
5. التداعيات المستمرة للأزمة الأوكرانية، وأبرزها: استنزاف روسيا وإشغالها عن المنطقة (ولذا، لم تتدخل لإنقاذ نظام بشار)؛ وتفاقم أزمة الطاقة عالمياً.

(ج) التوقعات في العام 2025

1. يُرجَّحُ استمرار حالة السيولة وإعادة التشكُّل للمحاور والاصطفافات الإقليمية، كما يُرجّح استمرار التناقضات داخل محور «الاعتدال»، مِمّا يُهدد بتفكك المحور.
2. يُرجح أن تسعى إيران إلى ترميم الأضرار التي لحقت بدورها ونفوذها الإقليمي، وإلى استعادة قوة وفاعلية محور المقاومة. لكن، من غير الواضح ما إذا كان التيار الإصلاحي سيتمكَّن من فرض رؤيته التي تقوم على تركيز الاهتمام على الملفات الداخلية، لاسيّما الاقتصاد، مِمّا قد يُؤثِّر سلباً على نفوذ إيران وحضورها الإقليمي، وعلى فرص تعافي محور المقاومة.
3. يُتوقّع تعزيز التنسيق التركي القطري إزاء العديد من الملفات الإقليمية، مما يعزز فرص تبلور حالة أو اصطفاف مؤثر يسعى للتغيير، ويحظى بعلاقات جيدة مع الحركات الشعبية.

4. يُرجَّحُ أن يتراجع دور الكيانات «ما دون الدولة» في العام 2025، خلافاً للعام السابق، بفعل تداعيات معركة طوفان الأقصى في لبنان والعراق. كما أن هيئة تحرير الشام ستتحول من كونها حركة سياسية عسكرية إلى سلطة سياسية في مواقع الحكم.

5. يُرجح أن يتواصل التوتر في العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، مع احتمالات ضعيفة للاشتباك العسكري، إلا إذا قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترمب التصعيد مع إيران، والتقدم خطوات في مجال احتوائها وتحجيمها.

6. تتزايد احتمالات إطلاق موجة تطبيع جديدة، ربما تكون أوسع من سابقاتها، خلال العام 2025، وهو ما عدَّه ترمب واحداً من أبرز أولوياته في المنطقة، غير أن هذه الاحتمالات ستتراجع إن أصر ترمب على تنفيذ مخطط تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، واستجاب لمطالب اليمين الإسرائيلي بتنفيذ خطة الضم في الضفة الغربية، إذ يصعب الجمع بين التقدم في مسار التطبيع وبين المضي في مخططات الضم والتهجير.

7. يُرجح أن تتواصل حالة التعافي والتقدم للتيار الإسلامي المعتدل في العام 2025 بتأثير التداعيات الإيجابية لطوفان الأقصى والتغيير في سوريا، فيما تستمر التحديات التي تواجه العديد من الحركات الإسلامية.

8. يُرجّح استمرار تراجع حضور التيارات والحركات الإسلامية المتشددة والمتطرفة وتأثيرها، في المنطقة العربية، وأن تنحسر مساحة قبولها الشعبي، بصورة إضافية.

9. يُرجَّح أن يستمر التراجع في حالة الاستقطاب الطائفي، نظراً لاختفاء بعض مبرراتها، ومنها الوضع الذي قائماً في سوريا قبل سقوط النظام. كما أن دور الإسناد المهم للمقاومة الفلسطينية، الذي لعبته بعض الحركات الشيعية في لبنان واليمن والعراق، يُرجّح أن تستمر مفاعيله وتأثيراته لفترة ليست قصيرة.

10. من غير الواضح فيما إذا كان الشارع العربي سينجح في المحافظة على بعض الزخم الذي اكتسبه بتأثير التفاعل مع معركة طوفان الأقصى. حيث تراجع الحراك الشعبي بمرور الوقت، على الرغم من استمرار جرائم الإبادة بحق الشعب الفلسطيني. ومن غير المستبعد أن تسهم السياسات المندفعة للرئيس الأمريكي واليمين الإسرائيلي، والمتمثلة بتهجير الفلسطينيين وضم مساحات واسعة من الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية، في تأجيج الأوضاع، وتحريك الشارع مجدداً إنْ جرى تنفيذها.

11. على الرغم من تجاوز المشكلات الأمنية التي أدت إلى تراجع الملاحة في البحر الأحمر بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين «إسرائيل» وحركة حماس، ومع تراجع عمليات الاختراقات الحدودية بين الأردن والسورية بعد سقوط نظام بشار الأسد، إلا أن حالة الاستقرار الإقليمي ما تزال مرشحة لمزيد من الاهتزازات بفعل التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية، وكذلك بتأثير الضغوط التي يمارسها ترمب لتهجير فلسطينيي القطاع إلى مصر والأردن، الأمر الذي يزيد من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

12. يُرجّح أنْ يتشبَّث الجانب الإسرائيلي بالأراضي التي سيطر عليها داخل العمق السوري، نظراً لأهميتها الاستراتيجية من الناحية الأمنية، لاسيَّما مرتفعات الجولان. لكنه سيواجه صعوبة في مواصلة وجوده العسكري داخل الأراضي اللبنانية، حيث انسحبت قواته من معظم الأراضي التي سيطر عليها خلال المواجهة مع حزب الله، ويُرجَّحُ أن يستكمل انسحابه ممّا تبقى من أراض لبنانية، على الرغم من المماطلة وتمديد الاتفاق عدة أسابيع، نظراً للضغوط الأمريكية.

13. ترجّح المؤشرات أن تواصل السعودية سياسة التهدئة وخفض التصعيد في علاقاتها الإقليمية، وأن تستمر في جهودها النشطة لتعزيز حضورها في الساحة العربية، سواء تعلق الأمر بالساحة الفلسطينية أو بسوريا ولبنان.

14. يُرجّح أن تواصل إدارة ترمب السعي لتعزيز حضورها السياسي في المنطقة خلال العام 2025، ومن غير المرجّح في الوقت ذاته أن تنخرط في مواجهات عسكرية أو تدفع باتجاه زيادة التصعيد واستمرار المواجهات العسكرية.

15. تُبرز مواقف الأنظمة السياسية في المنطقة العربية نزوعاً قوياً لإدامة حالة التفرّد بالسلطة، ولا تبرز مؤشرات إلى استعدادها للقيام بخطوات إصلاحية جدّية في المجال السياسي خلال العام 2025.

16. من المتوقع أن تتوسع السعودية والإمارات وتركيا والجزائر في مشاريع الطاقة المتجددة، مع ازدياد طلبها الداخلي، ورغبتها في تصدير الفائض.

17. من المتوقع أن تتغير البنية الأسرية التقليدية في المستقبل، بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك زيادة الأسر الصغيرة، وانخفاض نسبة الأسر الممتدة. وقد تؤدي هذه التحولات إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية ودور الأسرة في المجتمع. فمثلاً، بدأت القيم الأسرية في بعض الدول العربية، بالتغير مع مرور الوقت، حيث يُلاحظ الانفتاح على الزواج المتأخر، وزيادة معدلات الطلاق (كما في دول الخليج على سبيل المثال)، وتقبُّل أنماط العيش المستقلة.

18. يُتوقَّع أن تُركز إيران على تعزيز قدراتها التكنولوجية العسكرية لتعويض خسائرها الإقليمية، من خلال تطوير الطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية، وسيغدو ذلك أولوية قصوى. ومع تقلص نفوذها الجغرافي، قد تعتمد إيران بصورة أكبر على الحروب السيبرانية كوسيلة لتعطيل خصومها الإقليميين والدوليين. ووفقاً لتقارير من معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن (IISS)، قد تلجأ إيران إلى تسريع تطوير برنامجها النووي كوسيلة لتعزيز قوة الردع الخاصة بها في المنطقة، لضمان بقائها.

19. لعل من أبرز التوجهات المقبلة للصين في العام 2025؛ استقطاب الدول العربية إلى التكتلات الاقتصادية الدولية، مثل منظمة «بريكس» التي تمثل الصين

أحد أقطابها الرئيسية، وقد شهدنا مؤخراً رغبة دول عربية مثل السعودية، والإمارات، والجزائر في الانضمام للمنظمة، ومن المتوقع أن تستمر هذه الديناميكية في العام الجديد، مما يعزز دور الصين كمحور رئيسي في قيادة منظومات اقتصادية بديلة عن الغرب. كما شهدت السنوات الماضية مبادرات صينية ملموسة في قضايا إقليمية مثل القضية الفلسطينية، حيث سعت بكين للمصالحة السياسية بين الفصائل الفلسطينية، كما لعبت دوراً بارزاً في تحقيق التقارب بين السعودية وإيران، ويتوقع أن تواصل الصين في 2025 دورها كوسيط إقليمي، لاسيما في ملف إعادة إعمار غزة، وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية، والقضايا المرتبطة بالاستقرار الإقليمي والتعاون الاقتصادي. وتشكل الدول العربية، التي تتطلع إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية بعيداً عن الاعتماد الكامل على الغرب، فرصة مثالية للصين لتعزيز نفوذها في المنطقة، وتعدُّ مبادرة «الحزام والطريق» أداة رئيسية لتحقيق هذا الهدف، مع استثمارات صينية ضخمة مرتقبة في مشاريع البنية التحتية والطاقة النظيفة، خصوصاً في دول مثل السعودية، والإمارات، ومصر.

تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

جامعة ماردين ارتكلو ماردين/تركيا	جامعة ابن خلدون اسطنبول/تركيا	جامعة صباح الدين زعيم اسطنبول / تركيا	جامعة نجم الدين اربكان قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي.... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة.. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات... الأزمات: (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران.. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2021

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2023